جامعة مولود معمري-تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

بالتعاون مع فرقة البحث:

"الأمن والتنمية في المنطقة العربية"

ملخص أشغال الملتقى الوطني الموسوم بـ:

"التَّوجُّهاتُ الإقْليميَّةُ في السِّياسةِ العَالميَّةِ: التَّنظيرُ والممارسةُ"

قاعة المحاضرات-كلية الحقوق والعلوم السياسية

يوم: 09 أكتوبر 2024

الرئاسة الشرفية للملتقى

أ.د. أحمد بودة، مدير جامعة تيزي وزو

أ.د. محمد إقلولي، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى

د. عشور قشي

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

أ.د. عمر بغزوز

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

أ.د. فضيلة عكاش	جامعة تيزي وزو
أ.د. مصطفى ونوغي	جامعة تيزي وزو
أ.د. نجية حمدي	جامعة تيزي وزو
أ.د. عبد الله هوادف	جامعة المسيلة
أ.د. مصطفى بخوش	جامعة بسكرة
أ.د. سالم برقوق	جامعة الجزائر 03
أ.د. عامر مصباح	جامعة الجزائر 03
أ.د. سليم عشور	جامعة المسيلة
أ.د. سفيان فوكة	جامعة بومرداس
أ.د. توفيق بوستي	جامعة قالمة
أ.د. عبد المالك حطاب	جامعة الجزائر 03
د. سفيان طبوش	جامعة تيزي وزو
د. مهدي فتاك	جامعة تيزي وزو
د. لوهاب حدرباش	جامعة تيزي وزو
د. فؤاد أبركان	جامعة تيزي وزو
د. فتيحة شيخ	جامعة تيزي وزو
د. جلال حدادي	جامعة تيزي وزو
د. لمياء حاروش	جامعة تيزي وزو
د. أسماء بن مشيرح	جامعة تيزي وزو
د. كريمة بلهواري	جامعة تيزي وزو
د. نعيمة عزوق	جامعة تيزي وزو
د. حسين زاوش	جامعة تيزي وزو
د. كريمة لعرابي	جامعة تيزي وزو
د. مليكة سايل	جامعة تيزي وزو
د. سفيان ملوكي	جامعة الأغواط
د. حسام الدين حمزة	م.و.ع.ع.س.
د. عبد النور زيام	م.و.ع.ع.س.
د. رضا شوادرة	جامعة سطيف2
د. عبد القادر شاقوري	جامعة الشلف
د. إلياس قسايسية	جامعة البليدة
د. رضوان بوهيدل	جامعة الجزائر 03
د. عيسى عويبر	جامعة سطيف2
د. لخضر بوالطمين	جامعة سطيف2
د. عيدون الحامدي	جامعة سطيف2
د. ساعد طيايبة	جامعة المسيلة
د. فهد عابد	جامعة الجزائر 03
أ. فضيلة حاكم	جامعة تيزي وزو

رئيس اللجنة التنظيمية

أ. يمينة عطيش جامعة تيزي وزو

أعضاء اللجنة التنظيمية

ط.د. خليل ولد ونوغي جامعة تيزي وزو
ط.د. موسى توات جامعة تيزي وزو
ط.د. فضيلة نقاز جامعة تيزي وزو

برنامج الملتقى

الجلسة الافتتاحية: 08:30 سا - 09:00 سا
تلاوة آيات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني
كلمة السيد رئيس الملتقى
كلمة السيد رئيس قسم العلوم السياسية
الكلمة الافتتاحية للسيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

الجلسة الأولى: 09:00 سا - 10:30 سا

رئيس الجلسة: د. فتيحة شيخ

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	عنوان المداخلة	حضوري/عن بعد
1	أ. د. عمر بغزوز	تيزي وزو	نحو نظام دولي إقليمي: أي دور للفواعل الإقليمية في الحوكمة العالمية؟	حضوري
2	د. حسام حمزة	م.و.ع.ع.س.	النزعة الإقليمية في النظام الدولي: أي فائدة إمبريقية؟	حضوري
3	د. عشورقشي	تيزي وزو	فهم الأمن إقليميا: شواهد تجريبية ورو افد نظرية	حضوري
4	د. أسماء قطاف تمام	بسكرة	The regional Role in Foreign Policy: A Study of Role Theory in Analyzing Regional Roles	عن بعد

الجلسة الثانية: 10:30 سا - 12:00 سا رئيس الجلسة: أ.د. عمر بغزوز				
5	د. جلال حدادي	تيزي وزو	النظام الإقليمي وتحليل السياسة العالمية	حضوري
6	د. سفيان طبوش	تيزي وزو	التعقيد في العلاقات الدولية والتحول من الإقليمية الاقتصادية إلى الإقليمية الأمنية	حضوري
7	أ.د. مصطفى ونوغي	تيزي وزو	دور التكتلات الإقليمية في الحفاظ على توازن القوى في العلاقات الدولية: منظمة شنغهاي نموذجا	حضوري
8	د. إلياس قسايسية	البليدة2	منظمة شنغهاي للتعاون: من حل الأزمات الإقليمية إلى مواجهة الهيمنة الغربية	حضوري
9	أ.د. شريفة كلاع	الجزائر03	أثر دور منظمة شينغهاي للتعاون (SCO) العابرة للأقاليم في إحداث إعادة تشكيل توازن دولي	عن بعد
نقـــــــــاش				

الجلسة الثالثة: 12:00 سا - 13:30 سا رئيس الجلسة: د. سفيان طبوش				
10	د. فؤاد أبركان	تيزي وزو	النظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي	حضوري
11	د. مهدي فتاك	تيزي وزو	الأقاليمية كمقاربة تنموية: مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي نموذجا	حضوري
12	أ.د. سفيان منصوري	بومرداس	توجهات استراتيجية الاتحاد الأوروبي في إفريقيا: دراسة في منطلقات التساند في الدائرة الجيواستراتيجية -جنوب الصحراء-	حضوري
13	د. عبد الغاني شرقي	بومرداس	هندسة الأمن الإقليمي: قراءة من منظور مدرسة كوبنهاغن	عن بعد
14	د. نصيرة ملاح	بومرداس	حدود تأثير منظمة شنغهاي للتعاون	عن بعد
نقـــــــــاش				

الجلسة الرابعة: 10:30 سا - 12:00 سا رئيس الجلسة: د. فؤاد أبركان				
15	د. أسماء بن مشيرح	تيزي وزو	نظام التغلغل وتأثيره على استقرار مركبات الأمن الإقليمية: دراسة حالة مركب الأمن الإقليمي لجنوب آسيا	عن بعد
16	ط.د. محمد داودي	الأغواط	الإقليمية بين التأصيل النظري والإشكالات الفلسفية والمعرفية	عن بعد
17	أ.د. حكيم غريب	م.و.ع.ع.س	تجربة التعاون الأمني والاقتصادي لمنظمة الاتحاد الإفريقي: الدروس المستفادة	عن بعد
18	د. عادل محساس	تيزي وزو	الأمن القومي الجزائري في البيئة الإقليمية: قراءة في تداعيات الأزمة الليبية	عن بعد
19	ط.د. نورالهدى طاسي	الأغواط	دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية و انعكاسها على السياسة العالمية	عن بعد
نقـــــــــاش				

الجلسة الختامية: 13:30 سا - 14:00 سا
قراءة التوصيات
توزيع الشهادات
كلمة اختتام أشغال الملتقى

د. سفيان طبوش

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو

عنوان المداخلة: التعقيد في العلاقات الدولية والتحول من الإقليمية الاقتصادية إلى الإقليمية الأمنية

مقدمة:

تتأسس الاقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمان مصالحها المشتركة واستثمار مزايا المنطقة السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، فإقامة نظام إقليمي تشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة وتأسيس علاقات إقليمية مميزة، علاوة على توافر الإرادة السياسية، فالنظام الاقليمي هو عبارة عن مجال سياسي لتفاعل عدة دول تربطها روابط مميزة عن غيرها، وأحيانا تتقصد تلك الدول جعل ذلك التمايز مقننا في عمليات سياسية محددة عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية كلها أو بعضها بصيغة التعاون أو الشراكة أو الاتحاد والاندماج، ما يقودنا إلى طرح الاشكال التالي: إلى أي مدى ساهم التعقيد في العلاقات الدولية في تطوير مفهوم الإقليمية؟، وللاجابة على الاشكالية تم تحليل الموضوع من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي:

المحور الأول: الإقليمية وبعدها الإقتصادي

المحور الثاني: من الإقليمية الإقتصادية إلى الإقليمية الأمنية

المحور الأول: الاقليمية وبعدها الاقتصادي

من أهم ما يميز العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية وغير الإقليمية، فنجد أن الكثير من هذه الدول اتجهت في هذه الفترة إلى إقامة تكتلات فيما بينها، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت عدة نماذج للتكامل والاندماج ما بين الدول، ومن أمثلة هذه النماذج السوق الأوروبية المشتركة، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي والسوق

المشتركة وغيرها من التكتلات، وخرجت هذه التكتلات باتفاقيات تسهل التبادل التجاري وانتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية وتتيح مزايا أخرى لدول التكامل، وتطور تكتل بعض الدول وذهب إلى أبعد من إزالة الرسوم الجمركية والعقبات التجارية وتوسيع مجال الاستثمار إلى إقامة تكتل نقدي فيما بينها.

تتأسس الاقليمية على فكرة إقامة تنسيق بين عدة دول بقصد ضمان مصالحها المشتركة واستثمار مزايا المنطقة السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، فإقامة نظام إقليمي تشترط إمكانات بناء ترتيبات محددة وتأسيس علاقات إقليمية مميزة، علاوة على توافر الإرادة السياسية[1]؛ فالمجال الاقليمي هو إطار التركيز الهادف لسياسات استثمار الموارد والإمكانات في منطقة إقليمية.

إن الإقليمية في بعدها الاقتصادي تقوم على أساس التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول لتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، إضافة إلى مفهومها القانوني المؤسس على إعتبارها وسيلة قانونية لتحقيق التعاون الدولي في بعده الاقتصادي وفق آليات وقواعد محددة سلفا، فهي وسيلة مناسبة للتعاون الاقتصادي الدولي، وبذلك تكون الاقليمية الاقتصادية أصلح استراتيجية للتنظيم الاقتصادي الدولي بالمقابلة مع العالمية كاستراتيجية مناسبة للتعاون في مجال التنظيم السياسي الدولي ويدعم هذا الطرح هو تجسيده ميدانيا من طرف بعض الدول، لقد شهد العالم قيام تكتلات اقتصادية إقليمية سواء بصيغتها التقليدية خلال عقد الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أو بصيغتها الجديدة التي شهدها النصف الثاني من عقد الثمانينات من نفس القرن، ويعود إنشاء هذه التكتلات إلى مجموعة من العوامل التي تدفع دول ما أو مجموعة من الدول إلى تكوين تكتل اقتصادي أو الانضمام إلى تكتل اقتصادي قائم بالفعل قصد تحقيق أغراض معينة.

فمفهوم الإقليمية –خاصة في التجارة – باعتباره أمرا مستحدثا أو مرتبطا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فبينما ظهرت

– خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010، ص2.51

كل من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، وظهرت في نفس الفترة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية منظمة الدول الأمريكية بالإضافة إلى السوق الأوروبية المشتركة[1]، وبالتالي ظهور تكتلات اقتصادية إقليمية على الساحة الاقتصادية الدولية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وكل واحدة من هذه الدول تسعى لتحقيق أهداف معينة.

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضييق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل و ذلك لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[2].

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل

الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ،ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة

([2])ـــــ عبد الناصر نزال العيادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، عمان : دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص 07.

([3])_ حسين زكي أحمد، وهبي غبريال،**إفريقية والتكتلات الرأسمالية الأوروبية**، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د. ت. ن، ص 11.

يعد علامة على التكامل الاقتصادي[1]، فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية هي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين (كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية ...) لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين.

يعرف لبيب شقير التكتل الاقتصادي على أنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاته المتصاعدة، والتي تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادي الكامل، حسب ما يحققه كل شكل منها من قوة في درجة الترابط العضوي بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامته بأشكاله المتعددة، وجود إرادة سياسية واعية وصارمة، وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعات المتكاملة، التي يجري إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف[2].

فالتكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل، فهناك اتجاهين رئيسين يمكن التمييز بينهما[3]:

الاتجاه الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما، وينتقد هذا التعريف لاتساعه الأمر الذي يجعل

.)[2](Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration**, London : George Allen And Unwin Ltd . 1969, p1 .

([3]). محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، 1986 ، ص 82 .

([1]). إكرام عبد الرحيم،**التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002 ص 45.

العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية وهو ما يجعل من التكامل مفهوم لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثاني: فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

ويعرف بيلا بلازا التكامل الاقتصادي بوصفه عملية وبوصفه حالة تجارية ، فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية، في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي،في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الاقتصادي، وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة[1].

فالتعاون الاقتصادي هو محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي، الذي يؤدي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي، فالغرض منها هو تحقيق إتفاق في الميدان الاقتصادي وذلك لبلوغ أهداف إقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى؛ فعلاقات التعاون الاقتصادي تتضمن عادة العمليات التي تتم بين دولتين فأكثر في مجال اقتصادي معين يهدف تحقيق منفعة مشتركة ولمدة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل[2]، فتقوم الدول بعقد

([2]). فرنسيس جيرو نيلام، **الاقتصاد الدولي**، تر: محمد عزيز، محمود سعيد الفاخري، ليبيا:منشورات جامعة قار يونس،1991، ص226.

([1]). عبد الوهاب حميد رشيد، **التكامل الإقتصادى العربي**، الكويت : المعهد العربي للتخطيط،1977، ص03.

اتفاقيات تعاون من أجل تسهيل حركة انتقال عناصر الإنتاج ومن إجراءات وقوانين تطبقها على ذلك، وعلاقات التعاون الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة فهي من أقدم أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية، إما أن تكون ثنائية أو جماعية وفي قطاع معين أو عن طريق مساعدات تقدمها دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى مجموعة من الدول دون أي اتفاق مسبق.

أما التنسيق فهو محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عمليات اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو جهوي، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف إقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة.

أما العمل المشترك فهو" تلاقي عدة إرادات لانجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الارادات ليس محصورا في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي والذي كثيرا ما يختزل مفهوم العمل المشترك ضمن إطاره"[1].

كما عرض بريتشر أربعة مستويات تحليلية للنظام الإقليمي فيما أسماه" المعالم الهيكلية للنظام وتشمل[2]:

1. تحليل مستوى القوة (قوية – ضعيفة). 2. توزيع القوة (منتشرة – متركزة).

3. أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي (درجتها ومدى انتشارها).

4. تحليل طبيعة الارتباط بين النظام الإقليمي و النظام الدولي.

أما العناصر الأساسية التي يقوم عليها إقليم ما حسب البنائيين هي[3]:

([2]) . عبد الغني عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق"، **المستقبل العربي**، العدد 250، ديسمبر 1999، ص65.

([3]) . محمد سعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص18.

.)[1](Hilde Dominique Engelen, **The construction of a region in the Baltic Sea Area**,

1-الأقلمة: عملية تفاعل إقليمي مرتكز على الحدود الإقليمية (التي تتطابق أو لا تتطابق مع حدود الدول) وتشمل الأفراد الذين يتفاعلون مع بعضهم البعض بشكل مباشر وغير مباشر والخاضعين لجهاز إداري (عملية إمبريقية).

2-الهوية الإقليمية :هي أكثر ذاتية،تشير إلى شعور قائم على" النحن "أو" الحس الجماعي المشترك" وغير قابل للاختزال إلى عناصر موضوعية مثل :الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين، العادات، البنية الاقتصادية، الأساس السياسي، الأرض المشتركة.

3-الوعي الإقليمي: يبنى من خلال اللغة والخطاب (فعل اللغة) مما يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية جماعة معينة، إن الإدراك الذاتاني والتعليم يساعد على تأطير واقع اجتماعي دولي ويقود إلى تطور الممارسات والمؤسسات المشتركة.

حيث تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة، ومن بين أهداف السياسات الاقتصادية الإقليمية نذكر ما يلي:

1- تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة.

2- تحسين استخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثل .

3- تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم .

4- تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية في الطلب على العمل .

(www.sgir.org/…/Engelen%20%20The%20**construction**%20of%20a%20**region**%20in%20the%20Baltic%20Sea%20**area**.pdf) ,p13 .

5- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي خاصة في الدول التي تعاني من الاختلالات العرقية بالإضافة إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين الأقاليم.

6- الخوف من البقاء بعيدا عن بقية دول العالم التي انحرفت في الاتجاه نحو الإقليمية .

ومن هنا يتبين أن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجا إليها مجموعة من الدول ضمن منطقة محددة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية،ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت تكتلات في الشمال أو الجنوب هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانيات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل[1].

وعموما فالإقليمية الاقتصادية تتركز عن ترابط مجموعة اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة سواء كانت شمال شمال، جنوب جنوب أو شمال جنوب، سواء كانت متجاورة أو متباعدة، من أجل زيادة نموها الاقتصادي والتقليل من العوائق التجارية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

حيث تطرح الاقليمية الجديدة بديلا للمنهج التقليدي التكاملي فهي لا تقتصر على مجموعة من الدول المتقدمة التي تقع ضمن إقليم معين، وهو ما يجعلها تجمع بين إقليمين أو أكثر، ويمكن تلخيص الصيغتين التقليدية والجديدة في الجدول التالي:

جدول رقم(1): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والجديدة للتكامل الاقتصادي الاقليمي.

الخصائص	المنهج التقليدي للتكامل	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين

(1) . عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مصر : مجموعة النيل العربية، 2002، ص 30 .

الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم الأصولية
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول أقل تقدما	غير مجاز مع تعويق الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية يهدف إحلال الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحرير تدريجي مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية حركة من الأعضاء الأكثر تقدما إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدما
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما

المرحلة النهائية	وحدة إقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة سياسية	أساسا مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
القوة بالدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية ،2000 ، ص5251.

المحور الثاني: من الاقليمية الاقتصادية إلى الاقليمية الأمنية

إن كل دولة تعتبر بؤرة لوطنية خاصة بها أخذت تستقطب ولاء الآهلين لها، ولذلك تولد في كل واحدة منها نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم، ما سمي اليوم بالإقليمية التي ما هي إلا مجموع هذه النوازع التي تعمل في اتجاه تهيئة البيئة الصالحة لتنمية الروح الإقليمية في منطقة ما؛ فالنوازع الاقليمية تشبه إلى حد كبير النباتات البرية التي تنمو وتنتشر بفعل الطبيعة، فهي تعزز جذورها في التراب وتنشر بذورها إلى مختلف الجهات[1]؛وكذلك هي الإقليمية التي تحتاج إلى مجوعة من الشروط التي تتوفر في بيئة معينة التي تعزز العلاقات بين الدول في مجال معين لينتشر إلى باقي المجالات.

ونظرا للدور الهام الذي تلعبه التنظيمات الاقليمية في تطوير التنظيم الدولي وتحقيق أهداف المجتمع الدولي خاصة وأن الدولة لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات شعبها بمفردها خاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن، فقد أولاها ميثاق الأمم المتحدة نصيبا من اهتمامه حين أفرد لها فصلا

)1 أبو خلدون ساطع الحصري، **الإقليمية جذورها وبذورها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985، ص18.[8](

خاصا(*)، واعترف فيه بتوافقها مع نظام الأمن الجماعي الذي أتى به الميثاق، واستنادا للمادة 1/52 القول بضرورة توافر أربعة عناصر لقيام التنظيم الاقليمي وهي(**):

. أن يهدف التجمع الاقليمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

. أن تكون الدول المعنية متجاورة جغرافيا.

. أن تكون مبادئ وأهداف التنظيم الاقليمي متوافقة مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة.

. أن يكون هناك أساس قانوني لقيام التجمع الاقليمي تعبر عنه نصوص قانونية في شكل اتفاقية أو ميثاق.

برزت ما يسمى بالإقليمية الجديدة لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري لتمتد إلى الإقليمية الجيوأمنية التي تعني الجوار الإقليمي في رقعة جغرافية واحدة تجمع بينها روابط التجاور والمصالح المتبادلة والتهديدات، تتعاون جميعا على حل ما قد نشأ من تهديدات وتحديات حلا سلميا وحماية مصالحها وتنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمواجهة التهديدات الأمنية[1].

وهناك أربع شروط أساسية كافية لتعريف نظام إقليمي[2]:

1. التقارب الجغرافي العام. 2. مكون من وحدتين أو أكثر.

3. انتظام وكثافة التفاعلات بحيث أن أي تغير في جزء من النظام يؤدي إلى تغير في أجزائه الأخرى.

(*) أنظر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة

(**) – أنظر المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة

([2]). خليل حسين، **التنظيم الدولي المنظمات القارية والإقليمية**، المجلد الثاني، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص18.

.)[3](Peter katzenstein, **Regionalism in comparative Perspective**, (www. SU. Uio – no / arena/ publications/ wp 961. htm).

4. إدراك مشترك للنظام الإقليمي الفرعي كمسرح مميز للعمليات.

حيث ظهر مصطلح الأمن الإقليمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ليعبر عن سياسة تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى للتنسيق الكامل لقدراتها بغية تحقيق أمنها[1]، إلا أن هذا يحتاج إلى الإدراك المتشابه للتهديدات وذلك للخروج من مشكل عدم الثقة والشك الذي يغرق الدول في الخصوصية مفضلة أمنها القطري على الأمن الإقليمي، وهو ما يحرم التنظيم الإقليمي من قواه وقدراته الكاملة لمجابهة التهديدات الأمنية.

من ناحية أخرى فإن كلا من الأمن الإقليمي والأمن الدولي يقوما على محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم، أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فإن الانقسامية العرقية أو الطائفية التي عرفتها كثير من المجتمعات قد أدت إلى تعدد في مفاهيم الأمن داخل المجتمع الواحد، حيث أن عجز الدولة عن توفير الأمن الداخلي، جعل مفهوم الأمن ينتقل من طابعه المحلي إلى الدولي، فلم يصبح الأمن الداخلي أو الوطني أمر يخص الدولة فقط بل أصبح شأنا دوليا، تتدخل الجماعة الدولية لتوفيره حالة البوسنة مثلا، أو حتى حالة مالي أو العراق أو ليبيا.

مع انتهاء الاستقطاب الدولي الثنائي أصبح الأمن الإقليمي مفهوما أكثر ظهورا وتأثيرا (أمن الشرق الأوسط، أمن دول المتوسط، أمن جنوب شرق آسيا، أمن شمال شرقي آسيا)،ويرمز الأمن الإقليمي إلى إقامة ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل الإقليم[2]، لتحقيق هذا الأمن قد يكون من ضمن هذه الترتيبات خلق انتماءات وهويات غير أصلية داخل هذا الإقليم كحالة إسرائيل في الشرق الأوسط، كما يمكن أن تشمل هذه الترتيبات خلق وجود سياسي وعسكري مباشر أو غير مباشر لقوى كبرى أجنبية كالتواجد الأمريكي في منطقة شمال شرق آسيا.

([2]). هايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص24.

([1]) . زكريا حسين،. **الأمن القومي**، القاهرة: دار النهضة العربية،2001 ، ص08

من عناصر الجدة في مسائل الأمن الإقليمي أيضا، أن تنظيمات التكامل الإقليمي في المجال الاقتصادي، أخذت تسعى لإيجاد سياسات أمنية مشتركة لتحقيق– في المدى البعيد –جماعة أمنية إقليمية، مثل محاولات الاتحاد الأوربي لوضع سياسة دفاعية وأمنية مشتركة.

وأصبح البعد الاقتصادي الذي يعبر عن غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية من ضمن التعريفات التي تحدد مفهوم الأمن؛ والتي ترى أن الأمن القومي هو القدرة على صيانة وحدة الأمة وأراضيها والحفاظ على علاقاتها الإقتصادية مع دول العالم بشروط معقولة[1]؛ حيث يشير الأمن الإقليمي إلى أن الدول أو الوحدات قد ترابطت إلى درجة عالية الأمر الذي يجعل الفصل في قضايا الأمن بينها صعبا بحيث تكون نقطة البداية من المصادر التاريخية والجغرافية والاقتصادية والثقافية للإقليم؛ حيث يعتمد الأمن الإقليمي المعقد على الإعتماد المتبادل بين وحدات الإقليم، وهذه الأقاليم تعتمد في تكوينها على بعدين البعد المادي الذي يركز على توازن القوى الإقليمية، والتكوين الاجتماعي الذي يعتمد على الممارسة العملية للفاعلين الآخرين، ويعتمد على ما ومن سيكون مجالا أو قضية أمنية،وتعتمد أنماط الصراع أو التعاون في الإقليم على التفاعل القائم بين الوحدات وعلى كثافة هذا التفاعل، لذا فإن الجوار الجغرافي وأنماط التعاون والصراع هما المهمان في الأمن الإقليمي[2].

لقد جاءت المقاربة المعاصرة له في ظل المتغيرات الأمنية، التي شهدها المجتمع الدولي في مساره التطوري الذي إتسع نطاقه التفاعلي ليضم جميع الدول والمناطق بلا استثناء،نتيجة زوال الفوارق نسبيا بين المناطق الهامشية والاستراتيجية، من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات[3]، وهو التشابك الذي نتج عنه نوع من التعقيد

([2]) . هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص27.

([3]). الحاج علي أحمد، "أكبر من دارفور: الأمن الاقليمي للسودان على حدوده الغربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، 2009، ص12.

([4]) . اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: منشورات ذات السلاسل،ط2، 1985، ص ص 45 .48 .

والتداخل بين المصالح القومية للدول التي زاد اعتمادها على بعضها البعض في مجال حماية أمنها القومي أو دعم كيانها الاقتصادي أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والإيديولوجية [1]، حيث لم تعد أي دولة في مقدورها كما أشار إلى ذلك " صبري مقلد " :" أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية، التي تتجاوز حدودها القومية، لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمنها القومي أو مصالحها، أو مركزها الاستراتيجي، أوسيادتها القومية،أو كيانها الاقليمي أووضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايديولوجيتها أو ثقافتها "[2].

فالمنظمات الإقليمية تعبر عن تضامن مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، هذا التضامن المبني على سياسة حسن الجوار وعدم الاعتداء أو التدخل، وبهذا المفهوم يكون التنظيم الإقليمي أنسب الأساليب في ايجاد الحلول السلمية للنزاعات التي تنشأ بين الدول التي تنتظم في مجال إقليمي معين، وذلك عن طريق مؤسساتها المنشأة والقواعد المنظمة لها، ومبرر ذلك أنها الأقدر على الوقوف على خلفية وأسباب النزاعات التي تثور بين أعضائها[3]، إلا أن التنظيم الاقليمي يمكن أن يعبر عن التضامن الطبيعي بين الدول قيد الانتظام دون أن يكون الاقليم أساسا لذلك، وعدم كفاية مجرد التضامن السياسي أو العسكري المؤقت ليتعدى إلى الجانب الاقتصادي، حيث تجمع عدة دول ترتبط فيما بينها بروابط معينة، إما بحكم الجوار الجغرافي وهو ما يطلق على تسميته "بالجغرافيا الإقليمية" وذلك لكون التجمع يرتبط بالحقائق الجغرافية، وإما بحكم التشابه والتقارب في الثقافة واللغة والدين أو وحدة المصالح المشتركة.

ولتحليل مسألة الأمن الاقليمي يقترح باري بوزان مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مركب الأمن بأنه مجموعة من الدول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية

([2]) . **المرجع نفسه** ، ص 11 .

([3]) . **المرجع نفسه**، ص12.

([4]) . عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1995، ص13.

ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، ويشمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة[1] .

أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن هو عادة مستوى عالي من التهديد/الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر[2]، خاصة وأن التهديدات في حالة دائمة من التنقل والحركة والتغير والتبلور، يضاف إلى ذلك أن التحالفات العسكرية هي آنية ومتغيرة ومن سمات هذه الحروب أنها مرتبطة بنزاعات إثنية ودينية، كما أن هناك العامل الاقتصادي الذي يضفي أهمية على عوامل الجشع والكسب غير المشروع في إذكاء نار الحروب الأهلية واستمرارها، ويشيير مدخل تكوين النزاع الإقليمي إلى أن النزاعات في بعض المناطق عابرة للحدود بطبيعتها، وأن شبكات النزاع تجعلها مترابطة في إقليم جغرافي متجاوز للحدود السياسية؛ وهذه النزاعات يغذي بعضها البعض حيث يقوم النزاع الإقليمي على أربعة محاور[3]:

. النزاع المسلح ذو الطابع الإقليمي.

. يتميز النزاع الإقليمي بوجود شبكة إقليمية وعالمية وسياسية وعسكرية وإقتصادية وإجتماعية.

. تهتم استراتيجية إدارة النزاع الإقليمي بالجوانب الجغرافية والوظيفية لتكوين النزاع الإقليمي.

. تشترك في النزاع دول إقليمية أو من الإقليم الفرعي ومنظمات دولية وشبكات من المجتمع المدني.

إن انتشار المعرفة المشتركة بين الدول سوف يؤدي إلى توحيد الإدراكات حول القضايا المختلفة والوعي المشترك للمصالح الحيوية التي هي في الغالب سبب للنزاعات، على اعتبار أن متغير الإدراك يتدخل بطريقة معقدة في تحديد المخرجات النهائية للسلوك وصياغة الصور المختلفة،

( ). عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص21.22.[2]

.)[3](barry buzane, **op cit**, p190.193.194

)[4]. الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص12.(

خاصة فيما يتعلق بإدراك التهديدات واستراتيجيات احتوائها والخيارات الممكنة لاتخاذ القرارات ومن ثم طريقة ادراك البيئة الاستراتيجية ومكوناتها الرئيسة والفرص المتاحة والخيارات الآمنة ودرجة المخاطرة والتهديدات التي تعتبر كلها عناصر تتدخل في بناء الأمن[1].

وقد تشكل الروابط التاريخية والجغرافية عوامل لتحديد مركب الأمن خاصة في المنطقة الأورو متوسطية، حيث تسيطر فكرة المصالح المشتركة التي كونتها الرقعة الجغرافية المشتركة المدعمة بالخلفية التاريخية للمنطقة، ويعمل هذان العاملان على إنشاء فضاء إقليمي اقتصادي وأمني فعال، ولكن العوامل التاريخية والجغرافية تساعد في تحديد مركب الأمن، إلا أنها تأتي في المرتبة الثانوية بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات؛ ويقر باري بوزان بوجود مركبات أمن فرعية لها دينامياتها الأمنية الخاصة[2]،وشكلت النخب في جنوب المتوسط مستوى عالي من الترابطات والعلاقات مع دول شمال المتوسط إلى درجة التبعية بين المنطقتين.

حيث أبرز باري بوزان أهمية خاصية الصداقة والعداوة بين الدول في إحداث تحولات على مستوى الأمن الإقليمي، فخصائص الصداقة والعداوة بين الدول الموجودة داخل بعض المناطق الجغرافية التي يشكل منها الإقليم والتي تحمل في داخلها تلك الخصائص تشكل مركبا أمنيا إقليميا؛ والذي عرفه بوزان بأنه مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة تكون اهتماماتها وشؤونها الأمنية الأولية والرئيسية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل متقارب إلى درجة أن الأمن القومي لكل دولة لا يمكن أن ينفصل واقعيا عن الأمن القومي للدول الأخرى "[3]، و بالتالي فإن المركب الأمني الإقليمي يدل على وجود تكافؤ شديد واعتماد حاد بين مجموعة من الدول وهو ما يميز هذه المجموعة عن مجموعة الدول الأخرى المجاورة، حيث تتجه العلاقات فيما بين هذه

)[1](Iver B. Neumann, A region – building approach to Northern Europe, **International Studie**s, Vol 20, n°1, Janvier 1994,p57. .

)[2]. عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013، ص71.(

)[3]. عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص22.(

الدول إلى الإعتماد أو التعاون الأمني المتبادل نتيجة توسع التهديدات عبر وطنية ما يحد من إمكانية المواجهة والحد من التهديدات كل دولة على حدى، لذلك تلجأ الدول للتعاون فيما بينها لمواجهة هذه التهديدات فتصبح المنطقة مميزة ينتج عنها مركب أمني، إلا أنه لا يشترط تطابق الإدراكات الأمنية فيما بين الدول وإنما تشابهها أو تقاربها فقط، حيث يتم التعاون وفق استراتيجية رابح . رابح وذلك للحد من هذه التهديدات وتحقيق الأمن والاستقرار النسبي في المنطقة الإقليمية وداخل المركب الأمني وذلك نتيجة تواجد صراعات وتنافس داخل المركب.

فالمركب الأمني الإقليمي يتغير بتغير أنماط الصداقة والعداوة، إن أنماط الصداقة والعداوة في المركب الأمني الإقليمي لا يمكن توقعها من مجرد النظر البسيط إلى توزيع القوة، فهناك عناصر أخرى تلعب دورا في هذه الأنماط كالنزاعات الحدودية والتقارب الجغرافي والإنحيازات الإيديولوجية والروابط التاريخية العريقة والتنافس لقيادة المركب الأمني؛فالاستراتيجيات الأمنية لا تنبع من فراغ فقبل أن تكون أدوات وإمكانات وسياسات فهي في الواقع خريطة إدراكية تعكس إرادات ودوافع وميول، والتعبير فيها عن المخاوف والطموحات الشخصية يعني البحث في البنيات الإدراكية لوحدات المركب الأمني[1].

إن الأساس الذي يقوم عليه المركب الأمني الإقليمي هو مجموعة من العلاقات الأمنية التي تبرز من الإطار العام للعلاقات نظرا لأهميتها النسبية بالنسبة لأنواع العلاقات الأخرى (اقتصادية، ثقافية،...) وخاصيتها الداخلية (الأمن القومي) والضعف النسبي للتفاعلات الخارجية الأمنية مع الدول المجاورة، حيث يركز مركب الأمن على الديناميات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة ما يخلق الاعتماد المتبادل الأمني بين الوحدات السياسية.

)[1]. عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص76.(

إضافة إلى أن كثافة التفاعلات الأمنية تكون متجهة نحو دول أخرى داخل حدود المركب، فإن مختلف المركبات الأمنية الإقليمية تفصل بينها دول عازلة(حالة أفغانستان وبورما مثلا أو حالة الساحل الافريقي)، كما يمكن أن يشمل المركب الأمني الإقليمي بعض الدول الصغرى التي تكتسب أهميتها من الانحياز ضمن المركب، كذلك العلاقات داخل المركب يمكن أن تتميز بغياب كلي للتوازن (الصين في مقابل الهند و باكستان، ألمانيا وفرنسا في مقابل الجزائر والمغرب) إما بتغير توزيع القوة ضمن المركب أو بسبب تدخل القوى الكبرى[1].

فالمقصود بالأمن الاقليمي كل ما له تأثير على مجريات الأمور في الدولة إيجابا أو سلبا جراء ما يحدث في إقليم الدولة الذي يحيط بها، إن أية دولة حتى وإن كانت قادرة على حماية أمنها الداخلي فإنها لا تستطيع تحقيق ذلك في المجالين الإقليمي والعالمي دون التعاون مع دول الجوار الجغرافي، أو الاستعانة بقوة أخرى لدعمها في ذلك المجال، ومن الطبيعي أن تتأثر الدولة بما يحدث في نطاقها الجغرافي من توترات واضطرابات؛ وقد تتطور الأمور إلى إحداث زعزعة في أمنها نتيجة لما تفرزه تطورات الأحداث الإقليمية، ولنا أن نتصور حالة الاستنفار التي تقوم بها دولة من الدول تحسبا لما يمكن أن تسفر عنه نتائج انقلاب عسكري أو حرب أهلية أو صراع تكون جارة من جاراتها طرفًا فيه[2]، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال سقوط نظام القذافي، أو فشل الدولة في مالي وانعكاساته على مركب الأمن الاقليمي في المتوسط.

ومع بروز أدبيات الصراع والعنف منذ بداية التسعينيات تتميز بأنها مرتبطة بفشل الدولة في التعامل مع التحولات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة، الأمر الذي أدى إلى قيام تنافس حاد حول الموارد وظهور شبكات تجارة غير قانونية وأمراء حروب ومغامرين ومرتزقة وميليشيات منظمة

.)[2](Jean Pascal Zanders, **Evolving Global and regional approaches to Arms control and security mechanisms**, (projects.sipri.se/cbw/ research/**global**–reg–**armscontrol**.pdf), p p 10.11

([3]). محمد عزيز شكري، **الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية**،الكويت :سلسة عالم المعرفة، العدد السابع،1978 ، ص ص11 .13

وفق هويات محددة، والعالم يمر الآن بما سماه زيغمان " الحداثة السائلة" التي تقوم بخلق أشكال جديدة من عدم الأمن والخوف المتجاوز للحدود، هذه الحالة من إنعدام الأمن لا يمكن حلها أو احتواؤها داخل حدود الدولة القومية، فالفضاء الذي يشب فيه النزاع مفتوح وواسع[1].

فالشراكة الأمنية الإقليمية عبارة عن ترتيب أمني داخل منطقة ما يستمد جذوره من خلال إجماع الدول على التعاون لتقليص العنف وتعزيز الاستقرار والسلام بالمنطقة وذلك بأنماط مختلفة من الاتفاقات والآليات مثل المعاهدات الأمنية الرسمية والمنظمات الأمنية بما في ذلك إجراءات بناء الثقة، وتعد جميع دول المنطقة تقريبا بما في ذلك جميع القوى المعنية والقوى الخارجية أعضاء في الشراكة الأمنية الإقليمية[2].

ويجب أن ندرك أن الأمن لا يقوم إلا على أركان أربعة نجملها فيما يلي[3]:

1. التخطيط: أي الادارة وتوظيف العلم والمعرفة بعيدا عن التخبط والعشوائية وردود الفعل غير المدروسة.

2. القيم والمثل: وهي الموجهات التي تبين الغاية من التخطيط حيث تخدم مصلحة الجماعة الإقليمية.

3. الثقافة والفكر: وهي توجه ما لدى الإنسان من ثروات ورغبات وطاقات لتحقيق الأهداف في إطار التشاركية.

)[2]. الحاج علي أحمد، **مرجع سابق**، ص11,2(

.)[3](Fulvir Attina, **The Building of regional security partnership and the security culture divide in the mediterranean region**, Berkeley : institute of european studies university of california, 2004, p1

([4]). هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**، ص38.

4. التوازن في تحقيق أهداف الفرد والجماعة من ناحية والموازنة بينها وبين المتغيرات المحيطة من ناحية أخرى، وبين الدول دون تغليب مصلحة دولة قوية أو كبرى على ضعيفة أو صغرى.

فالمذهب السياسي للإقليمية الجديدة كما هو حادث في المناقشات الأكاديمية الأوروبية يعني تلازم لثلاثة مبادئ[1]:

- اللامركزية وترسيخ الديمقراطية (الجانب السياسي)

- تماسك ومنافسة متزنة (الجانب الاقتصادي)

- اعتراف بالمساواة والهويات التاريخية والثقافية والعرقية (الحقوق).

فالأمن الاقليمي يتمثل في مجموعة الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول تلتزم فيما بينها في المجال الأمني بمجموعة من الأحكام والمعايير، ويتطلب ذلك توافر حد أدنى من المصالح أو القيم المشتركة التي تدفع الدولة في ظل ظروف معينة إلى التخلي عن مبدأ الإعتماد على الذات في ظل عالم تسوده الفوضى[2]؛ ونظام الأمن الإقليمي لا يعني بالضرورة إنهاء أسباب الخلاف بين جميع الدول المكونة للإقليم في المنطقة من خلال تهيئة بيئة مواتية للحيلولة دون تطور الخلافات إلى صراعات عنيفة تهدد أمن الإقليم[3]، فالأمن الإقليمي يتطلب توافر حد أدنى من المصالح وليس شرط تطابقها.

والتنظيمات الإقليمية هي أكثر قدرة على الحركة وفاعلية مقارنة بالتنظيمات الدولية لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية، ويتطلب نجاحها عدة عوامل منها العدو المشترك الذي يوحد البيئة الموضوعية، مع وجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تدعم التوجه نحو التكتل لمواجهة

.)[2](Noralv veggeland, **Neo– regionalism : planning for devolution, democracy and development**,(domino2.hil.no/web/forskning.nsf/0/4073e9553a7113b5c1256c7e0034ad29/$FILE/Forskningsrapport%20522000.pdf), P3.

([3]). أشرف محمد عبد الحميد كشك، **مرجع سابق**، ص16.

([4]). **المرجع نفسه**، ص77.

العدو؛ ويتحقق هذا بوجود ثقافة سياسية مشتركة تنبثق عنها إرادة سياسية، بالاضافة إلى تكافؤ العلاقات داخل النظام حيث تقوم على درجة كبيرة من المشاركة أي حق كل طرف في المبادرة باقتراح سياسات عامة وتملكه لفرصة عادلة في مناقشة الاقتراح بجدية من قبل الأطراف الأخرى، مع إبراز القدرة على التأقلم مع الظروف والمستجدات بما يتوافق والانجاز التنموي داخل الدول، مع التنسيق في مواقف الأطراف تجاه القضايا الجوهرية لإنضاج عملية الإجماع داخل الشراكة[1]؛ ويقاس مدى تحقيق الأمن الإقليمي بمؤشرات حدت الصراعات الداخلية والخارجية التي تشهدها وحدات الإقليم، وحجم الموارد التي يتم تخصيصها للشؤون الدفاعية، ومدى وجود تحالفات أمنية رسمية وإجراءات جماعية.

الخاتمة:

في ظل المتغيرات الأمنية التي شهدها المجتمع الدولي في مساره التطوري الذي إتسع نطاقه التفاعلي ليضم جميع الدول والمناطق بلا استثناء، نتيجة زوال الفوارق نسبيا بين المناطق الهامشية والاستراتيجية، من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول بفعل التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات، وهو التشابك الذي نتج عنه نوع من التعقيد والتداخل بين المصالح القومية للدول التي زاد اعتمادها على بعضها البعض في مجال حماية أمنها القومي أو دعم كيانها الاقتصادي أو الدفاع عن معتقداتها السياسية والايديولوجية ، حيث لم تعد أي دولة في مقدورها أن تعزل نفسها عن الأحداث والتفاعلات السياسية الدولية، التي تتجاوز حدودها القومية، لأن هذه الأحداث قد تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أمنها القومي أو مصالحها، أو مركزها الاستراتيجي، أوسيادتها القومية، أو كيانها الاقليمي أو وضعها السياسي أو نظامها الاقتصادي والاجتماعي أو ايديولوجيتها أو ثقافتها، وهذا ما جعل الكثير من الدول تلجأ إلى استراتيجية الشراكة ليس فقط في البعد الاقتصادي وإنما تم توسيع ذلك إلى باقي المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والأمنية،

([1]). خليل حسين، **مرجع سابق**، ص19.

إلا أن الشراكة في البعد الأمني تتطلب تشابه الإدراكات الأمنية أو على الأقل تقاربها لخلق دائرة التعاون فيما بين الدول المتشاركة التي ستتميز عن باقي الدول فتشكل المركب الأمني.

د. أسماء بن مشيرح

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو

عنوان المداخلة: نظام التغلغل وتأثيره على استقرار مركبات الأمن الإقليمية دراسة حالة مركب الأمن الإقليمي لجنوب آسيا

ملخص:

يتأثر استقرار الأنظمة الإقليمية بعدة عوامل داخلية وخارجية من بينها بنية النظام الإقليمي وهيكلته في حد ذاتها ومدى تماسكه، وقدرة المهيمن الإقليمي في فرض قواعد تؤثر على التفاعلات الإقليمية الداخلية، من جهة أخرى تلعب القوى الخارجية التي تسمى "نظام التغلغل" دورا في توجيه وإدارة التفاعلات بين مكونات النظام الإقليمي بشكل قد يعزز من تكاملها أو يؤدي إلى عدم استقرار المركب الأمني لهذا النظام الإقليمي، خاصة في الأنظمة التي تشكل النزاعات والتنافس الأمني صفة مهيمنة فيها كنظام جنوب آسيا الذي تتأثر فيه القضايا الاقتصادية والأمنية بأدوار القوى الخارجية كالولايات المتحدة والصين. تحاول هذه المداخلة تفكيك التفاعلات الإقليمية في هذا النظام وتأثر مركب الأمن الإقليمي له بالتجاذبات المحلية مع أنظمة التغلغل الخارجية عبر منظورين تفكيكي وتجميعي.

الكلمات المفتاحية: نظام التغلغل–مركب الأمن–الإقليمية–جنوب آسيا

ABSTRACT

The stability of regional systems is influenced by several internal and external factors, including the structure of the regional system, its cohesion, and the ability of the regional hegemon to impose rules that affect internal regional interactions.

On the other hand, external forces, called the “penetration system,” play a role in directing and managing the interactions between the components of the regional system in a way that may enhance their integration or lead to the instability of the security complex of this regional system, especially in systems where conflicts and security competition are a dominant feature, such as the South Asian system where economic and security issues are affected by the roles of external powers such as the United States This intervention attempts to deconstruct the regional interactions in this system and the impact of the regional security complex on local tensions with external penetration regimes through two deconstructive and synthetic perspectives.

Key words: penetration system, security complex, regional, south Asia

مقدمة

تتأثر الأنظمة الإقليمية بتفاعلات النظام الدولي وأنماط توزيع القوة، باعتبارها أنظمة فرعية من هذا النظام، وما يحدث من قضايا وديناميات دولية سيؤثر على ديناميات النظام الإقليمي داخليا، من حيث قدرة طرف ما على الهيمنة الإقليمية، ودرجات التنافس بين أقطاب النظام ومأسسته ودرجة تماسكه. في المقابل تأتي أدوار القوى الخارجية باعتبارها أنظمة تغلغل، لتكون متغيرا مهما في فهم كيفية إدراك قوى النظام الإقليمية لمصالحها، وتشكيل تحالفاتها.

وهنا تظهر مستويات التعاون والصراع داخل النظام الإقليمي لتعطي أدوارا مختلفة للقوى الخارجية من أجل التدخل، فالأنظمة التي لها درجة مأسسة كبيرة وتكامل إقليمي، تكون فيها التدخلات الخارجية اقل حدة، بينما تشكل الأنظمة الإقليمية التي تعاني من النزاعات بين دولها فرصة للقوى الأجنبية من أجل التدخل، ويأتي النظام الإقليمي لجنوب آسيا كمثال عن ذلك.

يظهر مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا شكلا كبيرا من الاعتماد المتبادل الأمني، وإن كان ذلك بشكل غير إيجابي مع كثرة النزاعات الحدودية والبيئة النووية، لكن أمن دول هذا النظام لا

يمكن تحقيقه بصفة منفردة لكل دولة على حدا، خاصة مع تزايد تغلغل الولايات المتحدة الأمريكية والصين اقتصاديا وامنيا. وعليه تحاول هذه المداخلة تحليل إشكالية ما مدى تأثير أنظمة التغلغل الخارجية في استقرار المركب الأمني لجنوب آسيا؟

وبناء على هذا نحاول اختبار الفرضية التالية: " كلما زادت حدة التدخلات الخارجية في قضايا النظام الإقليمي لجنوب آسيا، كلما قلت احتمالية استقرار المركب الأمني لهذا النظام".

سيتم تحليل الإشكالية وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مقاربة نظرية مفاهيمية للأنظمة الإقليمية ومركبات الأمن

المحور الثاني: تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا: بين المنظورين التفكيكي والتجميعي

المحور الثالث: نظام التغلغل في جنوب آسيا: مآلات قضايا التعاون والصراع

المحور الأول: مقاربة نظرية مفاهيمية للأنظمة الإقليمية ومركبات الأمن

يعرف النظام الإقليمي بأنه "مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض جغرافيا ثقافيا وايديولوجيا". ويوفر هذا التعريف مساحة كافية لتحديد عدد من المتغيرات في فهم الأنظمة الإقليمية، وهو الأمر الذي يجعل هذا الأمر أكثر وضوحا مقارنة بالتعاريف التي تترك الباب مفتوحا لمتغيرات غير محددة. [1]

وكانت فكرة الإقليمية قد ظهرت مع انتشار استعمال مستويات التحليل في العلاقات الدولية، وكان تعريف الإقليمية صعبا بالنظر إلى المعايير التي يجب توفرها، خاصة المعيار الجغرافي الذي كان متغيرا محوريا في تحديد الأنظمة الإقليمية، وهناك من كان يركز على التشابه الثقافي والايديولوجي، [2] باعتبار أن الدول المتشابهة قيميا تكون أكثر ترابطا وتجانسا.

---

[1] T.V Paul, **international relations: theory and regional transformation**, (New York, Cambridge university press, 2012), p4.

[2] Ibid.

قدم مايكل بريتشر ثلاثة مستويات وصفها بالمقومات البنائية structural features، يمكن بها تحليل النظم الإقليمية وهي تحليل مستوى القوة ضعيفة–قوية، ثم دراسة توزيع القوة داخل هذا النظام من حيث تمركزها لدى طرف واحد أو انتشارها بين عدة أطراف، وفي مستوى ثالث تحليل أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والمؤسساتي الموجودة داخل كل نظام إقليمي.[1]

من جهته حدد وارنر فيلد وجافن بويد تسعة مستويات تحليلية للأنظمة الإقليمية وهي الأنماط العقدية والقيمية، ومستوى الثقافة السياسية ومعتقدات النخب السياسية والاجتماعية، وأشكال العلاقة بين الحكومات والتشكيلات السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح، إضافة إلى علاقات الاجتماع داخل الإقليم وخارجه. [2]

وفي سياق نظري أظهرت نظريات العلاقات الدولية اهتماما بالتحول نحو التحليل الإقليمي في العلاقات الدولية ويوضح الجدول التالي المتغيرات التي يمكنها تحقيق الاستقرار الإقليمي عبر منظورات الواقعية بشقيها الواقعية الكلاسيكية التي ترى أن توزان القوى يؤدي إلى استقرار النام الإقليمي، والواقعية الجديدة التي تفسر أن توزيع القوة بين القوى العظمى قد تكون ل عدة نتائج من بينها الاستقرار وظهور ثنائية قطبية، أو حالة عدم استقرار نتيجة التنافس على توزيع القوة، بينما تطرح اللبرالية دور المؤسسات الدولية والنموذج الديموقراطي في توفير السلام والاستقرار داخل الأنظمة الإقليمية، أما البنائية فتركز على دور الهوية والأفكار.

جدول: مصادر التغيير الإقليمي

النظرية	المتغير الرئيسي	النتائج
الواقعية الكلاسيكية	توازن القوى –ترجيح الهيمنة	استقرار

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والاقليمية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص 55.

[2] نفس المرجع، ص55.

الواقعية الجديدة	توزيع القوة بين القوى العظمى	استقرار–ثنائية قطبية– عدم استقرار
اللبرالية	المؤسسات–الديموقراطية– الاعتماد المتبادل الاقتصادي	السلام
البنائية	الأفكار–الهوية	المجتمع الأمني

Source: T.V Paul, international relations: theory and regional transformation, (New York, Cambridge university press, 2012), p16.

من جهة أخرى يرى ريجنز wriggins أن القوى الخارجية يمكنها أن تدخل في تفاعلات الأنظمة الإقليمية عن طريق أحد أطراف هذا النظام، خاصة إذا كان الطرف مركزي ولهذه القوة الخارجية مصالح اقتصادية واستراتيجية تحصل عليها بتواجدها بهذا النظام الإقليمي، وفي حالة أخرى قد يكون لهذا النظام في حد ذاته أهمية استراتيجية للقوى الخارجية، وفي حالة ثالثة يمكن أن يتدخل نظام التغلغل لموازنة القوى داخل نظام إقليمي معين، وهذا بمنح الدعم والمساعدة لطرف على حساب طرف آخر،[1] ويظهر هذا في الأنظمة الإقليمية التي يظهر فيها قطبان متنافسان قريبان في القوة، بحيث يجعل تدخل طرف ثالث خارجي مهما لمنع تفوق طرف على آخر.

وتأتي التفاعلات الإقليمية على شكل مسار متدرج من أقصى الصداقة الى اقصى العداوة، كما جاء في اسهامات بوزان في محور العداوة–الصداقة Emity–Amity Axis، وأيضا ما أسماه كل من كانتوري وشبيجل بطيف العلاقات The spectrum of relations، حيث تتجسد الصداقة في أقصاها على شكل تعاون وتكتل، نزولا إلى مستوى التحالف، ثم إلى مستوى التعاون المحدود، أين يظهر نوع من التوازن في التفاعلات الإقليمية بين الدول في نظام إقليمي معين، ثم تنحدر

[1] Louis cantori and steven spiegel, the international politics of regions, polity, summer 1970 vol 2, N 4, p 411.

باتجاه العداوة عند توفر معضلة أمنية، وصولا إلى تشكل الازمات والنزاعات، ثم إلى الحروب العسكرية في مستوى أدنى.

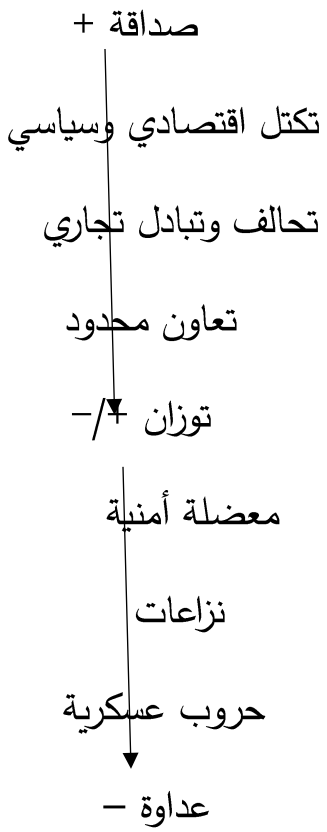

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص84.

عرف باري بوزان مركب الأمن في كتابه "الناس الدولة الخوف" بأنه ارتباط مجموعة من الدول في الاهتمامات الأمنية بشكل وثيق، مما يجعل من غير الممكن النظر إلى الأمن القومي لدولة واحدة بمعزل عن باقي الدول الأخرى داخل هذا المركب.[1]

وبالتالي يصبح النظام الإقليمي يتميز بالاعتماد الأمني المتبادل، حيث لا يمكن لدولة واحدة تحقيق أمنها القومي دون أن يكون الأمن القومي للدول التي تنتمي إلى نفس النظام محققا.

[1] Barry buzan, **people states and fear, the national security problem in international relations**, department of international studies, university of Warwick; 2d edition, p106.

وقد طرح باري بوزان مفهوم الأمن الموسع الذي يتخطى فكرة التهديدات الأمنية العسكرية، عبر مدرسة كوبنغاهن الى جانب أول ويفر، كما أكد على أن التفاعلات الإقليمية في مجالات الأمن تكون أكثر كثافة منها على المستوى العالمي، وهو الامر الذي يجعل التفاعل بين هذه المستويات أكبر، وهو ما يفيدنا في تفسير تغلغل القوى الكبرى في الأنظمة الإقليمية، والذي لا يكون بمعزل عن نفوذها ومصالحها على المستوى الدولي.

يطرح الشكل التالي إعادة صياغة لنظرية مركب الأمن الإقليمي، حيث يشكل الربع الأول فكرة الجغرافيا والحدود، والتي تتدعم بأطروحات مدرسة باريس، وتكمل أفكار باري بوزان ووايفراليت اعتبرت أن الأمن العالمي مقسم عبر مناطق جغرافية تشكل مركبات أمن إقليمية. أما الربع الثاني فيتم فيه اقصاء المنظور الواقعي والاعتماد فقط على المنظور البنائي لأكسندر واندت، عكس منظور باري بوزان الذي جمع بين أفكار كينيث والتز والواقعية الجديدة، وأفكار واندت معا، وهو الأمر الذي اعتبره الكثيرون غير ممكن نظرا للاختلافات الجوهرية بين أفكار المنظورين الواقعي والبنائي. أما الربع الثالث فيحاول فهم القوة وطريقة توزيعها، وفي الربع الأخير تظهر التحليلات الكلاسيكية التي تعتمد على البنى الاجتماعية وعلاقات الصداقة والعداوة الموجودة داخل مركب الأمن الإقليمي.

شكل: إعادة صياغة نظرية مركب الأمن الإقليمي

الجغرافيا والحدود الأمننة مدرسة باريس	البنية الفوضوية منظور واندت
Reformation of regional security complex theory	
القطبية وتوزيع القوة قوة اجبارية	البنى الاجتماعية لواندت أفكار هوبز جون لوك وكانط

قوة مؤسساتية قوة بنيوية قوة إنتاجية	

Source: Tamires Aparecida Ferreira Souza, Rethinking the Regional Security Complex Theory: A South American view between 2008-2016, in: https://seguridadinternacional.es/resi/html/rethinking-the-regional-security-complex-theory-a-south-american-view-between-2008-2016/

إن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي-كما تصورتها الواقعية الجديدة-والاتساع الجغرافي يلعبان دورا مهما في جعل مركبات الأمن الإقليمية واقعا مفروضا ضمن ديناميات القوى الكبرى.[1] وفي هذا الصدد تظهر مستويات التحليل التي تنتقل بين العالمي والإقليمي والمحلي كضرورة من أجل تحليل القضايا الأمنية، التي يشملها الأمن الموسع كالتهديدات العابرة للحدود والتهديدات السيبرانية.

ولا يمكن التحليل أيضا دون الجمع بين المقاربتين التجميعية والتفكيكية، حيث ترى الأولى أن النظام الإقليمي هو تجمع لوحدات محلية/قومية، كالدول التي يصبح الجوار الجغرافي عاملا مهما في تجمعها وتفاعلها سلبا أو إيجابا، أما المقاربة الثانية فترى أن النظام الإقليمي هو نزام فرعي ينتج عن تفكك النظام الدولي إلى وحدات عديدة يشكل كل منها نظاما إقليميا منفصلا، له قضاياه الأمنية، وله تفاعلاته وديناميا ته التي تجعله مميزا عن باقي الأنظمة من جهة، كما تجعله يؤثر ويتأثر بقضايا النظام الدولي وتفاعلاته أيضا.

[1] Barry buzan, Ole Waever, regions and powers the structure of international Security, Cambridge university press, UK, 2003, p40.

والمميز في تحليل نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تبنتها مدرسة كوبنهاغن عام 2003م بعد اسهامات باري بوزان وأول ويفر، في كونها تعتبر المستوى الإقليمي هو المستوى الرئيسي في تحليل العلاقات الدولية، دون إهمال مدى ارتباطه وتداخله مع المستويات الأخرى الدولية والمحلية.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة على ملاحظتين الأولى هي هذا التمايز الذي تظهر به مركبات الأمن الإقليمية، تبعا لطبيعة وقوة الدول المشكلة لكل منها، إضافة إلى أدوار نظام التغلغل او الاختراق، وهو الأمر الذي يختلف من مركب أمني إلى آخر نظرا أولا للموقع الجغرافي للنظام الإقليمي، فنظام جنوب آسيا مثلا يملك مقومات جغرافية واستراتيجية مختلفة عن نظام بحر الكاريبي أو الشرق الأوسط، إضافة إلى أن ثقل الدول وقدراتها العسكرية أمر مهم في تفسير تفاعلات مركب الامن الإقليمي، فالردع وسباق التسلح والمعضلة الأمنية بالضرورة تصبح متغيرات مختلفة، ولهذا السبب لا يمكن الوصول إلى مركب أمن عالمي.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بطبيعة القضايا الأمنية في حد ذاتها، وهل ترتفع بعض القضايا إلى السياسة العليا بحيث تصبح الأمننة واضحة، أم أن بنية النظام الإقليمي تؤثر على أمننة التهديدات.

يوضح الجدول التالي أنواع المجمعات الأمنية حسب باري بوزان، حيث يضع النمط المعياري الذي يتميز بأدوار القوى الإقليمية المرتفعة، ومن أمثلته مركب الأمن للشرق الأوسط والقرن الإفريقي، ثم النوع الثاني وهو المركزي الذي يتميز بوجود قوة عظمى خارقة كمركب أمن أمريكا الشمالية، أو قوة كبرى مثل مركب الأمن لجنوب آسيا، أو وجود قوة إقليمية مسيطرة أو تكون القوة مؤسساتية من خلال أدوار المؤسسات داخل الاتحاد الأوروبي مثلا، والشكل الثالث لمركبات الأمن هو نموذج القوة العظمى الذي ظهر في أوربا بعد 1945م، وأخيرا المركبات الخارقة التي تظهر فيها أدوار القوى العظمى بشكل أكبر مثل جنوب آسيا وشرق آسيا.

جدول رقم 1: أنواع المجمعات الأمنية

النوع	السمات الرئيسية	أمثلة

معياري standard	القطبية تحدد من طرف القوى الإقليمية	الشرق الأوسط، جنوب شرق آسيا، أمريكا الجنوبية، جنوب إفريقيا، القرن الإفريقي
مركزي centred قوة خارقة عظمى قوى كبرى قوى إقليمية مؤسساتية	 أحادية قطبية مركزة لدى قوة عظمى أحادية قطبية مركزة لدى قوة كبرى أحادية قطبية مركزة لدى قوة إقليمية إدارة أدوار الفواعل من خلال المؤسسات	 أمريكا الشمالية رابطة الدول المستقلة–جنوب آسيا لا يوجد الاتحاد الأوروبي
نموذج القوة العظمى great power	ثنائية أو أحادية قطبية من خلال قوى عظمى تلعب دور أقطاب إقليمية	أوروبا بعد 1945– شرق آسيا
مركبات خارقة مميزة super complexes	مستوى قوي من ديناميات الأمن من خلال امتداد أدوار القوى العظمى للمناطق المجاورة	شرق آسيا وجنوب آسيا

Source: Barry buzan, Ole Waever, regions and powers the structure of international Security, Cambridge university press, UK, 2003, p62.

في الأنظمة الإقليمية يكون التفاعل الأمني محليا فكل دولة تخشى من جيرانها وتسعى إلى التحالف مع أحدهم ضد دولة أخرى من نفس الإقليم، كما أن الحدود الفاصلة بين الأقاليم جغرافيا تكون محدودة عن طريق الدول الضعيفة قليلة التأثير أو المناطق العازلة.[1]

[1] Barry buzan, Ole Waever, op.cit, p41.

المحور الثاني: تفاعلات النظام الإقليمي لجنوب آسيا: بين المنظورين التفكيكي والتجميعي

يعتبر النظام الإقليمي لجنوب آسيا الحالة التأسيسية التي انطلق منها تحليل الأمن الإقليمي ومجمع الأمن في النظم الإقليمية، خاصة أن هذا التحليل يرتبط بدرجة تعقيد القضايا وتأثر الديناميكيات الأمنية الإقليمية بمصالح الدول الأعضاء في هذا النظام.[1]

يعد نظام الأمن الإقليمي في جنوب آسيا متميزا من خلال تأثير عاملين مهمين هما الردع النووي بوجود ثلاث قوى نووية كبرى الصين الهند وباكستان، إضافة إلى عامل آخر هو أدوار القوى الخارجية التي تفرضها التزامات محددة لأمن الكثير من الدول في هذا النظام الإقليمي.[2]

طرح كريستيان كوخ فكرة التنافس النفسي بين القوى في جنوب آسيا،[3] والتي تشير إلى الشعور الفائق بالتهديد المتبادل بين بعضها البعض، حيث ترى الهند أن الصين تهدد مصالحها في جنوب آسيا، بينما ترى باكستان أن الهند تهديد كبير لها ولطموحاتها في الزعامة الإقليمية بالمنطقة، ويعزز هذا التنافس النفسي من المعضلة الأمنية، ويزيد من الشكوك المتبادلة، وهذا ما يظهر في الهجمات المتكررة عبر الحدود بين الأطراف الثلاث والتي تكون فيها الاتهامات متبادلة.

من أهم النزاعات التي تهدد استقرار مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا هو النزاع في كشمير، حيث تعد منطقة كشمير منطقة مهمة بالنسبة للقوى الإقليمية في جنوب آسيا، حيث ترى باكستان أنها تشكل جزء لا يتجزأ منها، يمر عبرها نهر السند الذي تهدد الهند بتحويل مساره ببناء السدود، بشكل يؤثر على الأمن المائي الباكستاني، كما تجاور كشمير منطقة شينجيانغ الصينية، التي تعيش بها أقلية الإيغور، أما الهند فترى أن انفصال الإقليم ذو الأغلبية المسلمة قد يدفع بعرقيات أخرى للمطالبة بالانفصال عن الهند، بعد التجربة التي عاشتها من قبل بانفصال بنغلاديش.

---

[1] ibid, p94.
[2] Ibidem.
[3] كريستيان كوخ، **الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا**، في: توزان القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 109.

ينقسم إقليم كشمير إلى ثلاثة أجزاء الأول هو أزاد كشمير الذي تسيطر عليه باكستان، وجامو وكشمير الذي يقع تحت سلطة الهند، بينما الجزء الثالث تسيطر عليه الصين ويسمى أكساي تشين.

خريطة: تقسيم إقليم كشمير بين كل من الهند باكستان والصين

2023, in: https://www.bbc.com/news/world-south-asia-/12/source: kashmir profil, bbc news, 10 11693674

قامت الولايات المتحدة بدور الوساطة في النزاع على كشمير حيث قامت عام 2004م بترسيم الحدود بين أطراف النزاع، وتزايد دورها في النزاع بعد الدعم الدبلوماسي الذي تلقته الهند حول هذا الملف في الأمم المتحدة، من جهة أخرى ساءت علاقات باكستان بالولايات المتحدة خلال التدخل

العسكري في أفغانستان، وتم اتهام باكستان بتدريب الجماعات الإرهابية بإقليم كشمير،[1] وهو ما جعل موقفها في النزاع ضعيفا.

وانعكس التدخل الأمريكي في أفغانستان على النزاع في كشمير، حيث منع ذلك جدية المفاوضات مع استمرار العنف والهجمات العسكرية المتبادلة.

إن تزايد المأزق الأمني في جنوب آسيا بسبب النزاع في كشمير تزيد من توسعه تدخلات القوى الخارجية، فالمساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية للهند تجعل باكستان تشكك في رغبة الهند في إيجاد حل سلمي للنزاع، بينما تقدم الصين تدريبات عسكرية ومعدات للجيش الباكستاني، وهو ما يعد تهديدا لتفوق الهند العسكري في النظام الإقليمي لجنوب آسيا.

من جانبها لا تريد الصين أية تنازلات بخصوص حصتها من الإقليم، وهو الذي يعد معبرا استراتيجيا مهما في مبادرة الحزام والطريق، حيث يمر منه ممر كوراكورام في ظل الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني CPEC، انطلاقا من المقاطعات الغربية الصينية عبر تركستان الشرقية، ثم الأراضي الباكستانية وصولا إلى ميناء جوادار الباكستاني، الذي يعد أهم ميناء خارجي في مبادرة الحزام والطريق، يجعل من الصين منفتحة على المحيط الهندي بشكل أسرع، وبعيدا عن نقاط الاختناق الذي يشكلها مضيق ملقا.

وفي سياق متصل تطل منطقة اكساي تشين التي تسيطر عليها الصين من كشمير، على نهر سياشين الجليدي أطول نهر في العالم، والذي يجاور مناطق تجارب الصين على منظومتها الصاروخية، وهو الأمر الذي يجعل من كشمير مهمة في الأمن القومي الصيني، وجدارا عازلا طبيعيا ضد الهند، كما يؤدي أي عدم استقرار أمني بالمنطقة إلى زيادة سباق التسلح، والتهديد العسكري.

---

[1] إبراهيم بن دايخة، كشمير وقائع المعادلة الصفرية، في عبد القادر دندن محررا: **جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات، الديناميات، التداعيات**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2021)، ص 330.

وقامت الصين بعدة إجراءات للتدخل في إقليم كشمير ، حيث قامت بإطلاق مشاريع نفطية في كل من جيلجت وبالستان الذي يتمتع بالحكم الذاتي، كما أصدرت تأشيرات خاصة للمواطنين الكشميريين ذوو الأصول الهندية، بينما لم تصدرها للمواطنين ذوو الأصول الباكستانية، في إشارة إلى أن الهنود الكشميريين ليس لهم اية صلة بالهند، وأن القوانين الهندية لا يمكن أن تسري عليهم والإقليم ليس قضية داخلية هندية وإنما هو نزاع دولي.[1]

يفتح هذا التغلغل الصيني في كشمير تحديات كبيرة أمام إيجاد حلول سلمية لهذا النزاع، في ظل عدم التوافق على أرضية مشتركة تنجح المفاوضات بين الأطراف، وهو الأمر الذي ما زال يؤجج التوترات الحدودية يوميا، ما يخلف عددا كبيرا من الضحايا في القوات العسكرية للأطراف المتنازعة. لكن الصين في نفس الوقت تبحث عن الاستقرار الأمني بالمنطقة حتى لا تتضرر مشاريعها الاقتصادية في جنوب آسيا، خاصة منها الممرات الاقتصادية البرية التي تحتاج بيئة أمنية مستقرة بعيدا عن الهجمات على المنشآت، وقطع خطوط السكك الحديدية.

تشير هذه المتغيرات إلى أن مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا أصبح مرتبطا بالمصالح الاقتصادية الصينية، وهو ما يجعل دور الولايات المتحدة خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان مضطربا، في ظل رغبة الهند في الاستفادة من مزايا القوى الآسيوية اقتصاديا دون الانحياز التام للولايات المتحدة الامريكية دبلوماسيا، وهذا ما ظهر بعد حرب أوكرانيا أين لم يكن الدعم الهندي للموقف الغربي اتجاه هذه الحرب كما كان متوقعا باعتبار الهند حليفا للولايات المتحدة الأمريكية.

كما يشكل النزاع في التبت أحد القضايا التي تهدد الأمن الإقليمي في جنوب آسيا، خاصة أن الصين كنظام تغلغل بالنسبة لهذا النظام هي أحد الأطراف الرئيسية في هذا النزاع، وما يجعل

---

[1] Syed waqas haider Bukhari, Miss Tahira Parveen, china’s approach towards Kashmir conflict: aviable solution, **journal of professional research in social sciences**, vol 01, N°01, (July 2014): p.15.

استقرار مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا يتأثر بمصالح الصين وما يمكن ان ينتجه أي تصعيد في النزاع في التبت بين كل من الصين والهند.

وكما هو معروف فإن نهر براهمابوترا ينبع من جبال الهمالايا بالتبت، ويزود كلا من الهند وبنغلاديش بحاجياتهما المائية، وقرار الصين بشأن بناء سد على هذا النهر سيقلل من الحصة المائية التي ستصل إليهما، ويؤثر على الأمن المائي في جنوب آسيا ككل.

وفي هذا السياق فإن مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا مرتبط–إضافة إلى النزاع في كشمير والردع النووي– بكيفية إدارة النزاع في التبت، والتصعيد الذي يمكن أن يحدث إذا أصرت الصين على استمرار مشاريعها المائية على نهر براهمابوترا. توضح الخريطة التالية مسار النهر وامتداده من جبال التبت إلى خليج البنغال.

خريطة: مسار نهر براهمابوترا عبر دول جنوب آسيا

Source https://movewithvimu.com/2020/02/idyllic-land-of-seven-sisters-ne-india/

المحور الثالث: نظام التغلغل في جنوب آسيا: مآلات قضايا التعاون والصراع

1- التغلغل الأمريكي: بين التدخل في النزاعات وتعظيم المكاسب الاقتصادي

مبادرة طريق الحرير الأمريكية NSRI هي مبادرة تجارية تم الإعلان عنها عام 2011م تدعو على إنشاء سوق تجاري بين دول جنوب ووسط آسيا، وتعد أفغانستان دولة مهمة في الربط بينهما وبهذا تكون جسرا تجاريا بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مما يسهل من اندماجها في التفاعلات الاقتصادية، إضافة إلى إنشاء سوق للطاقة يربط بين دول آسيا الوسطى الغنية بالنفط ودول جنوب آسيا التي تعد ممرا نحو الجنوب باتجاه المحيط الهندي.[1]

يشكل هذا التغلغل الاقتصادي الأمريكي تحديا مهما لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وهو ما يصعد من حدة المنافسة على الأسواق في جنوب آسيا، إضافة على حدة استقطاب الدول الصغرى في هذا المركب الأمني، وهو ما يزيد من التوترات الأمنية.

إلى جانب هذه المبادرة يتعزز التواجد الاقتصادي الأمريكي بجنوب آسيا بالممر الاقتصادي للهندوباسيفيك IPEC، والذي تم اقتراحه للربط بين دول منظمة آسيان في جنوب شرق آسيا، وبين دول جنوب آسيا، هذا الربط التجاري يكون تحت إشراف المؤسسات الاقتصادية العالمية، ما يسمح بزيادة المنافسة ودور القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ودفع التجارة البينية بين المنطقتين.[2]

الى جانب التواجد الاقتصادي الأمريكي يظهر اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة جنوب آسيا، من أجل تعزيز حضورها البحري والعسكري في المحيط الهندي، الذي يعد منطقة مهمة في الاستراتيجية الأمريكية الكبرى منذ عهد ترامب، حيث بدأ استخدام مصطلح الهندوباسيفيك ليعبر عن فضاء

---

[1] US department of state, US support for the new silk road, in https://2009-2017.state.gov/p/sca/ci/af/newsilkroad/index.htm , 2/09/2024.

[2] Usaid, facilitating regional connectivity in south Asia, indo pacific economic corridor, final report, 2017, p4.

جيوبوليتيكي جديد، تظهر فيه المبادئ الاقتصادية والسياسية الامريكية، المتمثلة في الديموقراطية وحرية الأسواق والتجارة.

إن تحدي التغلغل الأمريكي بحريا في المنطقة يطرح تساؤلات حول التنافس مع الصين، ومحاولة تطويقها بحريا في المحيط الهندي الذي تراه انفتاحا مهما لها بعد تمكنها من الحصول على موانئ بحرية في المحيط الهندي، من خلال مبادرة سلسلة اللؤلؤ، والتي تشمل عدة موانئ في جنوب آسيا في كل من باكستان سيرلانكا جزر المالديف وبنغلاديش.

يعتبر هذا التنافس البحري متغيرا مهما في فهم التوجهات الجديدة لدول جنوب آسيا، حيث يؤثر التغلغل الصيني والأمريكي في المحيط الهندي على استعداد القوى العسكرية في المنطقة، وعلى دخولها في تدريبات عسكرية أو مناورات مشتركة مع أحد الطرفين.

في هذا السياق يأتي تغيير عقيدة الهند العسكرية البحرية إلى استراتيجية ضمان البحار الآمنة unsuring secure seas ، بعد أن كانت عقيدتها تعتمد على استراتيجية حرية استخدام البحار.[1]

2-مبادرة الحزام والطريق: التغلغل الاقتصادي الصيني في جنوب آسيا وأثره على المركب الأمني

تأتي مبادرة الحزام والطريق في جنوب آسيا كأحد الأدوات الاستراتيجية الصينية للتغلغل بالمنطقة، فقد جمعت الصين في هذه المبادرة دول جنوب آسيا ضمن الممرات الاقتصادية البرية من أهمها الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، الذي يضم شبكة من خطوط السكك الحديدية، ويعتبر أهم الممرات الاقتصادية ضمن المبادرة، ذلك أنه يسمح بوصول السلع الصينية بشكل أسرع، ويوفر ممرا بديلا عن مضيق ملقا خاصة أنه يربط الصين بالمحيط الهندي عبر ميناء جوادار كما توضح الخريطة التالية:

---

[1] Angel damayanti, indo pacific connecting toward competition or cooperation, **Asian studies international relations**, vol N 1, 2019, p 04.

خريطة: الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني CPEC

المصدر: محمد فرج، باكستان تسعى للحصول على قرض صيني لمشروع الممر الاقتصادي، نقلا عن الموقع:

https://attaqa.net/2020/11/15/%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%84%D8%AD%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B1%D8%B6-%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88/

إن استفادة الصين من هذا الممر مرتبطة بضمان الاستقرار الأمني في كشمير، فالممر يمر عبر مناطق متنازع عليها بين باكستان والهند، كما أنه يمر عبر تركستان الشرقية التي تسكن بها أقلية الإيغور المسلمة، وهذا ما يجعل حسم النزاع في كشمير أو الإبقاء على الوضع القائم يؤثر على

المصالح الاقتصادية الصينية، بنفس القدر الذي يؤثر به على استقرار مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا.

إلى جانب هذا الممر هناك ممرات برية أخرى مثل الممر الاقتصادي بنغلاديش الصين الهند وميانمار BCIM، وممرات بحرية مهمة من خلال مشروع سلسلة اللؤلؤ التي تحاول الصين من خلالها التحكم في الموانئ وخطوط النقل البحري في جنوب آسيا.

فقد عمدت الصين على توقيع اتفاقيات لاستئجار الموانئ، في كل من بنغلاديش التي أجرت فيها ميناء شيتاغونغ لمدة 99 سنة، وتهدف إلى جعله لؤلؤة مهمة في خليج البنغال والمحيط الهندي. إضافة على ميناء جوادار في باكستان الذي يعتبر أهم لؤلؤة في هذا المشروع باعتبار أنه يربط البر الصيني بالمحيط الهندي، وميناء همبانتوتا في سيرلانكا الذي من الممكن تحويل خدماته مستقبلا من الخدمات المدنية على العسكرية. كما توضح الخريطة التالية:

خريطة: الموانئ التي يشملها مشروع سلسلة اللؤلؤ في جنوب آسيا

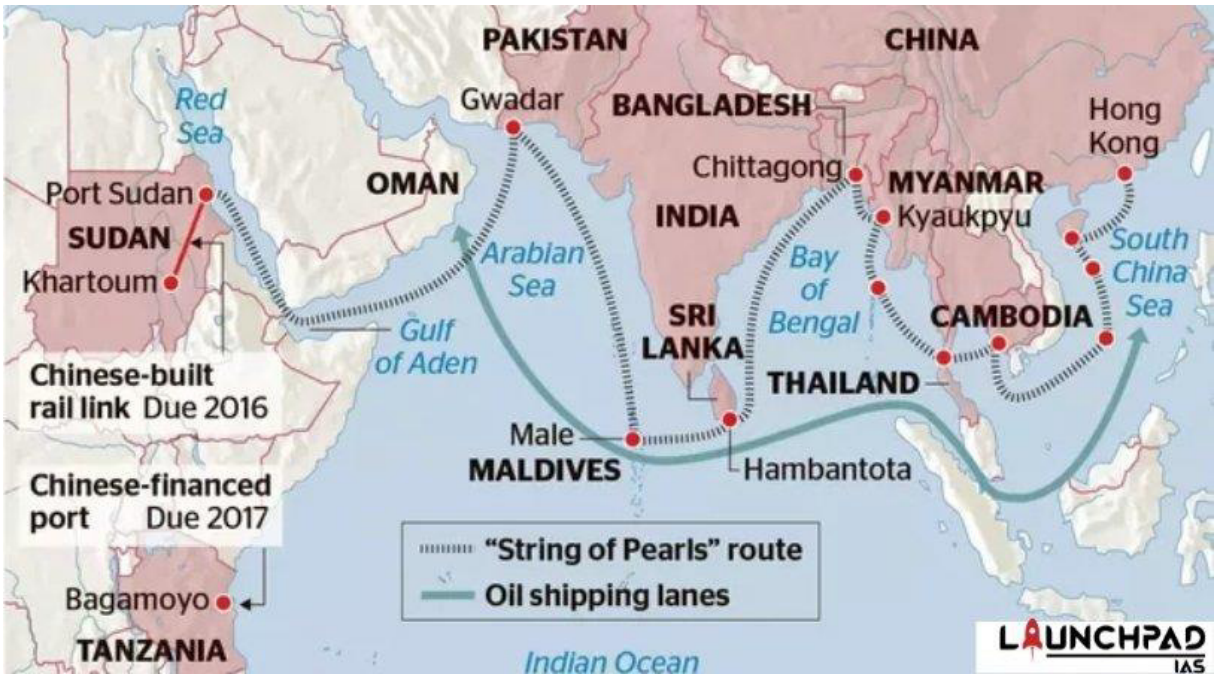

Source https://launchpadeducation.in/string-of-pearls-strategy/

يأتي هذا التطويق البحري الصيني لجنوب آسيا من خلال الموانئ أكبر تهديد يخيف الهند، ويجعل من تحركاتها في المحيط الهندي مرتبطة بصد النفوذ الصيني، خاصة أن زيادة السفن الحربية الصينية في هذا المحيط سيفتح الباب بمواجهات عسكرية محتملة، ويزيد من قدرة الصين على التدخل السريع في النزاعات بجنوب آسيا.

إن مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا وإن وجد الاستقرار البري من خلال تسوية النزاعات الحدودية، أو التفكير في الاعتماد المتبادل الأمني لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، كالجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية، فإن زيادة النفوذ البحري الصيني قد تكون متغيرا مهما في توجيه ديناميات القضايا الأمنية، خاصة وأن هذا الوضع يفرض سباقا نحو التسلح ويزيد من المعضلة الأمنية، فالتنافس في الهندوباسيفيك يدفع بالولايات المتحدة الأمريكية لمحاصرة الصين في البحار، ذلك أنها تريد التوسع من بحر الصين الجنوبي نحو المحيط الهندي، وتحاول إيجاد ممرات بحرية بديلة عن مضيق ملقا، وتواجدها بالمحيط الهندي سيسهل عليها الوصول إلى بحر العرب والخليج العرب وشرق وجنوب إفريقيا، ويجعل من حركة نقل السلع والمنتجات الصينية أكثر سهولة.

خاتمة

لعبت القوى الخارجية أدوارا مهمة في توجيه ديناميات التفاعل في جنوب آسيا، حيث ترتكز تدخلاتها في البعدين الأمني من خلال النزاعات الإقليمية، التي تشهد محاولة استقطاب القوى الكبرى للقوى الصغرى، ودعمها ضد بعضها البعض، ما يجعل مركب الأمن الإقليمي في جنوب آسيا مرتبطا–بالإضافة إلى المأزق الأمني والردع النووي–بتدخلات ومصالح القوى الخارجية كالصين والولايات المتحدة، أما البعد الثاني فهو البعد الاقتصادي الذي تحاول من خلاله هذه القوى التغلغل في النظام الإقليمي لجنوب آسيا، حيث تدفع بها مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية للتدخل في القضايا الأمنية بشكل يضمن استمرار هذه المصالح، فالصين تريد الإبقاء على الوضع القائم في المركب الأمني لجنوب آسيا بما لا يضر مبادرة الحزام والطريق الصينية، وامن الممرات

الاقتصادية، إضافة إلى التوسع البحري، أما الولايات المتحدة فتريد الإبقاء على الهند كحليف عسكري واستراتيجي لها، محاولة بذلك تطويق الصين. وبهذا تكون لنظام التغلغل في جنوب آسيا أدورا متزايدة تؤثر على البيئة الأمنية في ظل تعقيد القضايا والتفاعلات الإقليمية وتزايد التهديدات غير التقليدية.

قائمة المراجع:

1. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والاقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)
2. كريستيان كوخ، الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، في: توزان القوى في جنوب آسيا، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)
3. إبراهيم بن دايخة، كشمير وقائع المعادلة الصفرية، في عبد القادر دندن محررا: جيوبوليتيك النزاعات في قارة آسيا: الخصوصيات، الديناميات، التداعيات، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2021)
4. T.V Paul, international relations: theory and regional transformation, (New York, Cambridge university press, 2012)
5. Louis cantori and steven spiegel, the international politics of regions, polity, summer 1970 vol 2, N 4
6. Barry buzan, people states and fear, the national security problem in international relations, department of international studies, university of Warwick; 2d edition
7. Barry buzan, Ole Waever, regions and powers the structure of international Security, Cambridge university press, UK, 2003
8. Syed waqas haider Bukhari, Miss Tahira Parveen, china's approach towards Kashmir conflict: aviable solution, journal of professional research in social sciences, vol 01, N°01, (July 2014)

9. US department of state, US support for the new silk road, in https://2009-2017.state.gov/p/sca/ci/af/newsilkroad/index.htm , 2 /09/2024.

10. Usaid, facilitating regional connectivity in south Asia, indo pacific economic corridor, final report, 2017

11. Angel damayanti, indo pacific connecting toward competition or cooperation, Asian studies international relations, vol N 1, 2019

12. 10/12/2023, in: https://www.bbc.com/news/world-south-asia-11693674 kashmir profil, bbc news,

د. عشور قشي

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو

عنوان المداخلة: فهم الأمن إقليميا: روافد نظرية وشواهد تجريبية

ملخص:

يركز الفهم الإقليمي للأمن على دراسة التهديدات الأمنية والتحديات المشتركة التي تواجه الدول ضمن أقاليم جغرافية محددة، مع البحث عن استراتيجيات تعاونية لمواجهة هذه التحديات. تشمل الروافد النظرية للأمن الإقليمي نظريات مثل جماعات الأمن الإقليمي، ومركبات الأمن، والنظام الأمني، وتكوين الصراع، والليبرالية المؤسساتية التي تبرز أهمية التعاون والمؤسسات الإقليمية لتحقيق السلام. أما الشواهد التجريبية فتظهر أن الأمن الإقليمي يتطلب استجابة جماعية من الدول المعنية. على سبيل المثال، يعزز التعاون الأمني في إطار الناتو الاستقرار في أوروبا وأمريكا الشمالية، بينما في الآسيان، تلعب الدول الأعضاء دورا في حل النزاعات الإقليمية بطرق سلمية وتنسيق الجهود لمواجهة الإرهاب والتحديات الأمنية الأخرى. وبشكل أدق يعكس الأمن الإقليمي قدرة الدول على تطوير آليات مشتركة للتصدي للتحديات المشتركة مثل الإرهاب، النزاعات

الداخلية، التهديدات الخارجية، والكوارث الطبيعية .كما يقلل التعاون الأمني الإقليمي من خطر التوترات البينية، ويعزز بناء الثقة بين الدول الأعضاء.

بفضل هذه الشواهد التجريبية والروافد النظرية، يقدم الأمن الإقليمي مدخلا فعالاً للتعامل مع التهديدات المحلية والإقليمية، ويعزز الاستقرار في إطار جماعي، مما يساهم في نظام دولي أكثر أمنا وتعاونا.

الكلمات المفتاحية: المستوى الإقليمي، الأمن الإقليمي، الصراعات الإقليمية، التعاون الإقليمي.

مقدمة

يرى المنظور التقليدي للعلاقات الدولية بأن السياسة الدولية يجب أن تفهم فيما يتعلق بعامل الفوضوية، ونظام العون الذاتي، اللّذَين تبحث الدول في ظلهما، دائما، عن تعزيز وتعظيم رفاهيتها وأمنها النسبي. الدول؛ بالنتيجة، عرِفت كفواعل عقلانية ووحدوية مقادة بالسعي الحثيث لتحقيق القوة، الثروة، والأمن، مستندة في ذلك إلى فرضية المعظلة الأمنية. بناء عليه، بحث المنظور الأكثر هيمنة على حقل التنظير للعلاقات الدولية والدراسات الأمنية، في الاستراتيجيات التنافسية القائمة على عمليات اتخاذ القرارات الوطنية المستقلة، الموجَّهة في نفس الوقت نحو الحفاظ على الأمن الوطني دون مراعاة لأمن دول الجوار.

هذا المنظور الذي سيطر لمدة طويلة من الزمن، ولا زالت فرضياته موضع قوة نظريا وممارساتيا، لم يمنع من بروز منظور آخر، أقر، على خلاف الأول، أن أمن الدولة ليس مستقلا بشكل كامل عن أمون دول الجوار الجغرافي، بل أن أمن الوحدة السياسية مرتبط بشكل كبير بأمون الوحدات المجاورة بفعل إملاءات الجغرافيا، والاعتمادية المتبادلة، وبروز موجة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية عجزت الدول عن مواجهتها بشكل فردي. لذلك، شكل الأمن الإقليمي فرصة لحماية العلاقات المتبادلة بين مجموعة الدول التي أدركت أن أمنها مرتبط بشكل أو بآخر بأمون الدول المتاخمة لها جغرافيا وبعوامل أخرى تلحق بالعامل الجغرافي، وهذا

يدعو إلى ضرورة إعادة استكشاف والبحث في المستوى الإقليمي الذي يعد أكثر المستويات ملاءمة لتحليل ديناميات الأمن الدولي وظواهره وفهمهما- خصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة. فالمستوى الدولي لم يعد ملائما لفهم وتحليل ظواهر الأمن الدولي نظرا لاختلاف قدرات وتفضيلات الدول والقوى. أما التركيز على المستوى الوطني، فلم يعد ملائما هو الآخر لتجنبه واستثنائه لمتغير التبعية والاعتمادية الأمنية والاقتصادية المتبادلة بين مختلف الدول في الوقت الراهن، فضلا عن بروز تهديدات أمنية جدية على مسرح العمليات والتي تميل إلى أن تكون عبر وطنية- إقليمية أكثر منها محلية.

في نظرنا، غالبا ما تم التأكيد والتركيز على البعد الوطني للأمن ملخصا في تعبير "الأمن الوطني"، وفي أحيان أخرى على نظيره العالمي ملخصاً في مفهوم "الأمن العالمي". كما استحوذ هذان البعدان على قضايا التحليل الأمني لمدة طويلة من الزمن. بيد أن انهيار "الامبراطورية" السوفييتية، وانتهاء الحرب الباردة، وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية في التوزيع العالمي للقوة، كان له عميق الأثر على المنظورين. وكما هو مجادل من قبل العديد من علماء "الدراسات الإقليمية" والعلاقات الدولية، فإن العوامل السابقة كشفت الغطاء عن عدد من المشاكل الإقليمية العويصة، ذات البعد الاثني ذي العلاقة بالأمن الوطني. وهو ما منح قيمة للتحليل الأمني الإقليمي. هذا إضافة إلى أن البيئة المحلية للدول أمست قابلة للاختراق من قبل الديناميات الأمنية الإقليمية، بناء على أن إفرازات الأحداث الأمنية في دولة ما تفيض على الحدود الوطنية لتمس دول الجوار الإقليمي.

هكذا إذن، تم فسح المجال للتحليل الإقليمي الذي أنتج مجموعة من المقاربات النظرية- المنهجية ذات البعد الإقليمي لتفتكَّ قضية تحليل الدينامية الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. في هذا السياق، طور بعض منظّري وعلماء الدراسات الأمنية والإقليمية عدداً من المقاربات النظرية لدراسة الأمن الإقليمي؛ من بينها، مقاربة الجماعة الأمنية الإقليمية، ونظرية مركّب الأمن الإقليمي

التي منحت زخماً، وديناميَّةً، وأهميَّةً غير مسبوقة للبعد الإقليمي في التحليل الأمني بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة.

المستوى الإقليمي في التحليل الأمني

لمعظم فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت المشاكل والأزمات الإقليمية ذات أهمية ثانوية فيما يتصل ببنية وديناميات النظام الدولي، وفي هذا السياق تم النظر إلى الأمن الإقليمي إما كـ "مجموعة فرعية" أو كـ "طريق للوصول" إلى نظام أمني جماعي عالمي طبقا للمنظور المثالي، أو كنتاج عرضي لميزان القوى والتفاهم الخاص بين القوى الكبرى، وخصوصا القوى العظمى وفقا للمنظور الواقعي[1]. كما تم النظر إلى العلاقة بين النظام الدولي وهو النظام الأساسي، والأنظمة الإقليمية الفرعية ذات الصلة بالأمن الإقليمي علاقة "تبعية"، كما شكل النظام الدولي الثنائي القطبية في سياق الحرب الباردة تهديدا مطلقا للأنظمة الإقليمية الصاعدة، بسبب تنافس القوتين العظميين على ضم أي إقليم جديد إلى دوائر نفوذهم. من جهة أخرى كانت المنظمات والترتيبات الإقليمية مهمشة ومغيبة في علاقتها بالأمم المتحدة ودورها في استتباب السلم والأمن الإقليميَّين، ومن ثم الدوليين. إذا خلت مختلف تقارير وبيانات مجلس الأمن من الإشارة إلى تلك الهياكل وتعزيز أدوارها كمكملة لمقاصد الهيئة الأممية ومبادئها كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

الأهمية المتزايدة لدور هذه الترتيبات والمؤسسات ذات الأغراض الأمنية، أو ذات الصلة بها، في تحقيق الأمن والحدّ من الحروب والصراعات في حقبة ما بعد الحرب الباردة، نستشفُّها من كتابات المنظّرين، وتصريحات الممارسين، على حدّ سواء. فهذه "لويز فاوست"، التي تعد واحدة مَن العلماء الأكثر تأثيرا في حقل الدراسات الإقليمية، تؤكد أن "المؤسسات الإقليمية أصبحت بالغة الأهمية في توفير الأمن على نطاق عالمي"[2]. وهذا الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" يصرح عام 2002 أنه "لم يسبق للمؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمات الأمن الإقليمي

---

[1] - Tusicisny, Andrej, "Security Communities and Their Values: Taking Masses Seriously", **International Political Science Review**, Vol. 28, No. 4 (2007), p. 426.

[2] - Fawcett, Louise, Hurrell, Andrew (eds.), **Regionalism inWorld Politics: Regional Organization and International Order** (Oxford: Oxford University Press, 1995)

أن كانت أكثر أهمية من اليوم"[1]. كما سبق وأن تمت الإشارة ضمن تقرير الأمن الإنساني للأمم المتحدة إلى أن المؤسسات الإقليمية كانت مسؤولة بشكل كبير عن الهبوط العام في عدد الصراعات والحروب في العالم.

الدور الهام الذي باتت تلعبه المنظمات الإقليمية الأمنية وغير الأمنية في تحقيق وإشاعة السلم والاستقرار في فضاءاتها الإقليمية، جعل من الأمم المتحدة، التي لم تكن تنظر إليها ضمن هذا الإطار، تدرك ضرورة وجدوى الحاجة إلى زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها في جميع المناطق عبر العالم. فحتى العام 1990 لم ترد إشارات إلى المنظمات الإقليمية في قرارات مجلس الأمن. بيد أنه منذ العام 1991، باتت الإشارات إلى مشاركة مختلف المنظمات الإقليمية في منع نشوب الصراعات وحلّها أمرا شائعا. الفترة اللاحقة شهدت صدور قرارات تُذكّر صراحة بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة؛ وتُعرب عن تقديرها للجهود الإقليمية الرامية إلى حل النزاعات؛ وتدعم التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، أو تؤيد الجهود الإقليمية. في تطور آخر، استحدثت الأمم المتحدة ما أطلق عليه بعملية "الاجتماعات الرفيعة المستوى" بغية تعزيز التعاون المتبادل، لا سيما في قضايا السلم والأمن.

هذا التحول في طريقة تعامل الهيئة الأممية مع مختلف الترتيبات والمنظمات الإقليمية، كان نتيجة حتمية لما لعبته تلك الأطر في حل العديد من الصراعات التي كانت تدور ضمن نطاقها الجغرافي بمرونة وإبداعية. ففي أفريقيا تظافرت جهود ثلاث مجموعات إقليمية مختلفة –منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي– مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصومال. وفي الفضاء الآسيوي، التقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول منفردة من مناطق عدّة جنباً إلى جنب مع أطراف النزاع الكمبودي في مؤتمر دولي عقد في باريس، للعمل مع الأمم المتحدة[2]. وفيما يخص السلفادور، أسهم ترتيب فريد –"أصدقاء الأمين العام"– في التوصل إلى

---

[1] - Hettne, Björn, Inotai, András and Sunkel, Osvaldo, **The New Regionalism and the Future of Security and Development** (Palgrave Macmillan, 2000).

[2] - Fawcett, Louise, Hurrell, Andrew (eds.), Op., Cit., p. 54.

اتفاقات عن طريق وساطة الأمين العام. واستلزم انهاء الحرب في نيكاراغوا جهداً شديد التّعقيد بادر به زعماء المنطقة واضطلعت به دول منفردة ومجموعات من الدول ومنظمة الدول الأمريكية. وكانت الجهود التي قامت بها الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، بمساندة من الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ذات أهمية رئيسية في معالجة الأزمة التي شهدتها البلقان والمناطق المجاورة.

لكن على الرغم من تزايد الاتجاه نحو تعزيز التعاون الأمني الإقليمي في كثير من المناطق في العالم، من المؤسف أن نجد قدرا ضئيلا من التحليل المقارن الثري من الناحيتين النظرية والعملية لهذه الظاهرة. وهو ما ذهب إليه "لاك" و"مورغان"، و "بيوزان" و"وايفر" الذين أكدوا على ضرورة انتهاج مقاربات مقارنة لدراسة الأقاليم دون الميل إلى التأكيد المبالغ فيه على تفردية الأقاليم ورفض وجود أي أطر مشتركة أو صلة للمقارنة. إذ أضحت الأقاليم آلية هامة لإشاعة السلم والاستقرار في النظام العالمي.

من جهة أخرى تظهر أهمية الأمن الإقليمي بالنسبة للعالم الثالث في ثلاث تطورات رئيسية حدثت في النظام الأمني لما بعد الحرب الباردة[1]. أولا، بروز الأمن الإقليمي كقضية هامة في جدول أعمال حوار القوتين العظميين الذي قاد إلى إنهاء الحرب الباردة. ثانيا، بروز الحروب والصراعات الإقليمية في العالم الثالث كتهديد رئيسي للنظام الدولي في حقبة ما بعد الجرب الباردة. ثالثا، الطلب المتزايد للترتيبات الأمنية الإقليمية في العالم الثالث ظهر كسمة رئيسية للنظام الأمني لما بعد الحرب الباردة. فالنجاح الذي حققه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بناء الثقة الإقليمية بين غرب أوروبا وشرقها، دعا إلى إقامة ترتيبات مماثلة في الشرق الأوسط وآسيا–المحيط الهادي، وهو ما يشهد على ترجيح كفة المقاربات الإقليمية للأمن على سواها من مقاربات. وهو الأمر الذي فرض البحث حول أنجع الطرق والنهج لتحقيقه وضمانه.

المستوى الإقليمي في التحليل الأمني..لماذا هو مهم؟

تشكل مسألة استقرار الدول والأقاليم عنصرا أساسيا في العلاقات بين الدول ورفاه الشعوب. وقد اهتم العلماء والباحثون في حقل العلاقات الدولية ببحث وتفسير مفهوم الأمن الإقليمي من خلال

العديد من الأطر النظرية والمفاهيم العلمية التي تنوعت في مقارباتها وأساليبها. ونطرح فيما يلي حججا علمية أساسية لفهم الأمن إقليميا وأبعاد تأثيراتها على السلم والاستقرار في المناطق المختلفة.

أ. الإقليم ميدان الصراع والتعاون

من جهة أولى، تعتبر الأقاليم ميادين الصراعات والحروب عبر العالم، حيث تعتبر التحومية الجغرافية عاملا هاما مرتبطا بالمواجهات والحروب. وفي هذا يقول جون فاسكيز: "إن الحقيقة القائلة أن معظم الحروب تحدث لأن الجيران يتقاتلون أصبحت حقيقة بمنزلة القانون". وهو الطرح الذي أكده بيتر فالينشتين، في دراسة له عام 1981، وجد أن 93 بالمائة من الدول الرئيسية المتاخم بعضها لبعض قد دخلت في مواجهات عسكرية ثنائية، و64 منها دخلت في حروب تعددية خلال الفترة 1815–1976. أما أسباب الحروب بين دول الجوار عديدة، فقد تكون لأجل الحدود، أو بسبب الاثنيات العابرة للحدود، أو الموارد، أو الريادة والهيمنة الإقليمية، ...إلخ.

من جهة ثانية، وبما أن الجوار الجغرافي مرتبط بالمواجهات والحروب، فمن الطبيعي جدا أن تلجأ الدول إلى سلك دروب الأمن والتعاون والتكامل مع دول الجوار لتفادي خطر الصراع والحرب. ودليل ذلك بروز مؤسسات وتنظيمات إقليمية تعاونية وتكاملية في كل أنحاء العالم تقريبا؛ مثل: جامعة الدول العربية 1945، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية 1964، منظمة المؤتمر الإسلامي 1971. منظمة الوحدة الأفريقية 1963، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا 1975، اتحاد نهر مانو 1973، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا 1973، مجلس الشمال 1952، جماعة الفحم والفولاذ 1951، منظمة حلف شمال الأطلسي 1949، مجلس أوروبا 1949. منتدى جزر المحيط الهادي 1971، رابطة أمم جنوب شرق آسيا 1967، معاهدة أمن أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة (ANZUS). السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور MERCOSUR)، اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA) 1994، مجموعة ريو 1987. رابطة تكامل أمريكا

اللاتينية (لايا LAIA). رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا–المحيط الهادئ (أبيك APEC) 1989، المنتدى الإقليمي لآسيان (آرف ARF) 1994، الاتحاد الأفريقي 2002.

ب.التفاعل بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي

يعتمد الأمن الإقليمي بشكل كبير على تفاعل الدول في إقليم معين. ومن خلال هذا التفاعل، تنشأ شبكات من التعاون والاعتماد المتبادل التي تساهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي. ووفقاً للنظريات الواقعية في العلاقات الدولية، يعد الأمن الإقليمي جزءا من الأمن الوطني للدول، حيث أن أي تهديدات إقليمية تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار الداخلي للدولة[1]. على سبيل المثال، الصراعات الإقليمية مثل النزاعات في الشرق الأوسط تؤثر بشكل كبير على أمن دول المنطقة، وتنعكس آثارها على الحدود السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية داخل الدول المتورطة.

ت. دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز الأمن

تعتبر المؤسسات الإقليمية من الركائز المهمة لتحقيق الأمن الإقليمي. فمن خلال تنظيمها للتعاون بين الدول، تسهم هذه المؤسسات في بناء آليات للتفاهم والرد المشترك على التهديدات[2]. على سبيل المثال، تعتبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة أمم جنوب شرق آسيا من النماذج التي ساعدت في بناء الأمن الإقليمي في مناطقها. ومن خلال وضع سياسات جماعية ومبادرات مشتركة، تستطيع هذه المؤسسات تجنب التصعيد العسكري وحل النزاعات بطرق سلمية.

ضمن هذا السياق، تبرز حجج علمية تشير إلى أن الأمن الإقليمي لا يمكن تحقيقه بشكل منفرد بل من خلال التعاون المتعدد الأطراف. تساهم عمليات التعاون هذه في تحسين فهم الدول للتهديدات المشتركة وتعمل على توفير آليات لحل النزاعات.

ج. ميزان القوة الإقليمي

---

[1] - Williams, Paul D. (ed.), **Security Studies: an Introduction** (New York: Routledge, 2008), p. 76.

[2] - Fawn, Rick, "Regions and Their Study: Where from, What for and Where to?" **Review of International Studies,** vol. 35 (Feb. 2009), pp. 5-35.

من منظور النظرية الواقعية، يشير توازن القوى الإقليمي إلى توزيع القوة العسكرية والاقتصادية بين الدول في إقليم معين. عندما يتسم التوازن بالاستقرار، يقل احتمال حدوث الصراعات الإقليمية لأن الدول تدرك أن أي تصعيد يمكن أن يؤدي إلى ردود فعل مدمرة من قبل الأطراف الأخرى. في المقابل، عندما يكون هناك اختلال في التوازن (كما في حالة التفوق العسكري لدولة على الأخرى)، قد يؤدي ذلك إلى نزاعات إقليمية بسبب الخوف من التهديدات المتزايدة[1].

هذه الفكرة يتم دعمها علمياً من خلال دراسات تشير إلى أن التنافس على القوة في النظام الدولي يؤدي إلى انعدام الاستقرار الإقليمي، حيث تسعى الدول لتعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة التهديدات، مما قد يزيد من فرص التصعيد.

د. دور العوامل الاقتصادية في الأمن الإقليمي

تؤدي العوامل الاقتصادية دورا حاسما في فهم الأمن الإقليمي، إذ يرتبط الاستقرار الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بالأمن، حيث أن الأزمات الاقتصادية قد تؤدي إلى تزايد التوترات الإقليمية نتيجة لتأثيراتها السلبية على الرفاه الاجتماعي والسياسي. إذ تؤكد العديد من الأبحاث الاقتصادية على أهمية التنمية المستدامة كمؤشر للأمن الإقليمي، فالدول التي تتمتع باقتصاد مستقر تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق الاستقرار في محيطها.

على سبيل المثال، في بعض الحالات مثل منطقة جنوب شرق آسيا، ساعد النمو الاقتصادي المشترك بين دولها في تقليل التوترات العسكرية وفتح آفاق التعاون الإقليمي. بينما في مناطق أخرى تعاني من فقر اقتصادي، يمكن أن تسهم الأزمة الاقتصادية في تفاقم التوترات الأمنية.

هـ. التهديدات العابرة للحدود الوطنية

من أهم القضايا التي تؤثر على الأمن الإقليمي منذ بداية القرن الحالي هي التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية. هذه التهديدات تتطلب استجابة

[1] - Galtung, Johan, "Theory and Practice of Security", **Instant Research on Peace and Violence**, Vol. 2, No. 3, (1972),

جماعية ومنسقة بين الدول الإقليمية لاحتوائها والتعامل معها بفعالية. فقد أظهرت العديد من الأبحاث أن التعاون الأمني بين الدول يمكن أن يخفف من تأثير هذه التهديدات ويعزز استقرار المنطقة. فمكافحة الإرهاب، على سبيل المثال، تستدعي تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية الإقليمية في تبادل المعلومات وتطوير استراتيجيات مشتركة.

نظريات منتقاة للتحليل الأمني في المستوى الإقليمي

أولا: الجماعة الأمنية الإقليمية

نظرية الجماعة الأمنية (Security Community Theory) التي استحدثها كارل دوتش عام 1957 هي نظرية في العلاقات الدولية تَركز على كيفية تحول العلاقات بين الدول أو المجتمعات من حالة الصراع أو التنافس إلى حالة من التعاون والسلام المستقر. تَعتبر هذه النظرية جزءا من النظريات البنائية (Constructivism) في العلاقات الدولية، التي تَركز على دور الأفكار والمعايير والهويات في تشكيل السلوك الدولي.

تَعرف الجماعة الأمنية بأنها مجموعة من الدول أو الكيانات السياسية التي تصل إلى مرحلة من الثقة المتبادلة والسلام الدائم، حيث تَصبح الحرب أو الصراع المسلح بينها غير محتمل. وهي نظرية تعتمد النظرية على فكرة أن الدول يمكن أن تطور علاقات تعاونية قائمة على الثقة المتبادلة، مما يؤدي إلى تقليل احتمالية الصراع، إضافة إلى إمكانية تعزيز السلام والتعاون من خلال تكوين هوية مشتركة بين الدول والمجتمعات.

ثانيا/ مركب الأمن الإقليمي

مركب الأمن الإقليمي هو مفهوم نظري في العلاقات الدولية والدراسات الأمنية يشير إلى تفاعل الأمن بين الدول في فضاء إقليمي معين. تستند هذه النظرية إلى فكرة أن الأمن ليس مجرد مفهوم فردي يتعامل مع الدولة بشكل منفصل، بل هو قضية مترابطة بين الدول في نفس المنطقة

الجغرافية. في إطار هذا المركب، تصبح الدول في المنطقة إما شركاء أمنيين أو متنافسين يتفاعلون معا في إطار التهديدات والفرص الأمنية التي تواجهها المنطقة ككل.

تعود جذور فكرة مركب الأمن الإقليمي إلى مدارس فكرية متخصصة في دراسات الأمن الإقليمي، مثل المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي تركز على توازن القوى. مع تطور العلاقات بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الحاجة إلى تفسير كيفية تأثير أمن دولة ما على أمن الدول المجاورة. في هذا السياق، طرح باري بوزان لأول مرة فكرته حول مركب الأمن الإقليمي في كتابه "الشعب والدول والخوف"[1]، ثم قام بتطويره لاحقًا مع زميله أولي ويفر في كتابهما "أقاليم وقوى"[2].

تركّز النظرية على تحليل أنماط التفاعلات الأمنية بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى داخل منطقة جغرافية محددة. بغرض فهم كيفية تشكيل العلاقات الأمنية بين الدول وكيفية تأثيرها على الاستقرار الإقليمي. تم تعريف مركب الأمن الإقليمي بأنه "مجموعة من الدول التي ترتبط أمنيا ببعضها البعض بشكل وثيق أكثر من ارتباطها بالدول أو الكيانات خارج المنطقة"[3]، مما يعني أن التفاعلات الأمنية داخل المركب تكون أكثر كثافة وتأثيرا من تلك التي تكون مع جهات خارجية.

خاتمة

لا يعد الأمن الإقليمي ليس مجرد قضية تتعلق بقوة الجيوش أو التحالفات السياسية، بل هو ظاهرة معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل العسكرية، والاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. لذلك، تتطلب إدارة الأمن الإقليمي تعاونا متعدد الأطراف يعتمد على فهم عميق للتهديدات المشتركة والمصالح المتبادلة بين الدول في المنطقة. فالحجج العلمية تشير إلى أن الاستقرار الإقليمي يتطلب جهودا

---

[1]- Barry Buzan, **People, States and Fear: The National Security Problem in International Relations**, (Brighton: Wheatsheaf Books LTD, 1983).

[2]- Barry Buzan, Ole Waever, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

[3] - Barry Buzan, People, States and Fear, Op. Cit. p. 47.

متواصلة لبناء الثقة، وتعزيز التعاون المؤسساتي، وتحقيق توازن بين القوى والتحديات الاقتصادية والبيئية، لتفادي النزاعات وتحقيق بيئة آمنة ومستقرة لجميع الدول في الإقليم.

د. فؤاد أبركان

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو

عنوان المداخلة: النظام الإقليمي العربي بعد أحداث الربيع العربي

الملخص:

تحاول الورقة البحثية على أن تسلط الضوء على وضعية النظام الإقليمي العربي خلال مرحلة ما بعد أحداث الربيع العربي التي انطلقت في 2011، وهذا من خلال فحص السياقات التاريخية التي أنشأ فيها النظام والتحولات التي عرفها، وصولا إلى الوقوف على أحداث الربيع العربي التي تمثل حدثا مفصليا في تاريخ المنطقة، بحيث ستعمل الورقة على إبراز تأثير هذه الأحداث على بنية ومكانة النظام الإقليمي العربي، وكذا تحديد نطاق دور النظام في مسارات هذا الحدث الثوري.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي العربي، الجامعة العربية، الربيع العربي، الانتفاضات العربية

مقدمة:

عرف العالم العربي مع نهاية سنة 2010 وبداية 2011 موجة اضطرابات سياسية ومد ثوري لم يشهدها الإقليم منذ رحيل الاستعمار ونشأة الدولة الوطنية في اطار ما سمي بالربيع العربي، أدت الى تغيرات متعددة المستويات، فعلي الصعيد الداخلي فقد أحدثت تغييرات عميقة في بعض الأنظمة السياسية وأتبع بعضها الآخر صراعات مسلحة لا تزال جارية إلى حد الساعة، أما على صعيد إقليمي فقد رسمت لتحالفات سياسية جديدة واصطفافات مصلحية تقاطعت فيها الاعتبارات

البراغماتية والوظيفية، أما على صعيد دولي فقد أسهمت الأحداث في انكشاف واختراق أكبر للمنطقة العربية من طرف القوى الدولية التي لها مصالح في المنطقة.

والأهم في كل هذا المخرجات التي أحدثها الربيع العربي في نسيج النظام الإقليمي العربي من حيث أدائه مؤسساتيا (نظام جامعة الدول العربية) وفي علاقاته الدولية مع القوى الإقليمية غير العربية والقوى الدولية. وكيف تفاعل النظام مع هذه الاحداث. وعليه تطرح الورقة الإشكالية التالية: ما هي تأثيرات احداث ثورات الربيع العربي على بنية ومؤسسات النظام الإقليمي العربي؟

وقد قسمنا الورقة الى ثلاثة محاور رئيسية:

1- النظام الإقليمي قبل الربيع العربي:

2- الربيع العربي: المدخلات والمخرجات:

3- التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي:

1- النظام الإقليمي قبل الربيع العربي:

عرف النظام الإقليمي منذ نشأته سنة 1945 الى غاية اندلاع احداث الربيع العربي بـ أربع (4) مراحل أساسية:

1-مرحلة التكوين (1945-1955): تمأسس النظام العربي عام 1945 بعد تأسيس جامعة الدول العربية، في ظل نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز القوتين الأمريكية والسوفياتية وتراجع القوى التقليدية بريطانيا وفرنسا على الساحة الدولية، وعلى صعيد إقليمي انشغلت دول الجوار العربي بشؤونهما فتركيا ابتعدت عن العالم العربي الإسلامي بقيادة اتاتورك، وايران كانت لازالت تخضع للهيمنة الاستعمارية، فضلا عن انشاء دولة إسرائيل في المنطقة.

أما على صعيد داخلي فقد اقترن ظهور النظام العربي بعدم وجود القوة الكافية للانطلاقة وضمان استقلالية حركية مع العالم الخارجي، بحكم الاحتلال العسكري المباشر والقيود العسكرية والتبعية الاقتصادية لمعظم دوله لخارج.[1] وهذا ما أدى الى قصور في عمل النظام ممثلا في الجامعة العربية.

2-مرحلة المد القومي:

اتسمت هذه المرحلة بتصاعد الخطاب القومي والوحدوي العربي الذي قادته مصر بعد نجاح ثورة الضباط الاحرار والنهج القومي الذي تبناه جمال عبد الناصر في إطار ما سمي بالناصرية، وخطوات تصديرها للجوار العربي (سوريا العراق اليمن ليبيا...).

عمل النظام العربي حينها على جبهتين توسيع الجهود الوحدوية العربية، حيث عرفت المرحلة من المحاولات الوحدوية بين دولتين أو أكثر إلا انها فشلت كلها واقوى هذه التجارب (مصر سوريا)، والجبهة الثانية التصدي لمحاولات الاختراق الخارجي للنظام العربي في العدوان الثلاثي 1956، وفي مواجهة سياسة الاحلاف (حلف بغداد)، وكذا مواجهة الخطر الإسرائيلي في المنطقة.[2]

3-مرحلة انحسار المد القومي (1970-1990):

مثلت هزيمة العرب وعلى رأسها مصر أمام إسرائيل في جوان 1967 أو ما يعرف بالنكسة بمثابة إنعطافة كبرى للنظام الإقليمي العربي، التي فتحت المجال للعديد من المراجعات داخل النظام الإقليمي العربي، نذكر منها:

- تفكيك الناصرية ببعدها القومي وخروج مصر بكل ما تملك من ثقل داخل النظام من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي بتوقيع اتفاق كامب ديفيد للسلام 1978 على نحو منفرد.

---

1 - جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص. 66

2- فتوح أبو دهب هيكل، **تاثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2021، ص.26

– تشكل التجمعات التكاملية الفرعية مثل مجلس التعاون الخليجي 1981واتحاد المغرب العربي 1989، مما أوحى ان النظام الإقليمي لم يعد فاعلا.

– الثورة الإسلامية في ايران 1979 التي تبنت مبدأ تصدير الثورة للجوار العربي، وما تلاها من حرب مع العراق التي انقسم فيها العرب بين مؤيد للعراق ومؤيد للعراق.

– الغزو العراقي للكويت الذي اجهز على مفهوم القومية والعروبة والشرخ الذي رافقه بين الدول العربية بين مؤيد للتحالف لتحرير الكويت في 1991.[1]

4–مرحلة ما بعد حرب الخليج (1990–2010):

لقد كان لسقوط الاتحاد السوفياتي مع بداية تسعينيات القرن الماضي الأثر الكبير على العديد من بقاع العالم ومن بينها المنطقة العربية، فقد مكن وجود الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى مناوئة للغرب ان تعطي للعرب مجالا للمناورة في مواجهة السياسات الغربية، أما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة كقائد وحيد للنظام الدولي، فقد أحدث هشاشة في النظام العربي في مواجهة السياسات الغربية الأحادية، وتزايد هامش اختراق المنطقة وانكشافها على الخارج سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا. وظهر ذلك جليا في التدخل في الصومال 1994 وغزو العراق في 2003 وتسليط العقوبات على ليبيا وسوريا والسودان. وهذا ما زاد من مخاطر التفكك والانقسام مثل ما حدث في العراق والسودان.

استطاعت الولايات المتحدة الامريكية بعد غزو العراق ان تصبح صاحبة التأثير الأكبر في قضايا المنطقة، حتى أصبحت تصيغ الاملاءات المتعلقة بحقوق الانسان والديمقراطية ومحاربة الإرهاب والامساك بخيوط اللعبة في الصراع العربي الإسرائيلي.[2]وبدى النظام الإقليمي العربي خلال هذه المرحلة منكشفا امام المبادرات البديلة مثل مبادرات الشرق الأوسط الكبير 2004 الذي أطلقته

1- نفس المرجع، ص. 27-28-29.

2- شذى زكي حسن، "النظام الإقليمي العربي بين إشكالات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 36، 2011، ص.7-11.

الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد من اجل المتوسط 2008 الذي أطلقه الرئيس الفرنسي ساركوزي.

2- الربيع العربي: المدخلات والمخرجات:

عرفت المنطقة العربية أواخر 2010 حالة ثورية غير مسبوقة كانت أسبه بمفعول الدومينو على دول المنطقة، بدءا بتونس في ديسمبر 2010 ثم مصر يناير 2011 وتوالت العدوى الى ليبيا في فبراير 2011 وسوريا مارس 2011 واليمن والبحرين.

أ- مدخلات الربيع العربي:

- **غياب الديمقراطية في الحياة السياسية:** بكل ما تعنيه من تعددية سياسية وتداول على السلطة ومشاركة سياسية وفصل بين السلطات واحترام لحقوق الانسان.

- **الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي:** رغم ان الشباب يمثل نحو ثلث سكان المنطقة العربية الا ان ما يقارب 20 % من الشباب بطالين وفق تقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2008، مما أدى الى تفاقم الفقر والآفات الاجتماعية وعزوف الشباب عن المشاركة في محيط سياسي مغلق.[1]

- **استفحال الفساد بكل اصنافه:** حيث تتذل الكثير من الدول العربية خصوصا التي شهدت أحداث الربيع العربي الترتيب في مؤشر مدركات الفساد الذي تنشره منظمة الشفافية الدولية: مصر 111، تونس 65، ليبيا 130، اليمن 154، سورية 126.[2]

- **مفعول الدومينو:** أدركت الشعوب العربية بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في تونس ثم حسني مبارك في مصر إمكانية اسقاط راس النظام بواسطة الاحتجاج والانتفاضة، فكان ذلك الهاما لهم لسلك نفس الطريق للوصول للتغيير المنشود.

1- منظمة العمل الدولية، تقرير منظمة العمل الدولية، **"الاتجاهات العالمية للاستخدام**، 2008.
2- منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مدركات الفساد 2009.**

- **المجتمع الشبكي:** ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تجاوز حالة الغلق الإعلامي والسياسي التي فرضتها الأنظمة السلطوية، لتكون أداة تواصل بين الشباب وتكوين مجموعات تواصلية تعمل معا وتنسق لمواجهة الأنظمة.

ب- مخرجات الربيع العربي:

- التغيير السلمي لبعض الأنظمة في كل من تونس اسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وحسني مبارك في مصر ودخولهما تجربة جديدة.
- دول انزلقت الى أتون الحرب الاهلية: وذلك الشأن بالنسبة لليبيا التي نجح فيها الشعب اسقاط نظام القذافي بدعم خارجي، الا أنه فشل في بناء دولة جديدة بمؤسسات شرعية، فقد سيطرت المليشيات المتناحرة على المؤسسات وطفت القبيلة والاقليم المحلي ليلعب دورا سياسيا بمنطق صفري مع خصومه. أما في سوريا فلم يتمكن المنتفضون من اسقاط النظام دخلت بعدها البلاد في اتون حرب أهلية بين من يدعم النظام ومن يوالي المعارضة وتوالت التدخلات الخارجية بين من يدعم هذا الطرف أو ذاك.

3- التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي العربي بعد الربيع العربي:

3-1- توازنات القوى داخل النظام الإقليمي:

كرس الربيع العربي المزيد من تراجع القوى التقليدية الرئيسية داخل النظام الإقليمي المتمثلة في "القاهرة- بغداد- دمشق"، رغم أن التراجع بدأ قبل ذلك مصر بعد هزيمة 1967، والعراق بعد الحرب الإيرانية، وسوريا بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005. فمصر تزايد تآكل دورها بعد ثورة 25 يناير 2011 وما تلاها من لا استقرار سياسي، كذلك الشأن بالنسبة لسوريا التي عاشت منذ 2011 حرب أهلية لا زالت الى يومنا هذا، أضعفتها اقتصاديا وامنيا وعسكريا وخرجت عدة أقاليم عن سيطرتها، هذا الغياب للقوى التقليدية في النظام فتح المجال امام بروز دور بعض الدول الخليجية (السعودية قطر والامارات)، فقد انخرطت في مسار الثورات

العربية داعمة لها رغم رفضها لفكرة التغيير في ليبيا سوريا واليمن وحتى مصر، ودعم هذه الذول البحبوحة المالية والاقتصادية التي تمتلكها والانفاق العسكري الضخم، حتى أصبحت هذه الدول مسيطرة على الإقليم وقراره، واللجوء لتهديد ومعاقبة مخالفيهم.

3-2-إعادة رسم التحالفات داخل الإقليم:

أضحت التحالفات العربية بعد ثورات الربيع العربي أكثر مرونة وفي نفس الوقت أكثر تشبيكا من ذي قبل، نظرا لسرعة اغير الأوضاع في المنطقة العربية وتغير أنظمتها بسرعة وتسارع الاحداث، الى درجة ان التحالفات تحولت في بعض الحالات من النقيض الى النقيض مثل علاقات قطر بكل من سوريا وليبيا، بل اكثر من ذلك برزت ظاهرة "الحلفاء الخصوم" وهذا ما شهدناه في بعض الدول الخليجية التي اتفقت وتحالفت عند اندلاع احداث الربيع العربي وساهمت في الإطاحة بالأنظمة الا ان مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة اظهر التناقضات الأيدولوجية والمصلحية بين هذه الدول.

3-3-خارطة جديدة للاستقطابات:

شهدت خارطة الاستقطابات والمعبرة عن توجه دول الإقليم تغيرا نسبيا، مع تراجع تغير معادلة الاستقطاب "محور الممانعة والاعتدال" مع سقوط مبارك (مصر) الذي يمثل رأس محور الاعتدال وصعود حركات الإسلام السياسي الاخوان ، الى درجة أنه اهملت هذه الثنائية "ممانعة واعتدال" لصالح استقطاب جديد هيمن على المنطقة "الداعم لحركات الإسلام السياسي والمواجه له" وشكلت قطر وتركيا ومصر مرسي هذا المحور، في حين واجه محور مصر والامارات والسعودية حركات الإسلام السياسي.

3-4-التأثير في العمل المؤسساتي العربي:

مثلت انتفاضات الربيع العربي بمثابة امتحان بالنسبة لجامعة الدول العربية ومؤسساتها الملحقة في التعاطي مع هذا الحدث التاريخي الحساس والمفصلي في حياة المنطقة، خاصة بعد تحول الحالة الليبية والسورية الى دائرة العنف المسلح.

ففي الحالات التونسية والمصرية والبحرينية اعتبرت الجامعة الاحداث شان داخلي بينما في الحالة الليبية والسورية اسقطت الجامعة قواعد العمل والمبادئ والقناعات التي تمسكت بها منذ تأسيسها، بل وصلت إلى أبعد من ذلك بمخالفة نصوص الميثاق التأسيسي للجامعة، بعد مطالبتها مجلس الامن بفرض حضر جوي فوق ليبيا لحماية المتظاهرين وتجميد عضوية سوريا في الجامعة واستبدالها بممثل للمعارضة السورية، وهذا مرده اقحام الجامعة لنفسها في الحالتين السورية والليبية كان بدواعي كيدية تتعلق بموقفها المعادي لهذه النظم الحاكمة وتغليفها بدواعي إنسانية.

3-5- التأثير في قضايا النظام الإقليمي العربي:

عرفت فترة ما بعد الربيع العربي تراجعا ملحوظا للقضية الفلسطينية في الخطاب السياسي العربي مقابل تصعيد ظاهرة الإرهاب كقضية مركزية منذ 2013 بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية داعش والقاعدة على مساحات واسعة في سوريا والعراق واليمن وتهديد كل من ليبيا ومصر، كما تزايد بروز النفوذ الإيراني في المنطقة بعد دعم إيران للنظام السوري في مواجهة المعارضة وتعطيل سقوطه وكذا دعم إيران للحوثيين الذين سيطروا على العاصمة اليمنية صنعاء وعلى مساحات واسعة في البلاد.[1]

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول الانتفاضات العربية التي اندلعت عام 2011 او ما سمي بالربيع العربي لم يأت من فراغ، فهو نتاج تراكمات تاريخية سياسية مجتمعية تتعلق بالدرجة الأولى بكفاءة الأنظمة

1 - فتوح أبو دهب هيكل، **مرجع سابق**، ص ص 135-167

السياسية التي عطلت المسار الديمقراطي وانتجت نخبا سياسية أوليقارشية زاوجت بين أدوات القمع السياسي والزبائنية السياسية.

كما عطلت الأنظمة السياسية التنمية الاقتصادية على خلفية استفحال الفساد في مختلف مفاصل الدولة واحتلال معظم الدول العربية لا سيما في دول الربيع العربي، فكان لذلك أثر ملموس على الدخل الفردي والقدرة الشرائية ومعدلات البطالة.

كما حملت الانتفاضات العربية تأثيرات على الدول العربية منفردة كان لها تأثير عميق على النظام الإقليمي العربي الذي أضاف الى تراجعاته تراجعا آخر، فبعد فترة الازدهار التي عرفها النظام في أوج المد القومي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، بدأ النظام يأخذ في التراجع مع الغزو العراقي للكويت واحتلال العراق في 2003.

وقد تأثر النظام الإقليمي العربي من آثار الربيع العربي على صعيد بنائه المؤسساتي الذي عرف تجاوزات بسبب استقطابات الربيع العربي، كما تحولت اهتمامات النظام من التركيز على الصراع العربي الإسرائيلي الى التركيز على النفوذ الإقليمي والإرهاب.

قائمة المراجع:

1- جميل مطر، علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص. 66

2- فتوح أبو دهب هيكل، **تاثير الثورات العربية في النظام الإقليمي العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2021، ص.26

3- شذى زكي حسن، "النظام الإقليمي العربي بين إشكالات الواقع والتدخلات الإقليمية والدولية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 36، 2011، ص.7-11.

4- منظمة العمل الدولية، تقرير منظمة العمل الدولية، "**الاتجاهات العالمية للاستخدام**، 2008.

5- منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مدركات الفساد 2009**.

أ.د. سفيان منصوري

قسم العلوم السياسية، جامعة امحمد بوقرة–جامعة بومرداس

عنوان المداخلة: "توجهات إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في إفريقيا: دراسة في منطلقات التساند في الدائرة البيواستراتيجية– جنوب الصحراء".

مقدمة:

لا مراء في أن الإتحاد الأوروبي أعطى عناية فائقة لمسألة استرجاع نفوذه في مستعمراته السابقة –منطقة الساحل الإفريقي–، مسترشدا في تحركه هذا على امتداد التحولات التي اعترت سياسته الأمنية والخارجية برمتهما. وفي الواقع، فإن وعي الإتحاد الأوروبي– فرنسا خاصة– بأهمية وجوده في المنطقة يكشف بالدرجة الأولى، عن إدراكه لمركزية الساحل الإفريقي كمسرح لمجابهات وصراعات متعددة. فكثيرا ما تحول هذا الجزء من العالم إلى منطقة رماديةZone Grise أي مجال مواجهة بين مختلف القوى الفاعلة في الساحة الدولية.

ومن ثم فإن الإتحاد الأوروبي– فرنسا– الذي يبني منظوره للعلاقات الدولية على نبذ هذه القوى، شعر بأنه لا مناص له، من طبع حضوره في الساحل الإفريقي بطابع خاص يميزه عن باقي القوى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين. أضف إلى ذلك، فإن هذا الحضور "المتميز" ضروري لتدعيم مصالحه المكثفة مع دول الساحل الإفريقي. فهذه الضرورة المصلحية فرضت على الإتحاد الأوروبي وفرنسا، استمرار شحذ وسائلهما، للاستفادة من الإمكانيات الضخمة التي يوفرها الساحل الإفريقي.

في هذا السياق يمكن القول أن الحضور الأوروبي، في هذه المنطقة هو محاولة لتحقيق هدفين رئيسين؛ يسعى الأول إلى تقديم الإتحاد الأوروبي وفرنسا كمخاطبين، لابد منهما، يتوافرا على ذاتية مستقلة في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية المنبعثة من منطقة الساحل الإفريقي ويحققان التنمية في هذه المنطقة. أما الثاني فيستهدف البحث عن وضعية إستراتيجية مهيمنة في إطار

العلاقات المركزية المحيطية. بناء على هذا سيرتكز بحثنا على الإشكالية الأتية: إلى أي مدى أستطاع الإتحاد الأوروبي بناء إستراتيجية متساندة حيال افريقيا جنوب الصحراء؟

الاسم واللقب: شريفة كلاع

الرتبة العلمية: أستاذ

التخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مؤسسة الانتماء: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

البريد الالكتروني: cherifaklaa@gmail.com

عنوان المداخلة:

"أثر دور منظمة شينغهاي للتعاون (SCO) العابرة للأقاليم في إحداث إعادة تشكيل توازن دولي".

مقدمة:

لقد شهد النظام الدولي تحولات كبيرة للحالة التي كان عليها عقب انتهار الحرب الباردة، حين ساد اعتقاد بانتصار الأنموذج الديمقراطي الليبرالي الرأسمالي نحو حالة جديدة، وتأتي في مقدمة هذه التحولات: الدول بمعنى صعود أو هبوط الدول في النظام الدولي، ومعها أيضا: التكتلات والتجمعات والمنظمات الدولية والإقليمية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية، وفي هذا الإطار قد برزت مؤسسات إقليمية أصبحت لها أدوارها ذات التأثير الهام في السياسة العالمية، ولأجل ذلك تبحث هذه الدراسة في نماذج عن المؤسسات الإقليمية وأدوارها الأمنية والاقتصادية في فضاءاتها الجغرافية وتأثيراتها وارتباطاتها الخارجية الأقاليمية والعابرة للأقاليم، وذلك بالتركيز على منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) العابرة للأقاليم ودورها في إحداث إعادة تشكيل توازن دولي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية حول أثر دور منظمة شينغهاي للتعاون (SCO) العابرة للأقاليم في إحداث إعادة تشكيل توازن دولي، باعتبارها أحد النماذج عن المؤسسات الإقليمية التي تؤدي أدوارا اقتصادية وأمنية في فضاءاتها الجغرافية، والتي استطاعت أن تأسس ارتباطات خارجية عابرة للأقاليم، وذلك من خلال تبيان مبررات وأهداف إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، وكذا البحث في توظيف منظمة شنغهاي للتعاون من أجل إحداث توزان في السياسة العالمية، ورهاناتها القائمة في ظل عملية التوسعة الأخيرة.

إشكالية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الإجابة على مجموعة التساؤلات المتعلقة أساسا بموضوع "أثر دور منظمة شينغهاي للتعاون (SCO) العابرة للأقاليم في إحداث إعادة تشكيل توازن دولي"، وذلك من خلال طرح الإشكالية الرئيسية والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى يكمن أن تؤثر منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) في السياسة العالمية وخلق توزان دولي؟

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على توليفة من المناهج، كالمنهج التاريخي والإحصائي، والمدخلين الإقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع: **"أثر دور منظمة شينغهاي للتعاون (SCO) العابرة للأقاليم في إحداث إعادة تشكيل توازن دولي"**، وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

1 – مبررات وأهداف إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.

2 – مدى توظيف منظمة شنغهاي للتعاون من أجل إحداث توزان في السياسة العالمية.

3 – رهانات دول منظمة شنغهاي للتعاون في ظل عملية التوسعة الأخيرة.

1 – مبررات وأهداف إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون:

تختلف دوافع إنشاء المنظمات الدولية الإقليمية باختلاف المناطق الجغرافية، فقد تكون ذات أسباب ثقافية كما قد تكون ذات أسباب اقتصادية وسياسية، أو لأسباب أمنية جيوسياسية سببها ضرورة التكامل لمواجهة التهديدات المشتركة، أو نتيجة لاختراق قوى أجنبية لإقليم هذه الدول، وهو الحال بالنسبة إلى منظمة شنغهاي للتعاون ((Shanghai Cooperation Organization (Sco)[1]، التي تضم في عضويتها حين تأسيسها دول من آسيا الوسطى وهي: كازاخستان، طاجيكستان، قيرغيزستان وأوزباكستان، إضافة إلى كل من الصين وروسيا، وقد أعلن عن إنشائها في 15 جوان 2001[2] في مدينة شنغهاي الصينية، وهي منظمة إقليمية دولية ذات شخصية قانونية حلت محل مجموعة شنغهاي للدول الخمس "خماسي شنغهاي" (Shanghai Five) الغير الرسمية[3]، والتي كانت تضم كل من روسيا، الصين، كازاخستان، طاجيكستان، وقيرغيزستان، التي تعتبر النواة الأولى لقيام منظمة شنغهاي للتعاون، والتي أسست بعد الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين" إلى الصين سنة 1996، والتي مثلت خطوة مهمة في علاقة الدولتين، إذ تم توقيع 14 اتفاقية للتعاون المشترك بينهما في شتى المجالات، وقد نصت مجموعة شنغهاي الخماسية التي أنشأت بمبادرة صينية على مجموعة من الأهداف أصبحت بعد أن تم صياغتها بما يتلاءم مع البيئة الأمنية ومتغيراتها لمرحلة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الأهداف ذاتها التي نصت عليها منظمة شنغهاي للتعاون[4]، التي جاء جهد إنشاءها تكميلا لجهود مجموعة شنغهاي الخماسية، متحولة بذلك إلى منظمة دولية إقليمية ذات أهمية جيواستراتيجية منذ

---

[1] – عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، مجلة سياسات عربية، ع. 12، (جانفي 2015)، ص. 94.

[2] – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 210.

[3] – Gisela Grieger, China's leading role in the Shanghai Cooperation Organisation, European Parliamentary Research Service (EPRS), June 2015, p. 3.

[4] – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص. 211.

سنة 2001[1] ، حيث اصطف نية المؤسسين لها لتجاوز أمن الحدود إلى تعاون أكثر شمولية[2]، وبين سنتي 2004 و2015 ارتفع عدد أعضاء منظمة شنغهاي من خارج آسيا الوسطى والذين انتقلوا بصفة أعضاء مراقبين إلى أعضاء كاملي العضوية كمثل منغوليا سنة 2004، باكستان، الهند وإيران (2005 – 2015)، تركيا، أذربيجان، أرمينيا، كمبوديا، والنيبال (2012 – 2015)، وقد ظل الأمن بمفهومه العام وليس التقليدي – قضايا الإرهاب، تجارة السلاح والمخذرات – العنصر الأساسي في نشاط هذه المنظمة، حيث نظمت الصين عدة مناورات لتطوير قدرات مكافحة الإرهاب وتعزيز الثقة بين الشركاء، كما أصبحت مكافحة استعمال الأنترنت ضد الأنظمة التسلطية المحلية أو لأهداف إرهابية محل اهتمام كبير مع ظهور المفهوم الجديد المعروف بـ "أمن المعلومة"، والذي يعد مجالا آخر تدعم الصين من خلاله حضورها وتأثيرها في آسيا الوسطى[3].

ويمكن تحديد أهداف منظمة شنغهاي فيما يلي:

1 – رغبة الدول الأعضاء وبالذات روسيا والصين في تعزيز الأجواء بما يضمن مصالحهما في المنظمة وما يتطلبه ذلك من إضعاف المصالح الأمريكية فيها، إذ لوحظ أن المنظمة سارعت إلى الاعتراض على الوجود الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى وآسيا في شقها الباسيفيكي حال إنشائها[4].

2 – الالتزام باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز سياسة الثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار بين الدول الأعضاء[5].

---

[1] – سمير حمياز، "التعاون الروسي – الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 9، ع. 2، (جويلية 2020)، ص. 159.

[2] – Gisela Grieger, Op. cit, p. 3.

[3] – ميشيل برونو، أوراسيا: قارة، إمبراطورية، إيديولوجيا أو مشروع، (ترجمة: معاوية سعيدوني)، (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2021)، ص. 415.

[4] – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص. 212.

[5] – سمير حمياز، مرجع سابق، ص. 160.

3 – التعاون في مواجهة المشكلات التي تهدد أمن المنطقة وتنبع من مصادر ثلاثة هي الإرهاب الدولي، التطرف، والحركات الانفصالية[1].

4 – دعم مبدأ الصين الموحدة وموقف روسيا الاتحادية تجاه جمهورية الشيشان[2].

5 – رفض إقامة منظومة دفاع صاروخي تكتيكي قائمة على أساس جبهة واحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قد تهدد الاستقرار وتؤدي إلى سباق نحو التسلح[3].

أما الجانب الآخر البارز في التعاون الاقتصادي، فهو مشروع إقامة منطقة تبادل حر، والذي لم يكتب له النجاح بسبب السبق الذي حققه المشروع الروسي المعروف بـ "الاتحاد الاقتصادي الأوراسيوي"، وقد أنشئ سنة 2006 مجلس أعمال يجتمع بانتظام لتشجيع التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف في ميادين عديدة وللتوفيق بين المنظومات التشريعية الوطنية في مجال التجارة، على أن الطاقة والنقل يظلان مجالي التعاون الأساسيين، وقد سمح التعاون المتعدد الأطراف للصين بتعميق علاقاتها الثنائية مع دول آسيا الوسطى وترسيخ تأثيرها الجهوي، إذ ارتفعت مبادلاتها مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون من 12 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 140 مليار دولار سنة 2014[4]، وتشكل هذه المنظمة قطبا جيواستراتيجيا وازنا في الفضاء الآسيوي وفي النظام الدولي بصفة عامة، نظرا لاحتواء أعضاءها على عناصر قوة تؤثر بها على المستوى الإقليمي وكذا الدولي وذلك من خلال المستويات التالية[5]:

1 – **المستوى العسكري**: من خلال تمتع بعض الدول الأعضاء بالقوة النووية، على غرار كل من روسيا، الصين، والهند وباكستان.

---

[1] – أركان محمود أحمد الخانوتي، مرجع سابق، ص. 212.

[2] – سمير حمياز، مرجع سابق، ص. 160.

[3] – سمير حمياز، مرجع سابق، ص. 160.

[4] – ميشيل برونو، مرجع سابق، ص ص. 415 – 416.

[5] – سمير حمياز، مرجع سابق، ص. 161.

2 – المستوى السياسي: وذلك من خلال تمتع كل من الصين وروسيا بحق النقض في مجلس الأمن الدولي والعضوية الدائمة فيه.

3 – المستوى الاقتصادي: إثر تواجد قوى فاعلة في حركة الاقتصاد العالمي ضمن هذه المنظمة كمثل الصين، روسيا، والهند، إضافة إلى كون دول آسيا الوسطى الأعضاء فيها، تمثل ثاني أكبر احتياط عالمي من النفط بعد دول الخليج العربي.

ويبدو أن الصين وروسيا أهم دول منظمة شنغهاي للتعاون تسعيان من خلال هذه المنظمة إلى خلق حالة من النفوذ وربط المصالح بين الدول الأعضاء لدرء أي تدخل أو تهديد أمريكي في منطقة آسيا الوسطى، حيث تسعى روسيا لإقامة تحالف أوراسي وتجميع دول الاتحاد السوفياتي الواقعة في هذا الفضاء لإعادة الهيمنة على هذه المناطق ذات الأهمية الجيوبوليتيكية، في حين تنظر الصين لهذه المنظمة وفق رؤية اقتصادية براغماتية، وهو ما خلق حالة من التنسيق والتعاون بين الصين وروسيا في إطار هذه المنظمة[1].

2 – مدى توظيف منظمة شنغهاي للتعاون من أجل إحداث توزان في السياسة العالمية:

يقف العالم أمام تطورات جذرية قد تتغير معها الكثير من الثوابت ومراكز القوى والتي سيعاد ترتيبها، نتيجة لضعف وتهالك قوى تقليدية وبروز قوى جديدة تتمتع بالعديد من الأفضليات الاقتصادية، العسكرية والتقنية التي تؤهلها للقيام بدور محوري في الصراعات القادمة، والتي ستساهم في عودة العالم من جديد إلى التعددية القطبية لتنهي بذلك ثلاثة عقود من عالم القطب الواحد الذي ساهم في خلق مزيد من بؤر التوتر، هذا التحول المهم في العلاقات الدولية يتطلب من جميع دول العالم الوقوف أمامه لتحديد موقعه وإعادة رسم تحالفاته انطلاقا من مصالحه الوطنية، وهو ما بدأت بعض الدول المباشرة فيه لتحديد مسار سياساتها المستقبلية، خصوصا

---

[1] – صفاء حسين علي، "النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني أنموذجا"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 36، (2021)، ص ص. 181 – 182.

دول العالم الثالث أو ما يصطلح عليه بدول الجنوب والتي كانت أكثر الدول تضررا من انهيار نظام القطبين[1]، حيث يرى الباحثين "ريتشارد سوكولسكي" (Richard Sokolsky) و"إيجين رومير" (Eugene Rumer) بأن لحظة القطب الواحد قد انقضت وأصبحت التحالفات الأمريكية متضررة أكثر من أي وقت مضى؛ الأمر الذي يجعل النظام الدولي يتحول إلى نظام عالمي أكثر تعقيدا وغموضا وإرباكا، حيث تقوم القوى الإقليمية والعالمية الرئيسية الأخرى بإعادة التوازن[2]، والبحث بشتى السبل من أجل خلق توازنات وتحالفات مغزاها توطين نظام عالمي متعدد الأقطاب بعيدا عن هيمنة أحد الأقطاب، وأن الخريطة الجيوبوليتيكية للعالم سوف تصبح أكثر تعقيدا وأكثر تقلبا، فعدو الأمس قد يكون هو صديق اليوم والعكس، كما أن التحالفات الدائمة التي كانت من دعائم النظام القديم مثل الحلف الأطلسي سوف تكون أقل أهمية رغم ما قد يتطلبه أطرافه[3]، ويبدو أن "ريتشارد هاس" (Richard Hass) الخبير الاستراتيجي الذي سبق وأن ترأس إدارة التخطيط السياسي بالخارجية الأمريكية قد اعتبر سابقا بأن العلاقات الدولية سوف تتميز في القرن الواحد والعشرين باللاقطبية وانتشار القوة بدلا من تركيزها، حيث سيكون هناك عالم تسيطر عليه ليس قوة واحدة ولا اثنتان أو أكثر قليلا، وإنما مجموعة من اللاعبين يمتلكون ويمارسون أنواعا عديدة من القوة، وهذا يمثل تحولا بنيويا في النظام الدولي[4].

وفي هذا الإطار، تعد منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجا مهما عن المنظمات الإقليمية والتي حققت نوعا من التوازن الدولي، بعد أن شعرت بعض الدول على غرار الصين وروسيا الاتحادية بضرورة إعادة هيكلة النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، ومنع هيمنتها على النظام العالمي وإعادة تشكيل توازن دولي يكون لهذه الدول الصاعدة كالصين

---

[1] – حمد العسومي، "من جديد .. عالم متعدد الأقطاب"، 03 مارس 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/01/21)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3khhB9M

[2] – Richard Sokolsky and Eugene Rumer, , "U.S.–Russian Relations in 2030", June 15, 2020, the Carnegie Endowment for International Peace, (22/01/2023), see the link: https://bit.ly/2QfDW5b

[3] – السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005)، ص ص. 193 – 194.

[4] – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص. 115.

وروسيا الاتحادية دور فيه[1]، حيث تتمتع منظمة شنغهاي للتعاون بمجموعة إمكانات جيوستراتيجية تؤهلها لأداء أدوار فاعلة في النظام السياسي الدولي، وأصبح ينظر إليها في مواجهة الهيمنة الأمريكية، فإمكاناتها الجيوستراتيجية تتمثل في كونها تقع في منطقة جغرافية واسعة متمددة من الحدود البولندية إلى البحر المتوسط، بحر الصين الجنوبي، الخليج العربي، تمتد على مساحة جغرافية واسعة المجال والحيز المكاني، ذات كثافة سكانية عالية تصل إلى 4 مليار نسمة، وتضم المنظمة أربعة دول نووية تتوزع بين امتلكت السلاح النووي بشكل رسمي قبل معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 وهما روسيا الاتحادية والصين، ودول امتلكت السلاح النووي بعد هذه المعاهدة وهي الهند وباكستان، فضلا عن إيران المرشحة للتقنية النووية[2].

إن التطورات التي صاحبت ازدياد نشاط وفاعلية منظمة شنغهاي للتعاون أثبتت أن محورا دوليا أصبح يظهر بشكل واضح في إطار التفاعلات التي تحدث في الساحة الدولية، ويمكن إيعاز ذلك إلى الإمكانات الجيوستراتيجية التي تتمتع بها روسيا الاتحادية بفضل موقعها الهام وامتلاكها موارد ضخمة من مصادر الطاقة، وإلى جانب القوة الاقتصادية الصينية، وكذا الأسواق الناشئة في آسيا الوسطى، مع الأخذ بعين الاعتبار الإمكانات التي تملكها الدول التي انضمت لهذه المنظمة فيما بعد، أو تلك التي تتمتع بصفة مراقب على أن تأخذ العضوية الكاملة في المنظمة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يشكل فاعلا محوريا في الساحة الدولية، وفي ضوء هذه المقاربة تكمن رؤية روسيا الاتحادية والتي تريد أن تجعل من منظمة شنغهاي للتعاون تحديا صريحا للهيمنة الأمريكية في النظام الدولي[3].

وقد بدأت ملامح التأثير الروسي في منظمة شنغهاي للتعاون بالظهور بعد سنة 2000 من خلال الإجراءات التي اتخذتها المنظمة والتي تعتبر بخلاف التوجهات الأمريكية، ففي الوقت الذي منحت

---

[1] – عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوت 2017)، ص. 141.

[2] – عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 143.

[3] – عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص ص. 143 – 144.

فيه الهند وإيران وباكستان ومنغوليا صفة المراقب، رفضت المنظمة طلب الولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام إلى المنظمة بمنحها صفة المراقب وذاك في سنة 2005، وتظهر ملامح التأثير الروسي من خلال منح إيران صفة المراقب أي حق الانضمام إلى المنظمة ورفض الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن روسيا لها علاقة شراكة استراتيجية مع إيران منذ مدة طويلة، كما سعت من خلال تلك الخطوة إلى تحقيق شراكات وتقاربات مع القوى الآسياوية الصاعدة لا سيما الهند التي يشكل وجودها في منظمة شنغهاي للتعاون استكمالا لمثلث القوة (روسيا الاتحادية – الصين – الهند) الذي يمثل تطلعا واضحا لإيجاد عالم متعدد الأقطاب، ليكون بديلا عن عالم الأحادية القطبية الموصوف بالهيمنة الأمريكية، وفي الوقت نفسه كان قد أكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) الذي افتتح قمة شنغهاي في 05 جويلية 2005 في مدينة "الأستانة" عاصمة كازاخستان، على ضرورة أن تؤدي منظمة شنغهاي دورا حيويا في الحفاظ على الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وشدد "فلاديمير بوتين" على أن قضايا الأمن المشترك ستظل تشكل العنصر الأساسي للتعاون في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، كما وتضمن بيان القمة التأكيد على رفض الهيمنة الأمريكية والدعوة إلى التعددية القطبية في الشؤون الدولية، إلى جانب التأكيد على الدول الأعضاء في هذه المنظمة أن تسعى لإيجاد نظام عالمي وعقلاني يستند إلى إقامة شراكة حقيقية من دون ذريعة للاحتكار والسيطرة على القضايا الدولية، ونتيجة لتزايد الروابط الروسي – الصينية مع دول آسيا الوسطى من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، وبالنظر إلى التطور الحاصل في العلاقات الروسية – الإيرانية إلى جانب تطور علاقات الهند مع روسيا والصين من خلال هذه المنظمة، الأمر الذي أدى إلى توثيق الترابط الروسي مع القوى الآسياوية الصاعدة التي تمثل تحديا للهيمنة الأمريكية[1].

وتتجاوز منظمة شنغهاي للتعاون معيار التقارب الجغرافي والثقافة المشتركة، لتكون تجربة تعاون إقليمي اقتصادي موضوع ونطاق تفاعلاته يعتمد وفقا لتفسير الإقليمية الجديدة على قضايا السياسة

---

[1] – عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص ص. 144 – 145.

الدنيا (Low Politics)، التي تعتبر الأبعاد الاقتصادية والتقنية محركا للتفاعل الإقليمي والدولي فضلا عن مرونة الشق البيروقراطي للمؤسسية[1]، وقد ارتبط بظهور هذه المنظمة تحول مهم تمثل في السعي إلى إنهاء حالة المركزية وتغيير نمط الحوكمة الاقتصادية، إذ ظلت المركزية وضعف الحوكمة واحدة من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية، استنادا إلى مؤسسات "بريتون وودز"، ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أين تكرست هذه الظاهرة مع تأسيس مجموعة "السبع الصناعية" (G7) التي عبرت عن مركزية إدارة النظام الاقتصادي العالمي، ليس فقط على المستوى الاقتصادي والمالي، بل وعلى المستوى الأمني أيضا، وذلك على خلفية توسع دور وأجندة عمل المجموعة خلال عقدي ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين لتشمل قضايا أمنية، وكان من المتوقع أن يكون تأسيس منظمة التجارة العالمية في شهر جانفي 1995 خطوة مهمة لتوسيع ونشر عملية صنع القرار داخل النظام الاقتصادي العالمي، إلا أنها لم تنجح في ذلك، وتحولت هي الأخرى إلى ساحة لهيمنة القوى الاقتصادية الغربية، وآلية لفرض برامج وسياسات اقتصادية على الدول النامية لا تتوافق بالضرورة مع مصالحها أو طموحاتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد ظلت ظاهرة المركزية تلك قائمة حتى بدأت مجموعات اقتصادية جديدة في الظهور، أدت دورا رئيسا في كسر احتكار القوى الغربية بشكل عام، ومجموعة "السبع الصناعية" ومؤسسات "بريتون وودز" بشكل خاص، لإدارة الاقتصاد العالمي، ومن ثم كان الدور الأول والأبرز الذي أدت وتؤديه منظمة شنغهاي للتعاون هو إضفاء نوع من اللامركزية على عملية صنع القرار داخل النظام الاقتصادي العالمي[2]، وإيجاد مكانة لها في الاقتصاد العالمي تنافس من خلالها القوى الليبرالية الاحتكارية.

---

[1] – سميرة ناصري، "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 11، ع. 02، (جويلية 2022)، ص. 224.

[2] – أحمد فايز فرحات، "البريكس.... نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 31 أكتوبر 2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Mqvm05

3 – رهانات دول منظمة شنغهاي للتعاون في ظل عملية التوسعة الأخيرة:

إن نمط توزيع الموارد الاقتصادية – بالمفهوم الشامل – في البيئة الدولية يحدد كثيرا قدرة الوحدة الدولية على التصرف تجاه الوحدات الأخرى، وكذلك على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية، ومن ثم فإنه يحدد ترتيبا معينا للوحدات داخل النظام الدولي تجاه بعضها البعض، بيد أن هذا الترتيب يتأثر كذلك بنمط توزيع القيم والاتجاهات السياسية وبين وحدات النظام، لأن هذا النمط يحدد طبيعة التحالفات والائتلافات الممكنة والقائمة في النظام الدولي[1]، ولذلك اندفعت القوى الدولية إلى مزيد من الاتصال والتفاهم وبناء التحالفات والتكتلات بقصد تأسيس العلاقات وتأطيرها بعضها ببعض، رغبة في زيادة درجة المنافسة الداعية إلى تحجيم إمكانية الخصم الأكثر تأثيرا في صراع القوة بهدف التآلف، وذلك بهدف السعي إلى بناء معادلة استراتيجية يمكن حسابها على أنها محور جديد لتشكيل القوة[2]، ونجد من بين التحالفات والتكتلات منظمة شنغهاي للتعاون التي طالبت دولا واقعة في عالم الجنوب الانضمام إليها، أين انتقلوا من صفة أعضاء مراقبين إلى أعضاء كاملي العضوية كمثل باكستان، الهند خلال الفترة (2005 – 2015)، وتركيا، وكمبوديا، والنيبال خلال الفترة (2012 – 2015)[3]، أما إيران فقد بقيت عضو مراقب منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2023، حيث جاء الإعلان عن عضوية إيران الكاملة في المنظمة خلال القمة الثالثة والعشرين (23) لمنظمة شنغهاي للتعاون التي انعقدت بتاريخ 04 جويلية 2023 في الهند، عبر تقنية "الفيديو كونفراس" بمشاركة زعماء من بينهم الرئيسان الروسي "فلاديمير بوتين"، والصيني "شي جين بينغ"، ورئيس وزراء باكستان "شهباز شريف"[4]، وبهذا التكوين الجيوبوليتيكي تمتلك هذه المنظمة إمكانا كبيرا لتكون واحدة من المنظمات الأممية، لتتحول بالتدرج إلا لاعب فاعل وبارز

---

[1] – أركان محمود أحمد الحانوتي، مرجع سابق، ص ص. 40 – 41.

[2] – أركان محمود أحمد الحانوتي، مرجع سابق، ص. 41.

[3] – ميشيل برونو، مرجع سابق، ص. 415.

[4] – "منظمة شنغهاي .. حلف عسكري يضم نصف البشرية"، 05 جويلية 2023، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: (2024/04/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://zip.lu/3iLn7

على الساحة الدولية[1]، ومن المهم التأكيد على أن هذا التنظيم يتكون من دول تقع في عالم الجنوب ذات وزن وتأثير إقليمي ودولي، حيث تضم ثلاث قوى نووية على غرار الصين، الهند، باكستان، ودولة ذات قدرات نووية وهي إيران، وإثنين من بين الأكثر سكانا في العالم (الصين والهند)، إضافة إلى كون هاتين القوتين من أكبر الاقتصادات الناشئة في العالم، ومن المنتجين والمستهلكين الرئيسيين للطاقة[2]، ونظرا لأهمية وزن الدول المنظمة لهذه المنظمة أصبحت جهودها بقيادة الصين بمعية روسيا مناهضة للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي، ورفض السياسات التوسعية التي تهدف إلى استدامة هذه الهيمنة[3]، وفي نفس الإطار تعبر الصين عن توجهها لتقوية تضامنها مع الدول النامية ودول عالم الجنوب، أين تتعهد بتأييد هذه الدول وضمان استقلالها وسيادتها، مؤكدة بأن إصلاح النظام الدولي مرتبط بشكل وثيق بتضامن العالم الثالث الذي يشكل عالم الجنوب[4].

وتراهن منظمة شنغهاي للتعاون تحويلها إلى أن تكون منظمة لها أدوارها الأمنية والاقتصادية في فضاءاتها الجغرافية وتأثيراتها وارتباطاتها الخارجية الأقاليمية والعابرة للأقاليم، فعلى الصعيد الاقتصادي لهذه المنظمة فقد أخذت هذه الأخيرة تركز جهودها نحو تعزيز أسس التعاون الاقتصادي أكثر من غيرها من الجوانب، لاسيما بعد أن أقرت المنظمة برنامجا للتعاون التجاري والاقتصادي طويل الأمد حتى عام 2020، لا سيما أن دول هذه المنظمة تتوفر لديها إمكانات كبيرة للعمل المشترك، كما أن الجانب الاقتصادي للتعاون يوفر التوازن الأكثر إيجابية ضمن مجموعة مصالح الدول الأعضاء في المنظمة دون أن تطغى المصالح العسكرية الاستراتيجية على تلك العلاقات المتعددة الأطراف، وإن من أبرز ملامح التعاون في إطار هذه المنظمة هو

---

[1] – عبد الحق دحمان، مرجع سابق، ص. 101.

[2] – عبد الحق دحمان، مرجع سابق، ص. 102.

[3] – سمير حمياز، مرجع سابق، ص. 167.

[4] – علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009)، ص. 79.

التعاون في مجالات الطاقة، حيث يمكن الإشارة إلى أن الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" قد اقترح سنة 2007 تأسيس ناد للطاقة تابع لمنظمة شنغهاي للتعاون[1].

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني والعسكري فإن دول منظمة شنغهاي للتعاون تسعى جاهدة إلى أن تصبح منافسا لحلف شمال الأطلسي – على الرغم من نفي الدول المؤسسة لها ذلك – أو تشكيل حلف جديد على أنقاض حلف وارسو الذي تفكك بتفكك الاتحاد السوفياتي ليقف بوجه حلف الناتو، حيث يشير خبراء في الأحلاف العسكرية والأمنية إلى أن وجود منظمة شنغهاي للتعاون وإلى جانبها معاهدة الأمن الجماعي التي تضم أغلب دول المنظمة، يهدف إلى نشوء صيغة جديدة لتوازنات القوى الدولية، فمنظمة شنغهاي للتعاون ومعاهدة الأمن الجماعي تسيطران على المسرح الدولي الاستراتيجي الشرقي، في حين حلف الناتو يسيطر على المسرح الدولي الاستراتيجي الغربي، إضافة إلى أن كليهما يمتلك قدرات عسكرية كبيرة وقدرات الردع النووي، فضلا عن الإمكانات الاقتصادية لدول هذه المنظمة، ونتيجة لذلك أصبح ما يطلق عليه الخبراء "المعادلة الصفرية" التي يعادل كل طرف فيها، ومن ثم فإن تغيير موازين القوى الدولية لا بد وأن يتبعه تغيير في المعادلات الدولية[2].

وفي إطار التوظيف الروسي لهذه المنظمة لتحدي الهيمنة الأمريكية، أكد رؤساء دول منظمة شنغهاي للتعاون في القمة التي عقد في مدينة "بكاترينبورغ" الروسي في 15 – 16 جوان 2009 على ضرورة الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب وعلى أهمية تعزيز الأسس القانونية للعلاقات الدولية بالوسائل السياسية والدبلوماسية، فضلا عن دور الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية، وبما أن منظمة شنغهاي للتعاون أصبح أحد أبرز التكتلات الدولية في القرن الواحد والعشرين بفضل زيادة فاعلية أدوارها الإقليمية والدولية، والتي كانت محصلة لحقيقة مفادها أن هذه المنظمة أصبحت تتمتع بأهمية استراتيجية تبلورت من خلال إمكانات الدول الأعضاء فيها، وربما يكون

---

[1] – عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 145.

[2] – عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص ص. 145 – 146.

التطور الحاصل في التأثير الروسي – الصيني على الساحة الدولية وزيادة فاعليتها حيال الصراعات الدولية يرجع وبشكل كبير إلى توظيف هذه المنظمة في التنسيق والتعاون مع القوى الآسياوية والتطلع المشترك لإنهاء القيادة الأحادية الأمريكية للنظام الدولي[1]، وهو يشكل تحديا ورهانا لدول منظمة شنغهاي للتعاون في ظل عملية التوسعة الأخيرة.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق ذكره؛ يمكن القول بأن دول منظمة شنغهاي للتعاون مجتمعة تمتلك مقومات قوة تؤهلها لتشكيل قطب دولي فاعل وقادر على وضع قواعد للنظام الدولي، حيث تهدف إلى تعزيز سياسة حسن الجوار بين الدول الأعضاء، إلى جانب دعم التعاون بينها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومواجهة التكتلات الدولية بالعمل على إقامة نظام دولي عادل، فمنذ تأسيس هذه المنظمة كان التعاون الأمني أحد المهام الرئيسية لها، ولا تزال على قمة أولوياتها وهدفا رئيسيا في المستقبل.

قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

1 – السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2005).

2 – السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

3 – أحمد فايز فرحات، "البريكس.... نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 31 أكتوبر 2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Mqvm05

4 – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).

5 – حمد العسومي، "من جديد .. عالم متعدد الأقطاب"، 03 مارس 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/01/21)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3khhB9M

[1] – عناد كاظم حسين النائلي، مرجع سابق، ص. 146.

6 – سمير حمياز، "التعاون الروسي – الصيني لمواجهة الهيمنة الأمريكية: منظمة شنغهاي نموذجا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 9، ع. 2، (جويلية 2020).

7 – سميرة ناصري، "مجموعة دول البريكس: بين تحديات النظام متعدد الأقطاب وهدف تعديل الاقتصاد العالمي"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، م. 11، ع. 02، (جويلية 2022).

8 – صفاء حسين علي، "النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني أنموذجا"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، م. 10، ع. 36، (2021).

9 – عبد الحق دحمان، "التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية"، مجلة سياسات عربية، ع. 12، (جانفي 2015).

10 – علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009).

11 – عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوت 2017).

12 – ميشيل برونو، أوراسيا: قارة، إمبراطورية، إيديولوجيا أو مشروع، (ترجمة: معاوية سعيدوني)، (بيروت/ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2021).

13 – "منظمة شنغهاي .. حلف عسكري يضم نصف البشرية"، 05 جويلية 2023، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: (2024/04/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://zip.lu/3iLn7

2 – باللغة الأجنبية:

14 – Gisela Grieger, China's leading role in the Shanghai Cooperation Organisation, European Parliamentary Research Service (EPRS), June 2015.

15 – Richard Sokolsky and Eugene Rumer, "U.S.–Russian Relations in 2030", June 15, 2020, (22/03/2021), see the link: https://bit.ly/2QfDW5b

الأمن القومي الجزائري في البيئة الإقليمية

قراءة في تداعيات الأزمة الليبية

(د. عادل محساس / جامعة مولود معمري تيزي وزو)

الملخص:

سنحاول من خلال هذا البحث، عرض ودراسة الأزمة الليبية كنقطة انطلاق لفحص أهم تأثيراتها على الوضع الاقليمي، لنصل إلى دراسة مخرجات الوضع الأمني والسياسي الليبي غير المستقر وتداعياته في ظل تزايد الفواعل والمؤثرين الإقليميين والدوليين في الواقع الليبي، إضافة إلى الوقوف على أهم التداعيات التي أثرت على الأمن القومي الجزائري، بعد تصاعد التهديدات العابرة للأوطان، كما ركزت هذه الدراسة على كيفية تعامل الجزائر مع هذه التداعيات والتهديدات في البيئة الإقليمية غير المستقرة، باعتماد مقاربة تمكنها من ضمان حماية الأمن والاستقرار الوطنيين.

SUMMARY:

This study is designed to fol the devlopements in the libyan crisis between 2011-2014 in addition to stand on the most important consequences that affected by the Algerian national security - The national security of state has become apparent with the rise of transitional threats. - The study also aimed to highlight how Algeria will deal with these threats and refercussions and the effectivemeness of the Algerian security doctrine and the various stratigies adopted by in the face the containment of these various security threats and risks - The extent of adaptation of the Algerian security with these elanges in the regional security environment , in order to build the best approach to ensure the protection of the security ,stability and national security.

مقدمة:

تشكل الأوضاع الأمنية في دول الجوار، لا سيما الأزمة في ليبيا، بؤرة لعدم الاستقرار في البيئة الإقليمية عامة، والأمن القومي الجزائري خصوصا، ما يضع الجزائر أما ثقل المسؤولية المتعلقة أولا بضمان كبح امتداد تداعيات الأزمة في ليبيا ليمس أمنها واستقرارها، وكذا رهان المساهمة في إحلال السلام في المنطقة، نظرا لمكانة الجزائر التاريخية في بناء السلم في دول الإقليم طيلة عقود من الزمن، وحتى لا يكون مجال لفواعل أخرى واردة من خارج الإقليم لبسط نفوذها في دول الجوار، خصوصا الجارة ليبيا، فمن هذا المنطلق سنحاول الإجابة عن هذه النقاط من خلال الإشكالية المدرجة أدناه:

إلى أي حد استطاعت الجزائر صون أمنها القومي من تداعيات البيئة الإقليمية المضطربة، ولاسيما تلك الواردة من ليبيا؟

1/ مصطلحات الدراسة:

- **التأثير** :هو احساس قوي ملحق بعواقب وخيمة فعالة.
- **التداعيات** :هي النتائج السلبية أو الايجابية الظاهرة والخفية تبدأ من لحظة انتهائها.
- **الأزمة** : "هي نقطة تحول لحظة مصيرية، وفي معنى أخر فان الأزمة هي حالة من الاضطراب في العلاقات التي تهدد بتغيير حاسم"[1].
- **الأمن** :هو غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع.
- **الأمن القومي** : عرفته الموسوعة السياسية على أنه: "تأمين سلامة الدولة من الأخطار الداخلية والخارجية، التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي"[2].

[1]- عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص17.

[2]– موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط3، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 331.

2/ الأزمة الليبية:

تعتبر الأزمة في ليبيا بداية من سنة 2011، حلقة مفصلية في تاريخها، والتي كانت نتاج العديد من التراكمات والمحددات والفواعل الخارجية التي أسهمت في تبلور الأحداث وتسارعها في الداخل الليبي، ودفعت إلى تفاقم الأزمة واستمرارها مهددة بالتوسع لتمتد وتهدد الفضاءات الإقليمية المجاورة.

أ/ تاريخيا: يوجد تنافس كبير بين الشرق والغرب الليبي إذ يوصف بالصراع المناطقي على النفوذ، فقد ساند شرق بنغازي معمر القذافي في الإحاطة بالنظام الملكي، إلا أن هذه المنطقة أصبحت مصدر الانقلاب ضد نظام معمر القذافي.

ب/ اجتماعيا:

– **البناء الطبقي:** أحد الخصائص التي ميزت المجتمع الليبي وجود ثلاث طبقات الطبقة المتسلطة وهي الطبقة الحاكمة وتملك النفوذ والسلطة، الطبقة الثانية يطلق عليها طبقة التجار وهي الطبقة التي حاربها النظام، والطبقة الثالثة وهي طبقة العامة لا تملك لا سلطة ولا نفوذ، وتسبب عدم التوازن في البنية الاجتماعية[3]، وانفتاح الفئة الشبابية على العالم الخارجي ورفض التناقضات التي كرسها النظام الليبي، والثقافة المغيبة حيث سيطر النظام على الكثير من الثقافات في المجتمع وهو ما أدى إلى ظهور الأمية وانخفاض مستوى التعليم، مما أثر على المجتمع الليبي ومنع من قيام معارضة[4].

[3]– حوار عنوانه: "محللون يتساءلون: هل تحولت ليبيا إلى «بؤرة» لتصدير الإرهاب إلى العالم؟"، تاريخ التصفح: 2021/02/12، نقلا عن: https://www.alquds.co.uk

[4]– محمد ضياء الدين، "محمد أحمداي أحمد، "السياسية الأمريكية تجاه الثورات العربية دراسة حالتي مصر وليبيا2011–2017"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة النيلين، السودان، 2018، ص 183.

ج/ إقتصاديا:

تبنت ليبيا النهج الاشتراكي إذ يؤكد على أن الشعب شريك في الإنتاج وليس أجير مع سيطرة العمال على المؤسسات الاقتصادية وتوزيع عادل للثورة، فتحكمت الدولة الليبية في النشاطات الاقتصادية والمراكز التجارية على غرار تحكمها في النظام السياسي، كما أن علاقة ليبيا الخارجية وخصوصا بالدول الغربية كانت سيئة بسبب سياسة العداء، الأمر الذي أثر على الاقتصاد الليبي، ما جعل النظام السياسي الليبي يتخذ إجراءات تقشف لمواجهة تدني المداخيل المالية[5]، فقد تمثلت العقوبات المفروضة على ليبيا سلسلة من الإجراءات، كحظر الرحلات الجوية من وإلى ليبيا، وفرض حظر على صادرات الأسلحة، وتقليص التجارة والمعاملات الدبلوماسية، وتجميد الأصول الليبية، فرغم معاناة الشعب الليبي من هذا الحصار إلا أن القذافي رفض الانصياع للمطالب الغربية وهذا أثر على الاقتصاد الليبي[6].

د/ سياسيا:

إن النظام وهيكلة الدولة مبنية على أساس النظام القبلي، من خلال التحالفات بين قبيلة القذاذفة، الورفلة، مقارحة، الذين يقدمون الدعم للنظام ويسطرون على أجهزة الأمن، لكن باعتبار أن النظام قبلي فإن الولاء يكون للقبيلة قبل الدولة ومن هذا المنطلق حددت التوجهات السياسية الداخلية والخارجية للدولة[7].

---

[5]- تمارا كاظم، محمد غسان، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 125.

[6]- ماجد الحموي، "قضية لوكربي بين السياسة والقانون – العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن"، **مجلة جامعة دمشق**، ع02، سوريا، 2011، ص 37.

[7]- شهرزاد فكيري، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر03، 2017، ص 245.

3/ أثر التحولات الإقليمية على ليبيا:

انطلقت احتجاجات اجتماعية في ليبيا منتصف شهر فيفري **2011** من مدينة بنغازي (شرق ليبيا) مطالبة بإسقاط نظام القذافي وتزامنت هذه المطالب مع اضطرابات في عدة دول عربية كتونس ومصر واليمن وسوريا، لتدخل ليبيا بعدها في موجة من العنف المسلح والفوضى، فسرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي فرضت حظر الأسلحة على ليبيا، وكذا تعليق الجامعة العربية لعضوية ليبيا وإجراءات محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، ثم انطلقت العمليات العسكرية لحلف الناتو على التراب الليبي بتاريخ **2011/3/19**، لتدخل البلاد في مشاهد دموية، وتصبح بذلك مصدر لتهديد الأمن والاستقرار الوطني والإقليمي، كما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كافة السبل والوسائل لمضاعفة دورها الإقليمي وتوسيع دائرته، بدون مراعاة الاعتبارات الأمنية ومصالح الدول والفواعل المجاورة [8].

4/ مساهمة الجزائر في إدارة الأزمة الليبية:

بالنسبة لمفهوم الأمن الوطني الجزائري، تعتمده دوائر الأمن السيادية في الجزائر للحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع، وحماية الدولة من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، فهو مجموعة من الإجراءات والسياسات المعتمدة للحفاظ على الحق في البقاء والتحديد الدقيق والواعي للمخاطر والتهديدات القائمة والمحتملة التي يتوجب التعامل معها، ومن هذا المنطلق يمكن فهم خصائص مفهوم الأمن الوطني الجزائري من خلال ما يمثله من قيم سياسية ذات طابع نسبي وديناميكي متغير ومتطور، تحدد بالزمان والمكان الجغرافي للجزائر، ويمثل الأمن الوطني الجزائري نقطة التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للجزائر، وبعبر عنه من خلال المواقف المعتمدة إقليميا ودوليا[9]، فقد

---

[8]– مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، **مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية**، ع.11، لبنان، 2015، ص 65.

[9]– منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات–الميادين– التحديات، **مرجع سابق**، ص 60.

طرحت قضية الطوارق بعد الأزمة في ليبيا إشكالات كبيرة للجزائر، نتيجة امتداد الروابط القبلية مع الجزائر، فقد قام الطوارق بالعديد من العمليات المسلحة ضد بلدانهم خاصة مالي وليبيا، كادت أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح مناطق شرقية جنوبية للقتال محاذية للجزائر[10]، ناهيك على تداعيات الوضع في مالي والصراعات الطائفية في دول الساحل الافريقي، وهو ما أثر سلبا على الأمن القومي للجزائر بفعل موجات اللاجئين، بل أدخلها في دوامة الإرهاب العابر للحدود للصحراء، ويشكل هجوم عين أميناس (ولاية إليزي) بتاريخ **2013/01**/20 الأخطر من نوعه في صحراء الجزائر، باعتباره الشريان الاقتصادي للبلاد، من طرف جماعة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تدعى كتيبة الموقعون بالدم، يقودها الإرهابي بلمختار ومكونة من جنسيات إفريقية ومغاربية وحتى أجنبية، أين تم احتجاز أكثر من **600** عامل جزائري وأكثر من **40** رهينة أجنبية من جنسيات مختلفة بأحدث الأسلحة، فتشير هذه التداعيات في المجال الأمني إلى ضرورة تأمين المواقع النفطية بأجهزة مراقبة متطورة وهو طلب الشركات المتعددة الجنسيات كذلك للعودة للعمل في الجزائر[11].

5/ الجهود الدبلوماسية الجزائرية في إدارة الأزمة الليبية:

كثفت الجزائر من مساعيها لتسوية الأزمة في ليبيا، من خلال توصيات مع أطراف الأزمة خاصة بالمنطقة الشرقية، بعدما كانت تركز تحركاتها في السابق على قوى الغرب في ليبيا، كما استفادت الجزائر من تحركاتها من خلال دفع عملية الحل السياسي دوليا بعيدا تأثير الانزلاقات الأمنية على الجزائر، وكذا تعديل "**اتفاق الصخيرات**" من مجموعة الثوابت، يتمثل أبرزها في:

---

[10]– إكرام ابركان، الفراغ الأمني في منطقة الساحل الافريقي، ورقة مقدمة **للملتقى الدولي** حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24 –25 نوفمبر 2013.

[11]– عمراني كربوسة، سهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة **للملتقى الدولي** حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس،24– 25 نوفمبر2013.

– مشاركة كافة الأطراف الفاعلة دون استثناء في عملية الحوار والمسار السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعديل الاتفاق السياسي الليبي.

– إشراك أطراف النظام الليبي السابق في عملية الحوار السياسي، انطلاقا من أنهم يتمتعون بقدر من الثقة السياسية والنفوذ لدى المجتمع الليبي، بما قد يساهم في إتمام عملية المصالحة الوطنية.

– إنشاء مجلس عسكري أممي يتولى منصب القائد الأعلى لجيش الليبي، يمارس مهامه لمعالجة أزمة انقسام القوات المسلحة الليبية[12].

– تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات ومقترحات تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل المطروحة حول الوضع الليبي المعقد، مع التشديد أن الحوار سيكون جامع ومن بين هذه **الخطوات** التي جاءت على شكل **توصيات** أعدها مجموعة من الخبراء، نذكر في الآتي:

أ/ الخطوة الأولى: الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات أنها ستدفع قادة أمام حالة الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار وخيمة، اعتبار من إيقاف ظاهرتي العنف والشغب.

ب/ الخطوة الثانية: تهدف إلى تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في إطار المساعي الرامية إلى نزع السلاح وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية، وإلغاء حالة التجنيد لدى المليشيات، وكذا إعادة بناء هياكل الدولة.

ت/ **الخطوة الثالثة:** تتمثل في العمل على تقديم دعم دولي واستشارات ومرافقة ليبيا في إعداد دستور، وتوفير التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة، بالإضافة إلى دفع عملية الحوار، مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميلشيات في مسعى الإقصاء والتهميش

[12]– مولود بلقاسمي، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، **مرجع سابق**، ص 74.

أي الدعوة إلى "مبادرة مصالحة وطنية شاملة ودون استثناء"، وإعادة دمج وقبول أعضاء قبيلة القذاذفة والقوى الموالية لها، كما توصي المبادرة بتأطير المجتمع المدني الليبي كشريك في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية[13].

أما الحالة الأمنية المغاربية فيبرز فيها اتجاه الدول إلى التعامل الثنائي، انطلاقا من المصالح الحيوية، حيث وفي إطار تضييق وحصر التنسيق والتبادل الأمني في التعامل الثنائي، فقد شاركت الجزائر في عقد العديد من اللقاءات الوزارية لدول الاتحاد المغاربي كان أبرزها اجتماع وزراء الشؤون الدينية **2012** ومؤتمر أمن الحدود في مجلس وزراء داخلية اتحاد المغرب العربي لدراسة مختلف القضايا على رأسها الأزمة الليبية، وزيادة التنسيق الأمني فيما بينهم لتفادي المخاطر القادمة من ليبيا، ما كشف عن الاجتماع التنسيقي الرابع بين دول المنطقة في تونس ديسمبر **2017**، حيث يوجد تنسيق أمني بين الجزائر، تونس ومصر، يتعدى تبادل المعلومات الاستخباراتية إلى اتفاق على نشر أعداد كافية من القوات العسكرية على طول الحدود وتم الاتفاق على تجنيد قوات عسكرية وأمنية قوامها **130** ألف عنصر عسكري ورجل أمن لمراقبة الحدود البرية بين ليبيا ودول الجوار الثلاثة[14].

6/ الانعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمني القومي الجزائري:

أدت التفاعلات العكسية للحرب على ليبيا إلى عواقب وتداعيات وخيمة على الأمن القومي الجزائري، خاصة في جناحه الشرقي، وبالتالي سنحاول أن نبرز أهمم الانعكاسات الأمنية التي يواجها الأمن القومي الجزائري جراء الأزمة في ليبيا.

---

[13]– حفيظ صوايلي، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية"، تاريخ التصفح: 2020/01/26، نقلا عن: http://www.elkhabar.com/ar/politique/428567.html،

[14]– ياسين سعيدي، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 462، بيروت، 2017، ص 62.

أولا: تأثير الأزمة الليبية على انكشاف أمن الحدود الشرقية الجزائرية

إن شساعة حدود الجزائر يعرض أمنها للاختراق من عدة منافذ برية، ومنه فقد أصبحت مسألة تأمين الحدود معضلة أمنية فرضتها الاضطرابات المتنامية في الجوار، حيث أدى سقوط نظام القذافي سابقا وما تشهده ليبيا من انقسامات حاليا إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا نظرا لغياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، وهو ما يفرض على الجزائر تسخير إمكانيات ضخمة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا[15].

كما أن غياب سلطة الدولة وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة وظهور نموذج الحرب بالنيابة، كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود، الشيئ الذي يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على طول الحدود الشرقية وبتكلفة كبيرة جدا، لصد أي تهديد مفترض[16].

ثانيا: تصاعد المد الإرهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية والمتاجرة بالسلاح

بعد سقوط نظام القذافي، استفادت الخلايا الإرهابية من نهب مخازن السلاح الليبي، وبالتالي هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذه التنظيمات[17]، فانتشار الأسلحة على نطاق واسع أصبح يهدد أمن المنطقة وعلى رأسها الجزائر، فتهريب الأسلحة الثقيلة المسروقة من المجمعات العسكرية يفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية والاجرامية لفرض منطقها وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

ثالثا: محاولة توريط الجزائر لتدخل عسكري بليبيا

رغم كل المحاولات الرامية لتوريط الجزائر في المستنقع الليبي، إلا أن عقيدة الجزائر المرتكزة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بأي شكل من الأشكال،

---

[15]- الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014، ص99.

[16]- سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص168.

[17]- مسؤول ليبي: ترتيبات أمنى تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، تاريخ التصفح:2024/05/12.نقلا عن: http://www.rai alyoum.com 297296

والتزمت الجزائر بتأمين حدودها والتنسيق مع الجهات الرسمية الشرعية في ليبيا ودعم الحوار الوطني الليبي– الليبي، يضمن ديمومة هذا البلد ويعود عليه وعلى كل الأقاليم المجاورة بالأمن والاستقرار[18].

رابعا: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية

على غرار الانعكاسات الأمنية، فقد برزت العديد من الارهاصات الأخرى التي تمس مختلف المجالات وتشكل عامل قلق يمكن أن يؤثر على استقرار الجزائر، فلا تنفك التبعات الاقتصادية والاجتماعية ترافق التهديدات الأمنية، من خلال معادلة أنه لا أمن من دون إمكانات اقتصادية توفر فرص تنمية حقيقية وبناء اجتماعي متماسكة ينعم بالسلم الاجتماعي، وبالتالي فاستمرار تصاعد التهديدات الأتية من ليبيا سيكلف الميزانية الوطنية الشيئ الكثير وستؤثر بطريقة غير مباشرة على الجانب الاقتصادي والاجتماعي للجزائر[19].

خامسا: تأثير فواعل وقوى دولية جديدة في ليبيا

– **تركيا:** انعكس التواجد التركي في ليبيا إيجابا على تركيا من عدة جوانب، فتركيا استطاعت تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية بدءا بالاتفاقية البحرية وعقود الاستثمار وإعادة الاعمار، إلى جانب حماية مصالحها في ليبيا المتواجدة في عهد الرئيس السابق معمر القذافي، كما أن التواجد التركي في ليبيا منحها قدرا أكبر للعب دور سياسي في مجالها الإقليمي المتوسطي، وبغض النظر عن المكاسب البراغماتية التي تحصلت عليها ليبيا فإن الانعكاسات الإيجابية كانت أكثر على تركيا لما أضافه تدخلها في ليبيا من قوة للمناورة على المستوى السياسي الدول، حيث يعتبر التقارب الليبي التركي فرصة تاريخية لاسترجاع أمجاد الإمبراطورية العثمانية وفرصة تاريخية لاسترجاع حليف أيديولوجي في شمال افريقيا، وبالتالي فالتواجد التركي في ليبيا ارتكز على البعد الاقتصادي والسياسي

---

[18]- مهدي تاج، **المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح:2024/06/25، نقلا عن:http:// studies.eljazeera.net

[19]– عمراني كربوسة، زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنطقة الساحل الافريقي"، مرجع سابق، ص06.

للتأثير في التوازنات الإقليمية الحاصلة في المنطقة والتي لا تخدم في مجملها المصالح القومية الجزائرية على كل المستويات[20].

– **ميليشا فاغنر الروسية:** يتعدى الاهتمام الروسي المتنامي بالملف الليبي الإطار المحلي البحت بل له بعد إقليمي، فهناك أطراف في شمال إفريقيا كمصر والشرق الأوسط الإمارات العربية المتحدة، قطر وتركيا، والغرب (فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية) ناشطة حالياً في الساحة الليبية، ويستفيد الجنرال حفتر من دعم عدد منها (مصر والإمارات العربية المتحدة، وبشكل أكثر سرية إيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، وهو يشكل بذلك نقطة التقاء لهذه البلدان مع روسيا، فالنشاط الروسي يعتبر موازياً لنشاط الجزائر بصفتها قوة فاعلة في شمال إفريقيا، والتي تقوم بدور الوسيط في الملف الليبي، في حين تسعى روسيا إلى دعم وتحفيز صعود الجنرال حفتر مع الإبقاء على حوار مفتوح مع حكومة طرابلس التي تعرف حالة وهن، وكذلك شكل من أشكال المناورة في عملية الشد والجذب التي تدور بينها وبين المجموعة الأورو . أطلسية بخصوص ملفي أوكرانيا وسوريا[21].

---

[20]– صبرينة كيحل، حكيم غريب، "التدخل التركي في ليبيا:كولونيالية جديدة أم تعاون إقتصادي"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05، العدد03، 2021، ص 347.

[21]– إيغور دولانويه، ليبيا الورقة الروسية الجديدة، تاريخ التصفح: 2024/05/24، نقلا عن:
https://orientxxi.info/magazine/article1731

خاتمة:

في ختام هذا البحث، استطعنا الوصول إلى جملة من الحقائق المتعلقة بالأزمة الليبية وما أفرزته من تهديدات وانعكاسات على الأمن القومي الجزائري، كانكشاف الحدود وتصاعد المد الإرهابي وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية، إضافة إلى انتشار السلاح والمتاجرة به وتهريب المخدرات، وكذا تواجد قوى وفواعل دولية جديدة بالقرب من حدودها، وهو ما يفرض على الجزائر اعتماد استراتيجية فعالة لمكافحة ومجابهة هذه التهديدات بانتهاج مقاربة تعاونية شاملة، نظرا لطبيعة التهديدات التي تستوجب تظافر الجهود الوطنية وتفعيل الأطر التعاونية الإقليمية والدولية.

وبالتالي فإن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الإقليمية تفرض إعادة النظر في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، ذلك أن الأزمة الليبية جعلت الجزائر تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطلق المبادرة بالفعل الأمني والدبلوماسي، فقد تعددت صور الانعكاسات التي شكلتها الأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري، وتجاوزت التهديدات الأمنية التقليدية الصلبة لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فضمان الأمن الأمني يشكل تحديا بسبب اشتعال كل حدودها ومحاولة جل القوي الإقليمية والدولية الزج بها في هذا المعترك الإقليمي المتشعب، الذي يكلفها الكثير عسكريا واقتصاديا واجتماعيا واستراتيجيا، ومنه فعلى الجزائر مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا، وبلورة استراتيجيات سلسة ومبدئية لمواجهة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية.

قائمة المراجع:

1- رشدي العماري عباس، **إدارة الأزمات في عالم متغير**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

2- موسوعة السياسة، الجزء الأول، ط3، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

3- سعيدي ياسين، "اتحاد المغرب العربي في سياق التحولات الأمنية في المنطقة المغاربية"، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 462، بيروت، 2017.

4- كاظم تمارا، غسان محمد، **عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

5- الحموي ماجد، "قضية لوكربي بين السياسة والقانون – العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن"، **مجلة جامعة دمشق**، ع02، سوريا، 2011.

6- فكيري شهرزاد، "الدراسات الأمنية النقدية في ظل التهديدات اللاتماثلية – أنموذج ليبيا"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر03، 2017.

7- بلقاسمي مولود، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية"، **مجلة جيل الدراسات السياسة والعلاقات الدولية**، ع.11، لبنان، 2015.

8- كيحل صبرينة، غريب حكيم، "التدخل التركي في ليبيا: كولونيالية جديدة أم تعاون إقتصادي"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 05، العدد03، 2021.

9- ابركان إكرام، الفراغ الأمني في منطقة الساحل الافريقي، ورقة مقدمة **للملتقى الدولي** حول المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس، 24-25 نوفمبر 2013.

10- كربوسة عمراني، زروال سهام، الجزائر بين تداعيات سقوط القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة **للملتقى الدولي** حول

المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، قالمة هيلوبوليس،24- 25 نوفمبر 2013.

11- عيدون الحامدي، "أمن الحدود وتداعياته الجيو سياسية على الجزائر"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2015/2014.

12- بوسكين سليم، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2014/2010"، **رسالة ماجستير**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

13- مسؤول ليبي: ترتيبات أمنى تؤجل فتح الحدود مع الجزائر، تاريخ التصفح:2024/05/12، نقلا عن:http://www.rai alyoum.com 297296

14- تاج مهدي، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح:2024/06/25، نقلا عن:http:// studies.eljazeera.net

15- صوايلي حفيظ، "تفاصيل المبادرة الجزائرية لحل الأزمة الليبية"، تاريخ التصفح: 2020/01/26، نقلا عن: http://www.elkhabar.com/ar/politique/428.html

16- حوار عنوانه: محللون يتساءلون: هل تحولت ليبيا إلى «بؤرة» لتصدير الإرهاب إلى العالم؟ في القدس العربي، تاريخ التصفح: 2021/02/12، نقلا عن: https://www.alquds.co.uk

17- دولانويه إيغور، ليبيا الورقة الروسية الجديدة، تاريخ التصفح: 2024/05/24، نقلا عن: https://orientxxi.info/magazine/article1731

د. عبد الغاني شرقي

قسم العلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس

عنوان المداخلة: هندسة الأمن الإقليمي: قراءة من منظور مدرسة كوبنهاغن

مقدمة:

بالنظر إلى طبيعة السلوك السياسي الدولي باعتباره بنية معقدة من التفاعلات بين مجموعة من الفواعل تتوزع بين المستويين الرسمي وغير الرسمي بعلاقات تأثير وتأثر مستمر منشئة بذلك علاقات حرب وكذا علاقات سلام وتعاون، وفي ظل عدم وجود الضابط السياسي السلطوي الشرعي الذي يؤول إليه ضمان حالة من النظام يتحقق في إطارها المجتمع الدولي المستأنس على غرار المجتمع السياسي المحلي، فإن كل ذلك يدفعنا للنظر إلى بنية السياستين الدولية والعالمية باعتبارها تشكل مجتمعا دوليا لكنه يعيش حالة الطبيعة الهوبزية كونها تشكل من علاقات قوة وسيطرة وإكراه غير شرعي لا تنطبق عليها الضوابط الأخلاقية ولا القانونية، ملتزمة في ذلك بمعيار الغاية تبرر الوسيلة على حد تعبير نيكولا ميكيافيلي.

وباعتبار السلوك الدولي –بصرف النظر عن فاعليه– أنه في نفس الوقت ظاهرة إنسانية واجتماعية معقدة جدا وعصية على التحليل، فإن التعاطي معه جملة واحدة لتحليله تحليلا كليا قد خلق العديد من التحديات والصعوبات لدى الأكاديميين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، ماستدعى ضرورة البحث عن أطر منهجية تسهم في تأطير تحليل الظاهرة في العلاقات الدولية على غرار مستوى التحليل كأداة ذهنية.

وقد جاءت مساهمات كينيث والتز، مورتون كابلان ودايفيد سينغر بداية من خمسينات القرن الماضي في موضوع مستويات التحليل لتحفز فيما بعد باري بوزان وأول وايفر على إضافة مستوى التحليل الإقليمي في إطار جهودهما البحثية في مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية.

وبناء عليه، ومن خلال عنوان الورقة البحثية سنعمل على تتبع ورصد المساهمة التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في تحليل الظاهرة الأمنية بالتركيز على مستوى التحليل الاقليمي، إذ سيتم تناول ورقتنا البحثية انطلاقا من إشكالية مركزية نصها:

أين يتموضع مستوى التحليل الإقليمي بين مستويات التحليل الأخرى؟ وماهي الاستبصارات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن لهندسة الأمن الإقليمي؟

وسيتم تأطير الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال الفرضية التالية:

ترتبط هندسة الأمن الإقليمي بمنطق التراص والتساند بين العناصر البيئية، الاجتماعية، الإقتصادية، السياسية والعسكرية لمجموعة من الدول.

وللإجابة على الإشكالية سالفة الذكر وكذا إثبات أو نفي الفرضية فإنه سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: تموضعات المستوى الاقليمي ضمن مستويات تحليل العلاقات الدولية.

المحور الثاني: دراسة السياسة في المستوى الاقليمي: الجدوى البحثية.

المحور الثالث: المركب الأمني الإقليمي: مدخل لهندسة الامن.

1/ تموضعات المستوى الاقليمي ضمن مستويات تحليل العلاقات الدولية:

يمكن النظر إلى مستوى التحليل باعتباره نتاج لثورة علمية ومعرفية سادت خلال خمسينات القرن الماضي أفرزتها الحركة السلوكية والتي هدفت غلى ضرورة التعاطي المنهجي والعلمي مع قضايا السياسة الدولية، مع ضرورة الابتعاد عن المقاربات القانونية والتاريخية في تناول هذه القضايا، ومن بين الأدوات المنهجية التي جرى تطويرها هو مستوى التحليل باعتباره أداة ذهنية يراد منها تقسيم أسباب الظاهرة إلى مجموعات وكل مجموعة تحتوي مجموعة من المتغيرات

المستقلة، كما أنه الأداة التي يستعين بها الباحث والمحلل لتفسير وتوضيح ما يجري في السياسة الدولية.

من خلال ما أشرنا إليه سالفا يتجلى مضمون مفهوم مستوى التحليل باعتباره الموضع الذي يضع فيه الباحث نفسه في إطار بحثه عن المتغيرات المستقلة المسببة للظاهرة، وقد أكدت كل من **mega-achillias** و **david singer** أن البحث في مستوى التحليل يستدعي منا طرح سؤال: **كيف يتم دراسة موضوع ما منهجيا؟**[1]

كما عملت مراجعات الواقعيين في إطار استجابتهم للانتقادات التي وجهتها الحركة السلوكية للواقعية التقليدية إلى طرح سؤال: هل لتفسير واقع العلاقات الدولية يتم التركيز على أجزاء النظام الدولي- ما سمي بالمقاربة التجزيئية- أو يتم التركيز على الكل أي على بنية النظام الدولي ذاته- ما سمي بالمقاربة الكلانية- واللتان أصبحتا تعرفان بعد نشر **كينيث والتز** لكتابه: نظرية السياسة الدولية في 1979 بالإختزالية والنظمية[2]، وقبل ذلك في كتابه: الانسان، الدولة والحرب سنة 1959 الذي قدم فيه **والتز** ثلاثة مستويات للتحليل تتموضع ضمنها الأسباب الموجدة للحرب وهي:

- مستوى النظام الدولي.

-مستوى الوحدة-الدولة-

-مستوى الفرد.

---

[2] -محمد سمير عياد، مستويات تحليل النزاعات الدولية: دراسة مفاهيمية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد09، العدد02، 2022، ص257.

[3] -فخرالدين سلطاني وأخرون، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، تر: زين العابدين بو البنان، مجلة الإدارة العامة والحوكمة، من الموقع الإلكتروني: chrome-extension://mciognngefdgcpelkogfllkbdonkbiia/ntp2.html/27/04/2024p01

وجميع المستويات الثلاثة تعمل في ظل النظام الدولي الفوضوي، وقد حبذ **سينجر وكابلان** مستوى الوحدة وهو ما يتماشى مع المقاربة الاختزالية التي تركز على الأجزاء، في حين يركز **والتز** على مستوى النظام، إذ النظام هو مجموعة من الوحدات المتفاعلة ضمن البنية.[1]

1/ **النظام الدولي:** يعبر عليه بالمستوى النظمي وهو المستوى الذي يفضله **k.waltz** في النظر إلى ظواهر العلاقات الدولية باعتباره مستوى غير إختزالي لكنه كلاني، وتتموضع ضمن هذا المستوى مجموعة متغيرات مستقلة تفسيرية لواقع العلاقات الدولية ك: نمط توزيع القوة في النظام الدولي، طبيعة النظام الدولي بين كونه أحادي، ثنائي أو متعدد الأقطاب ،التحالفات الدولية، الصراعات والنزاعات الدولية ...إلخ، فضمن هذا المستوى التحليلي النظمي يبحث الباحث عن المتغير المستقل الذي يؤثر في سلوك الدولة تجاه قضية ما في فترة من الفترات.[2]

2/ الدولة: يعرف بمستوى الوحدة وهو المستوى الذي يفضله **D.Singer** في النظر إلى ظواهر العلاقات الدولية بطريقة تجزيئية لواقع العلاقات الدولية، إذ–حسب **سينغر**– ليس من السهل تفسير ظواهر العلاقات الدولية المعقدة في تشكيلها والعميقة في بنائها بطريقة كلانية إنما لابد من تجزيئها إلى عناصر ووحدات صغيرة يتشكل منها النظام الدولي وتتموضع ضمنها المتغيرات المستقلة المفسرة لظواهر العلاقات الدولية لكن بصفة جزئية وتلك الوحدة هي الدولة، ويمكن أن تكون المتغيرات المستقلة ضمن هذا المستوى تتمثل في: نظام الحكم، النظام السياسي، الدستور، السلطات الثلاث، العلاقة بين السلطات، العلاقة بين الدولة والمجتمع، المؤسسة العسكرية، المؤسسة الأمنية، الأيديولوجيات، الثقافة السياسية، الأحزاب السياسية، النقابات، جماعات الضغط والمصالح، الشركات والمؤسسات العمومية والخاصة، الهوية، الأقليات ،البنى الإجتماعية...إلخ.

---

[1] -فخر الدين سلطاني وأخرون، مرجع سابق، ص02.

[2] -يمكن الإطلاع اكثر على الأساس المنطقي الذي اعتمدة **والتز** لتبرير اختياره مستوى التحليل النظمي كمرجعية للتحليل وذلك باستناده على نظريات الاقتصاد الجزئي ل**أدم سميث**، أنظر: كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر:مركز الخليج للأبحاث،ط1،مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص55-56.

ويمكن القول أن تلك المتغيرات المستقلة هي متغيرات مؤسسية تتوزع بين المستويين الرسمي وغير الرسمي.

كما يمكن الاشارة أنه رغم أن المستوى النظمي يقدم صورة أكثر شمولا، جادل **سينجر** بأن النظام الفرعي او نظام "**الفاعل الموجه**" هو أكثر فاعلية في التحليل، فبدلا من التركيز على كل الوحدات أجزاء النظام يكفي التركيز على فاعل وحيد تتوفر فيه شروط توجيه باقي عناصر النظام ككل، وهو الأمر الذي أشار إليه كذلك morton kaplan سنة 1957 في كتابه: system and process in international politics.[1]

3/ الفرد: يقصد بمستوى الفرد البيئة النفسية لصانع القرار، وتضم البيئة النفسية لصانع القرار شخص القائد السياسي أو الرئيس وعناصر النخبة الضيقة المحيطة به، فيركز الباحث ضمن هذا المستوى على الجوانب النفسية للقائد السياسي ويمكن الإلمام بها من خلال تتبع حياة صانع القرار من صغره إلى كبره، كيف عاش أين عاش ،مستواه الدراسي، أسرته ،مستواه المعيشي، بمن تأثر، نضاله السياسي ...إلخ، وبالتالي الالمام بكل العوامل التي صقلت شخصية صانع القرار والتي قد تكون هي المتغير المستقل الذي ادى إلى اتخاذ صانع القرار قرارا ما في فترة من الفترات.[2]

لكن ينبغي على الباحث الحذر أثناء التعامل مع هذا المستوى، إذ أن العوامل الشخصية والنفسية لصانع القرار تؤثر بشكل لافت في سياسات الدول التي فيها شخصنة للسلطة أي الدول التي تعيش الاستبداد والديكتاتورية، إذ تكون فيها سياسة الدولة بمثابة صورة عن الديكتاتور، في حين يتضاءل دور الجوانب النفسية والشخصية في دولة المؤسسات اين يكون التاثير فيها بصفة كثيفة للمؤسسات ويتم تضييق دائرة الجوانب النفسية والشخصية

---

[1] -فخرالدين سلطاني وأخرون، مرجع سابق، ص03.

[2]- محمد حمشي، **مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد53، العدد212، أفريل 2018، ص 174.

لصالح المؤسسات، لدرجة أن صانع القرار هنا ليس الفرد إنما المؤسسة وتتحدد العلاقة بينهما طبعا وفق معايير دستورية لا يمكن الإفلات منها.

لقد ظهرت الحاجة إلى تطوير مستويات أخرى لتحليل الظاهرة في العلاقات الدولية فرضتها خاصة الدراسات المتخصصة في قضايا الأمن، إذ أن تغيرات الواقع الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حمل معه تعقد وتشابك كبير بين العناصر المشكلة للظاهرة الأمنية وكذا في مرجعيات تحليلها، فظهور قضايا كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الصراعات العرقية والإثنية والتي انتفت بموجبها فكرة أن الدولة هي المحتكر الوحيد لممارسة العنف داخل حدودها، إذ يقول في ذلك **daniell deudney**:"إن الدولة تحتكر القدرة على شرعنة العنف، ولكنها لا تمتلك القدرة على احتكاره"،إذ تتماشى هذه العبارة مع طبيعة الظاهرة الأمنية التي جعلت من الحدود السياسية للدولة حدودا مائعة أو شفافة واصبحت معها الدولة ومجموعة الدولة ليست امتدادات جغرافية ذات ارتكاز اقليمي إنما باعتبارها فضاءات أمنية.

وبذلك تعد مدرسة كوبنهاغن إحدى المدارس التي طورت مستويات تحليل جديدة للظاهرة الأمنية باعتبارها ظاهرة من ظواهر العلاقات الدولية وكذا باعتبارها ظاهرة تمتد إلى مختلف القطاعات وليس القطاع العسكري فقط، إذ يمكن الإشارة إلى مستويين اثنين هما مستوى الإقليم ومستوى المجموعة.

4/ الإقليم: فحسب بوزان يتموضع هذا المستوى بين المستويين النظمي والدولة، إذ أن هناك بعض المتغيرات المستقلة لا تنتمي إلى مستوى النظام الدولي ولا إلى الدولة، إنما ينبغي التركيز على دول إقليم ما مجتمعة لتحديد متغيرات مستقلة تفسيرية لوضع ما تتأثر به دول ذلك الإقليم. **(وسيتم التوسع في هذا المستوى في المحورين الثاني و الثالث).**

5/المجموعة: يركز الباحث ضمن هذا المستوى على المجموعة بصرف النظر عن كونها مجموعة عرقية أو إثنية أو دينية أو طائفية ...إلخ،والقيمة المركزية العليا التي تخشى عليها المجموعة هي

هويتها فالهوية هي العنصر ذو القيمة المركزية العليا لدى المجموعة وهو العنصر أيضا الذي يحقق إلتئام المجموعة، بعبارة أخرى لا تتشكل المجموعة إلا بوجود عنصر ذو قيمة مركزية وهو الهوية.

فالهوية هي التي يتحقق بها ذلك الفرق بين النحن والأخر،ويمكن لجماعة ما أن تتجاوز امتداداتها الثقافية الحدود السياسية لدولة أو دولتين أو مجموعة دول، وأي إشكال يقع للمجموعة ضمن حدود دولة ما ستتأثر لها باقي أعضاء المجموعة المتواجدين في باقي الدول بل إن الأزمة ستنتقل مع الجماعة الى باقي الدول فيتم أقلمة الأزمة- ذات مستوى إقليمي- لأن هناك تنازعا بين الحدود السياسية والحدود الثقافية، فيتم بذلك النظر إلى المجموعة بمثابة مستوى تحليل تتموضع ضمنه متغيرات مستقلة تنتج عنها ردود فعل من طرف الدولة أو مجموعة من الدول في شكل سياسات.

2/ دراسة السياسة في المستوى الاقليمي: الجدوى البحثية: نظرا لصعوبة تفسير ظواهر السياسة العالمية بصفتها الكليانية تظهر ضرورة التجزيئ، وهو محاولة تفسيرها في مستويات واطر ضيقة كالمستوى الاقليمي، الذي شهدت ضمنه مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظهور وانتشار الدراسات الاقليمية أو دراسات النظم الاقليمية، إذ يتم النظر إلى مجموعة من الدول ضمن إقليم ما باعتبارها تشكل نظاما إقليميا، وإطلاق مفهوم نظام عليها مرتبط بتوفر مجموعة عناصر هي:

- النظام يتشكل من مجموعة من العناصر/الوحدات.
- عناصر النظام ترتبط فيما بينها بعلاقات تفاعل/تأثير وتأثر.
- التفاعل بين عناصر النظام بصفة مستمرة، دائمة وغير متقطعة.
- عناصر النظام تعمل على استمرار النظام واستقراره.

وبناء عليه يمكن تعريف النظام الاقليمي باعتباره: "**نمطا منتظما من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين**"، كما يعرف بأنه :" **مستوى تحليلي وسط بين النظام العالمي والدولة.**"[1]

كما ينظر إلى نظام إقليمي ما على أساس أنه:"**تجميع لمجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن أي مجموعة إقليمية أخرى**".

كما أنه:"**نظام فرعي عن النظام الدولي، ويتضمن التفاعلات التي تحدث على مستوى النظام الدولي**"،[2] لذلك تطلق على النظم الإقليمية عبارة "**العلاقات الدولية الإقليمية**" و/أو "**العمليات السياسية الإقليمية**"– وإن كان هذا التعريف تقليدي ينتمي الى الحرب الباردة–.

وقد قام الأستاذان **علي الدين هلال** و **جميل مطرود** بالاشارة إلى وجود ثلاثة اتجاهات أساسية في تعريف النظم الإقليمية:[3]

أ/إتجاه التقارب الجغرافي geographic proximity approach

ب/إتجاه التماثل أو التجانس الثقافي، الإجتماعي والإقتصادي.

ج/الإتجاه التفاعلي interaction approach، على أساس أن الجوار الجغرافي والتجانس لا يضمنان التفاعل.

وفقا لذلك تم رصد مجموعة معايير لتحديد مفهوم النظام الإقليمي وهي:

- أن النظام الإقليمي يتعلق بمنطقة جغرافية معينة.
- وجود تجاور حدودي أو تقارب جغرافي بين الوحدات المشكلة للإقليم.

---

[1] -محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام، القاهرة، 2001، ص19.

[2] -المرجع نفسه، ص57.

[3] -المرجع نفسه، ص24.

- وجود درجة ملحوظة من التجانس الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي تقاطعات هوياتية.

- دخول الوحدات المشكلة للإقليم في شبكة مستمرة وغير منقطعة من التفاعلات.

من خلال ما تم الإشارة إليه سلفا تبدأ تتضح لدينا جوانب من الجدوى البحثية لدراسة السياسات في مستواها الإقليمي، فقد لخص كل من **كانتوري** و **شبيجل** أهم مميزات دراسة السياسة في المستوى الإقليمي إلى:[1]

1- أنه يساهم في تعميق الدراسة في مستواها الإقليمي بالتركيز على وحدة تحليل تتوسط الدولة والنظام الدولي، فبدلا من التعامل مع أكثر من 190 دولة يتم التركيز فقط على عدة دول ضمن فضاء إقليمي مشترك.

2- التحرر من هيمنة المستوى النظمي التي يتم التركيز فيه على التفاعل ضمن بنية النظام الدولي بدلالة مفهوم الفارق في القوة والذي يتم به تفسير كل ظواهر العلاقات الدولية، فكثير من الأحداث قد لا يكون للقوى العظمى سوى دور ثانوي فيها، في حين أن التأثير الأكبر يرجع إلى أحداث وخصوصيا إقليمية بحته.

3- بعض الدول لا تتجاوز تفاعلاتها الخارجية حدود الإقليم الذي تتواجد فيه، ما يستدعي ضرورة التركيز على تفاعلات الدول في إطار جوارها الإقليمي.

من خلال ما أسلفنا الإشارة إليه أصبح يبدو أن المستوى الإقليمي في تحليل ظواهر العلاقات الدولية هو من الأهمية التي تجعله أحد مستويات التحليل المهيمنة والتي لا مناص منها في التحليل، وهذا يعد سببا وجيها في ارتكاز دراسات مدرسة كوبنهاغن عليه في تطوير مفهوم هندسة الامن الإقليمي الذي سيتم الإشارة إليه تاليا.

---

[1] - محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص20.

3/ المركب الأمني الإقليمي: مدخل لهندسة الأمن: تعد مدرسة كوبنهاغن لدراسات السلام منذ إنشائها من أهم المدارس المتخصصة في دراسات الأمن والسلام وبخلفيتها النقدية، حيث استطاعت هذه المدرسة ان تواكب القضايا الأمنية المستجدة وتجعلها ضمن اهتماماتها[1]، ومن أبرز رواد هذه المدرسة **barry buzan**، **ole waever** و**jaap de wilde**، وقد طور هؤلاء نظرية المركب الأمني الإقليمي **regional security complex theory**، إذ ترتكز هذه النظرية على مفهوم الأمن الإقليمي ذاته والذي يعتبر **باري بوزان** أول من أثاره ليعبر به عن علاقات الاعتماد المتبادل بين مجموعة من الدول ضمن منطقة جغرافية معينة في شكل فعل ورد فعل، أنتجت في النهاية مجموعة من الديناميكيات الأمنية، حيث يعرفه **باري بوزان** بقوله:" **مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة، بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض**".

وقد نتج عن ذلك تحديد المضمون المعياري لمفهوم هندسة الأمن الإقليمي من خلال مثلا ما قدمه **مدحت أيوب** بقوله:" **إتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها**"[2].

كما تم تعريف هندسة الأمن الإقليمي بالقول:" **هي ذلك الإطار المؤسسي المركب من مجموعة من الدول يجمعها حيز جغرافي مشترك يهدف إلى تنسيق الجهود لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة التي يصعب مواجهتها بصفة انفرادية وإنما في إطار تنظيم إقليمي**".[3]

---

[1] -توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن نحو إطار جديد للتحليل**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جويلية2018، ص180.

[2] -بومليك نوال و تيغزة زهرة، **الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الامن الإقليمي كمقاربة تفسيرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد05، العدد02، 2021، ص 465.

[3] -سليمان عبدالله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته-دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، دع ن، د س ن،ص 10.

لكن السؤال البيديهي هنا هو ما طبيعة التهديدات الأمنية المشتركة التي تدفع إلى ضرورة التنسيق الأمني بين دول إقليم ما؟

يجيب رواد نظرية المركب الأمني الإقليمي انه بالنظر إلى التحول في مرجعيات الأمن وكذا في تعدد قطاعاته وعدم الاكتفاء بالسياسي والعسكري فقط وكذا تعدد مستويات تحليله وعدم الاكتفاء بالنظمي والدولة فقط، فإنه ينبغي البحث فيما إذا كان ثلاثة من القطاعات الامنية الجديدة – الاقتصادي، البيئي والاجتماعي- ذات بعد جهوي، وبالتالي كيف يتم علاج ذلك في إطار مجمعات أمنية متعددة القطاعات؟.

من خلال ذلك فإن هندسة الامن الإقليمي تنطلق من فكرة تشكيل مركبات أمنية إقليمية لمواجهة تهديدات سياسية وعسكرية لكن أيضا اقتصادية، مجتمعية وبيئية تتعدى أثارها حدود الدولة الواحدة وتصبح ضمن الشواغل الأمنية لدول الإقليم ككل.

وقد انطلقت مدرسة كوبنهاغن في معرض حديثها عن المركب الأمني متعدد القطاعات من الإفتراضات التالية:

- إن المنطق الأساسي لنظرية المركب الأمني الاقليمي متجذر في حقيقة أن جميع الدول في النظام الدولي منخرطة في الأن ذاته في شبكات إقليمية من الترابط الأمني.
- إن معظم التهديدات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية تنتقل بسهولة اكبر في فترة قصيرة وفي مساحة قصيرة أكثر من المسافات والمساحات الطويلة- العامل الجغرافي-
- النظام الدولي الفوضوي المتنوع جغرافيا، هو نظام لمجموعات دول مقرها إقليمي والتي تسمى بمركبات الأمن الاقليمي.

- مركب الأمن الإقليمي يسعى إلى حماية الترابط الاكثر كثافة بشكل ملحوظ بين الدول داخل المركب اكثر من الدول خارج هذا المركب.
- المركبات الأمنية الإقليمية تركز على الكثافة النسبية لتشكيل انماط إقليمية مميزة من أشكال الترابط المعقد في قطاعات الأمن الخمسة المذكورة سلفا.
- ترتفع درجات الاعتماد الأمني المتبادل بين وحدات الاقليم، وهذا بحكم العوامل التاريخية، الثقافية، المجتمعية والجغرافية.[1]

إلا أن ينبغي الإشارة ان هناك من الاسباب التي يمكن ان تؤدي إلى عدم نجاح المركب الأمني الإقليمي في أداء وظيفته منها:

1/ وجود القطبية داخل المركب الامني، إذ أن هيمنة دولة أو دولتين او حتى ثلاث دول على الغقليم تجعل من باقي الدول الأقل قوة وكأنها موظفة لديها، وهو ما يؤدي إلى بروز فكرة المكاسب النسبية وتتراجع ثقة الدول فيما بينها، خاصة اذا استعملت الدول المسيطرة على القطبية داخل الاقليم المركب الأمني لتحقيق مصالحها القومية على حساب مصلحة دول المركب.

2/ تراجع مستويات المأسسة داخل دول الاقليم، إذ أن الدول ضعيفة المأسسة غير موثوقة الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الممضاة والمصادق عليها بينها وبين دول المركب الأمني الاقليمي، كون أن سياسات الدول غير الممأسسة هي سياسات أشخاص وليس مؤسسات راسخة، وبالتالي بمجرد تغير القيادة داخل الدولة يتم إلغاء كل التزاماتها مع باقي الدول التي تشترك معها في تشكيل المركب الأمني الإقليمي.

3/ في حالة وجود قوة عظمى خارجية تسيطر على الاقليم من أجل تحقيق مصالحها ما يقف حائلا دون قدرة القوى الاقليمية المحلية على تشكيل المركب الأمني الاقليمي.[2]

---

[1] -بومليك نوال و تيغزة زهرة، مرجع سابق، ص470.

[2] - فخرالدين سلطاني وأخرون، مرجع سابق، ص07.

خاتمة: من خلال ما تم الاشارة إليه سلفا فإنه تظهر جليا أن هندسة الأمن الإقليمي من خلال مركب الامن الإقليمي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة إنطلقت من فكرة أن قطاعات الأمن داخل مركب الأمن الاقليمي هي ذات طبيعة بنيوية، أي هي من التراص والتساند إلى درجة أنه لا يمكن تناول قطاع بمعزل عن قطاع أخر، فقد أصبح من مقتضيات الأمن الإقليمي تحقيق الأمن السياسي والعسكري لكن أيضا الاقتصادي، المجتمعي والبيئي.

المراجع:

-محمد سمير عياد، مستويات تحليل النزاعات الدولية: دراسة مفاهيمية،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد09، العدد02، 2022، ص257.[1]

- فخرالدين سلطاني وأخرون، مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي، تر: زين العابدين بو البنان، مجلة الإدارة العامة والحوكمة، من الموقع الإلكتروني: chrome-extension://mciognngefdgcpelkogfllkbdonkbiia/ntp2.html/27/04/2024p01[1]

-فخر الدين سلطاني وأخرون، مرجع سابق، ص02.

-يمكن الإطلاع اكثر على الأساس المنطقي الذي اعتمدة **والتز** لتبرير اختياره مستوى التحليل النظمي كمرجعية للتحليل وذلك باستناده على نظريات الاقتصاد الجزئي ل**أدم سميث**، أنظر: كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر:مركز الخليج للأبحاث،ط1،مركز الخليج للأبحاث، الأمارات العربية المتحدة، 2004، ص ص55-56.

-فخرالدين سلطاني وأخرون، مرجع سابق، ص03.

- محمد حمشي، **مدرسة باريس للدراسات الأمنية وإشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية**، مجلة السياسة الدولية، المجلد53، العدد212، أفريل 2018، ص 174.

-محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام، القاهرة، 2001، ص19.

-المرجع نفسه، ص57.

-المرجع نفسه، ص24.

- محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص20.

-توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن نحو إطار جديد للتحليل**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد13، جويلية2018، ص180.

-بومليك نوال و تيغزة زهرة، **الهندسة الإقليمية للأمن: نظرية مركب الامن الإقليمي كمقاربة تفسيرية**، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد05، العدد02، 2021، ص 465.

-سليمان عبدالله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته-دراسة نظرية في المفاهيم والأطر**، المجلة العربية للعلوم السياسية، دع ن، د س ن،ص 10.

-بومليك نوال و تيغزة زهرة، مرجع سابق، ص470.

- فخرالدين سلطاني وأخرون، مرجع سابق، ص07.

د. جلال حدادي

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو

عنوان المداخلة: النظام الإقليمي وتحليل السياسة العالمية

<u>الملخص:</u>

تزايد الاهتمام بالدراسات الإقليمية مع انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تتم على المستوى الإقليمي خاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة؛ حيث أصبحت أغلب العلاقات والتفاعلات بين الدول تتم ضمن أطر إقليمية، وأصبح فهمها يتطلب استعمال مقاربات تحليلية مناسبة على غرار مقاربة " النظام الإقليمي". وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتناقش في محورين كيفية تحليل السياسة العالمية بواسطة استعمال هذه المقاربة.

تظهر نتائجها بأن النظام الإقليمي وحدة تحليل وسط بين الدولة والنظام الدولي، ولا يمكن فهم السياسة الخارجية للدول وكذلك السياسة العالمية بمعزل عن معرفة تأثير عوامل البيئة الإقليمية، كما لا يمكن فهم السياسة الإقليمية دون وضعها في سياقيها المحلي والعالمي، وهو ما اتضح من خلال دراسة تجربة الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: النظام الإقليمي، السياسة العالمية، الاتحاد الأوروبي.

مقدمة:

فرض انتشار ظاهرة الإقليمية الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إعادة النظر في المقاربات والمناهج والأدوات التحليلية المعتمدة من قبل الباحثين في العلاقات الدولية لفهم وتفسير السياسات المحلية والاقليمية والعالمية. إن بروز كتل اقتصادية فاعلة في أجزاء مختلفة من العالم مثل الاتحاد الأوروبي وغيرها من الترتيبات الإقليمية يؤكد ضرورة اعتماد ما يعرف بـ "النظام الإقليمي أو النظم الإقليمية " كمقاربة أو كمنهجية تحليلية متوسطة بين تحليل النظام الدولي أو العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول القومية لفهم التفاعلات التي تتم داخل هذه النظم ومقارنتها مع بعضها، إضافة إلى إبراز مدى تأثيرها على السياسات الوطنية للدول وعلى النظام الدولي أو العالمي وكذلك تأثرها بهما. وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة لتبحث في إشكالية تتمحور حول السؤال التالي: **كيف يمكن توظيف مقاربة النظام الإقليمي لتحليل السياسة العالمية؟**

المحور الأول: النظام الإقليمي كمقاربة لتحليل السياسة العالمية

أولا–مفهوم النظام الإقليمي:

يشير مفهوم النظام أو النسق عموما إلى مجموعة من الأجزاء أو الوحدات التي ترتبط وتتفاعل مع بعضها وتكون كيانا موحدا ذات طبيعة خاصة ومستقلة وخصائص متميزة عن غيرها من الوحدات الأخرى؛ إذ أن أي تغير في جزء سوف يؤثر في بقية الأجزاء، وبالتالي في النظام نفسه الذي يمثل الكل[1]، وعليه فإن المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل، كما يقول أناتول رابوبورت، هو ما يمكن تسميته بالنظام[2].

---

[1] – عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: طاكسيج كوم، 2011، ص 253.

[2] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ترجمة وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 100.

لكل نظام حدود تفصله عن النظم الأخرى، وله بنية خاصة يتعامل معها، كما أن لكل نظام مدخلاته ومخرجاته[1]، وربما تكون مخرجات نظام معين هي مدخلات لنظام آخر يترابط معه[2].

إذا اعتبرنا أن الدولة تمثل نظاما فمعنى ذلك أنها تتكون من مجموعة أنظمة فرعية مترابطة ومتفاعلة فيما بينها (النظام السياسي، النظام الاقتصادي، النظام القيمي...) وأي خلل يحدث في هذه الأنظمة الفرعية سوف يؤثر على وظيفة الدولة، فإذا افترضنا أن النظام الاقتصادي قد حقق فائضا معتبرا في الدخل القومي، فإن هذا التحسن سوف يساعد النظام السياسي على الاستقرار وتعزيز قدرته على إعادة توزيع موارده على النظم الأخرى، ومجموع هذه التغيرات التي حدثت على الأنظمة الفرعية التي تؤثر بدورها على وظيفة الدولة في النظام العالمي، وهكذا دواليك[3].

بعد تعريف مفهوم النظام بشكل عام، سيتم فيما يلي تبيان ما المقصود بالنظام الإقليمي؟

تجدر الإشارة بداية بأن مفهوم النظام الإقليمي بمعناه العلمي وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية إذا كان حديثا نسبيا، فإن جذوره الفكرية قديمة ويمكن إرجاعها إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية أولهما الإقليمية وثانيهما مدرسة التكامل[4]، وإلى جانب هذين المصدرين الفكريين ساهمت العديد من الأحداث، خاصة في إطار الحرب الباردة وتطورات مراحل الصراع بين القطبين الأمريكي والسوفيتي، في تغذية الاتجاه الإقليمي في دراسة العلاقات الدولية[5].

يعرف الباحثان في الدراسات الإقليمية لويس كانتوري وستيفن شيغل النظام الإقليمي على أنه: " **النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط**

---

[1] – عمار بن سلطان، المرجع السابق الذكر، ص 256.

[2] – جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، المرجع السابق الذكر، ص 100.

[3] – عمار بن سلطان، المرجع السابق الذكر، ص 256.

[4] – محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص 30.

[5] - Sebastian Santander, **introduction générale : le régionalisme dans les relations internationales**, Revue Fédéralisme-Régionalisme, volume 11, n°1, 2011, pp 1-2.

إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام". [1]

أما الأستاذ محمد السعيد إدريس فيعرف النظام الإقليمي في كتابه الموسوم بـ " تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية" على أنه: " **نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين، كما أنه مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول"**[2]. فالنظام الإقليمي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز[3]. وفي هذا السياق يشير كل من باري بوزان وأول ويفر إلى فكرة مركب الأمن الإقليمي التي تدل على أن هنالك مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها الأمنية ارتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن الدول بمعزل عن أمون الدول الأخرى[4].

عموما هنالك مجموعة من المعايير تلقى قبولا من أغلب الباحثين لقيام وتعريف النظم الإقليمية وهي كالتالي[5]:

– وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام؛

– أن وحدات النظام تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك ديناميتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي ونفوذ الدول الكبرى؛

---

[1] – ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص57.

[2] – محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص 15.

[3] – نفس المرجع، ص 19.

[4] - Barry Buzan and Ole Waever, **the Structure of International Security**, Cambridge University Press, 2003, p 20.

[5]– محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص 25.

– أن النظام يتعلق بمنطقة جغرافية معينة؛

– وجود تجاور أو تقارب جغرافي بين وحدات النظام؛

– وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وإلى جانب هذه المعايير المشتركة فإن هنالك اختلافات بين الباحثين بخصوص أولوية معايير أخرى منها:

– أن تتعامل وحدات النظام الإقليمي مع بعضها على أساس أنها تشكل فيما بينها نظاما إقليميا مميزا، وأن يكون هناك إدراك دولي بوجود النظام وخصوصياته وأن يتم التعامل معه على هذا الأساس؛

– وجود هوية إقليمية تجمع وحدات النظام.

ثانيا–متغيرات النظام الإقليمي ومميزات توظيفه في تحليل السياسة العالمية:

1–المتغيرات الرئيسة للنظام الإقليمي:

تكشف دراسة مختلف النظم الإقليمية، أنها تشتمل على خمسة متغيرات رئيسة هي:

– **وحدات النظام:** كل نظام إقليمي يشتمل على مجموعة من الفواعل وتسمى وحدات النظام (الدولة، منظمات دولية، شركات متعددة الجنسيات...)

– **التفاعل بين وحدات النظام:** تجري عملية التفاعل بين وحداته في صورة نماذج سلوكية، تتمثل في الاتصالات، العلاقات الدبلوماسية، المبادلات التجارية، العنف، الحرب، وأن هذه التفاعلات – التعاونية أو الصراعية–تحكمها مجموعة من القواعد، يمكن أن تكون محددة وواضحة أو ضمنية أو عرفية.

– **البيئة الإقليمية:** وهي الحيز المكاني الذي تجري عملية التفاعل بين وحدات النظام الإقليمي، وتشمل هذه البيئة على كافة العوامل المحددة لعملية التفاعل، والتي يفترض على النظام الإقليمي التفاعل معها والتكيف مع مطالبها[1].

– **حدود النظام:** ويقصد بها تلك الخطوط التي تفصل بين التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام والبيئة التي تحيط بهذا النظام.

– **هيكل النظام:** ويقصد به خصائص ومكونات القوة والنفوذ داخل النظام، وخصائص العلاقات القائمة بين وحدات النظام، فكل نظام إقليمي يتضمن أقطاب رئيسية فيه لها من إمكانيات القوة التي تسمح لها بتحديد أنماط التفاعل بين وحداته[2].

2-مميزات توظيف النظام الإقليمي في تحليل السياسة العالمية:

لخص كل من كانتوري وشبيجل أهم مميزات استخدام النظام الإقليمي كمنهاجية لتحليل العلاقات الدولية في النقاط التالية[3]:

– أنه يساهم في تعميق تحليل العلاقات الدولية ودراستها من خلال تقديمه وحدة تحليل متوسطة بين مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي. فبدلا من التعامل مع 150 أو 170 وحدة تحليل (دولة) يمكن التركيز فقط على 15 وحدة تحليل إقليمية.

– أنه يصحح رؤى بعض الباحثين ورجال السياسة الذين يتعاملون مع مختلف التطورات الدولية من منظور النظام المسيطر، ومن ثم يقدمون أحكاما خاطئة لتجاهلهم لعوامل مهمة في التحليل تتعلق بطبيعة وخصوصيات الحدث، أو الظاهرة السياسية، وبالذات خصوصياتها الإقليمية. فكثير

---

[1] – عمار بن سلطان، المرجع السابق الذكر، ص 264.

[2] – نفس المرجع، ص 265.

[3] – محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص 20.

من الأحداث قد لا يكون للقوى العظمى سوى دور ثانوي أو محدود في تفاعلاتها، لأنها قد تكون من نتاج عوامل إقليمية.

– يساعد الخبراء والمتخصصين في الأقاليم أو المناطق على توسيع مجال دراستهم لتشمل الخصائص والسمات المشتركة بين دول ذلك الإقليم، وفي الوقت نفسه يساعد المهتمين بالشؤون الدولية، على تحديد الخصائص الفريدة للأقاليم المختلفة.

– يساعد من خلال تحليل العوامل المسيطرة داخل النظم الفرعية وداخل الدول أعضاء تلك النظم على تقديم فهم واسع بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف أجزاء النظام الدولي، كما يساعد في الوقت نفسه على فهم سلوك كل دولة داخل المستويات المختلفة للنظام.

– يساعد من خلال الدراسات المقارنة بين النظم الإقليمية لمناطق مختلفة (تحليل أفقي للأقاليم) على فهم الخصائص المميزة لكل من هذه الأقاليم، وتفاعلاتها السياسية، كما يمكن من خلال الدراسة المقارنة لأنظمة فرعية للإقليم نفسه، ولكن على مدى فترات تاريخية مختلفة (تحليل رأسي للإقليم) فهم خلفيات التطورات والتفاعلات السياسية داخل ذلك الإقليم.

– يساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، وبالذات العلاقة بين النظام المسيطر (قيادة النظام) وبين أي من الأقاليم الدولية، وذلك لفهم حدود الاختراق والتبعية وأسباب تباين درجة ومستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم، ومن ثم فهم أسباب التبعية وشروطها[1].

ثالثا–النظام الإقليمي كوحدة تحليل متوسطة بين الدولة والنظام العالمي:

يمكن التعامل مع النظام الإقليمي من منظورين، بحكم وسطيته بين النظام الدولي من ناحية والدول القومية من ناحية أخرى. فهو وفقا للمنظور الأول نظام فرعي أو تابع للنظام الدولي، أي أنه يتفرع عن هذا الأخير. وهو وفقا للمنظور الثاني نظام إقليمي، على أساس أنه تجميع لدول

[1] – محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص 21.

متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي من ناحية إلى عدة نظم فرعية، وهو من ناحية أخرى تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز[1].

إضافة إلى ما سبق، يوجد من يستخدم مصطلح النظام الفرعي الإقليمي من باب التأكيد للجمع بين الصفتين: كونه فرعيا عن النظام الدولي وكونه إقليميا يضم مجموعة دول تنتمي إلى إقليم معين بينها من الخصائص والتفاعلات ما يميزها عن أي مجموعة إقليمية أخرى، لكن، وفي الوقت نفسه، هناك من يستخدم مصطلح النظام الفرعي الإقليمي للدلالة على نظام فرعي من النظام الإقليمي كمرحلة أخرى من التفكيك ولكن تفكيك النظام الإقليمي هذه المرة يكون إلى عدد من النظم الإقليمية الفرعية لكل منها تمايزه داخل النظام الإقليمي نفسه[2].

إن استقلالية كل دولة ضمن النظام الإقليمي نسبية وليست مطلقة؛ لأنه مهما حاولت أي دولة من الدول المتقاربة جغرافيا التأكيد على استقلاليتها فإنها عادة ما تصطدم بالضوابط والقواعد الإقليمية الحاكمة المعلنة منها والمستترة[3]، وهو ما يتضح في إطار تجربة النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي.

المحور الثاني: توظيف مقاربة النظام الإقليمي في تحليل تجربة الاتحاد الأوروبي

أولا–الاتحاد الأوروبي كنظام إقليمي:

تعتبر تجربة التكامل والوحدة في أوروبا من أهم وأنجح تجارب التكامل الإقليمي، وأغناها بالدروس المستفادة؛ وذلك لتأكيدها على أن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة، هو أمر ممكن، بشرط توافر

---

[1]– محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص 21.

[2] – نفس المرجع، ص 23.

[3] – نفس المرجع.

ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة، وابتكار أدوات وتقنيات وآليات تسمح بمواجهة عوامل وظروف التنافر وعدم التجانس، والتي كانت قد أفشلت الكثير من محاولات التكامل والاندماج الإقليمي في العديد من مناطق العالم، سواء التي سبقت التجربة الأوروبية أو التي جاءت بعدها[1].

أدت الأوضاع التي خلفتها الحرب العالمية الثانية دورا ملحوظا في دفع الدول الأوروبية إلى إيجاد مخرج للأوضاع المزرية التي كانت تعيشها، ووضع استراتيجية مناسبة للحد من الخلاف والنزاع وتجنب حدوث حروب أخرى شاملة ومدمرة في القارة الأوروبية، كما أدى التقسيم الجديد للعالم آنذاك إلى معسكرين بارزين دورا لا يقل أهمية في تغيير النظرة والتصور الأوروبي تجاه كل من البيئتين الداخلية والخارجية[2].

ظهرت في هذا السياق عدة محاولات لتوحيد أوروبا على الطريقة الدستورية، لكن الواقع العملي عرف تنامي وتصاعد النزعة القومية التي شكلت العائق الأساسي لأية محاولات وحدوية أوروبية نابعة من الإرادة السياسية للحكومات والدول الأعضاء في تلك الفترة من التاريخ الأوروبي.

تغيرت في خضم هذه الأوضاع والتناقضات نظرة الأوروبيين نحو المجهود التكاملي؛ إذ أضحى من الضروري الاعتماد على المنهج الوظيفي المرحلي لبناء أوروبا موحدة، وهذا المنهج الجديد الاقتصادي في أسسه، السياسي في أهدافه البعيدة المدى، لم يستدعي بالضرورة تنازل الدول الأعضاء عن كافة أشكال سيادتها ودعائم شخصيتها القومية[3].

---

[1] – مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 5.

[2] – حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الدولية**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008، ص 79.

[3] – نفس المرجع.

وقد مكن اتباع هذا المنهج انشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، التي أنشئت بهدف إدارة المعونة الاقتصادية الأمريكية الموجهة لإعادة بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية في أوروبا، ثم تلاها في سنة 1951م انشاء الجماعة الأوروبية للصلب والفحم، التي اعتبرها جل منظري الوظيفية الجديدة النواة الأولى للتجربة التكاملية في أوروبا الغربية، وكان نجاح هذه الهيئة في أداء وظيفتها بمثابة الدافع الرئيس للمضي قدما إلى الأمام في ميدان التعاون بين الدول الأوروبية وابرام اتفاقية روما سنة 1957م الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية[1].

إن اتباع هذا النهج التكاملي الوظيفي مكن من بناء ما أصبح يعرف بالاتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته 27 دولة، بعدما كانت 28 دولة قبل انسحاب بريطانيا رسميا في 31 جانفي 2020م، بعد عضوية دامت نحو 50 عاما[2]، ورغم خروج هذه الدولة تبقى التجربة التكاملية الأوروبية كأنموذج مرجعي لإنجاح أي عملية تكاملية،[3] كما أن هذا الاتحاد لا يزال يشكل نظاما إقليميا متميزا، سواء داخليا في إطار العلاقات البينية لدوله أو خارجيا في إطار علاقته بالبيئة الخارجية، أي بالدول والأنظمة الإقليمية الأخرى، وحتى بالنظام الدولي.

ثانيا-علاقة الدولة/الدول بالاتحاد:

ما يميز الاتحاد، هي طبيعة العلاقة بينه وبين الدول الأعضاء فيه، والتي تختلف عن تلك التي تحكم المنظمات الدولية التقليدية والدول الأعضاء فيها، من زوايا عدة؛ فقد نجح الاتحاد الأوروبي في العثور على صيغة توفق بين سمتين أو خاصيتين متعارضتين تقوم عليهما العلاقات بين الدول، وهما: الصيغة الأولى؛ خاصية السيادة، التي تخول الدول الصغيرة قبل الكبيرة حق المطالبة بأن تعامل على قدم المساواة وأن تكون لها الحقوق نفسها وعليها الواجبات نفسها. والصيغة الثانية،

---

[1] – نفس المرجع، ص ص 79-80.

[2] – توفيق بوستي، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات**. المجلد 05، العدد 02، الناقد للدراسات السياسية، 2021/10/29، ص 35. (34-54)

[3] – حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 581.

هي عدم المساواة الفعلية بين قدرات وإمكانات الدول، وتنعكس نفسها في حرص الدول الكبيرة على التمتع بمزايا ومراكز قانونية تتناسب مع قدراتها وإمكاناتها الحقيقية. وقد جرت عملية التوفيق تلك باستخدام عدد من التقنيات والآليات المستحدثة والمبتكرة.

قبلت الدول الأعضاء مبدأ التناسب بين أوزانها التصويتية وأوزانها الفعلية، مما يعني الإقرار بعدم المساواة بين هذه الدول في بلورة وصنع السياسات المشتركة. ومن ناحية أخرى، فقد قبلت هذه الدول الأخذ بمبدأ التمييز بين الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات حسب نوعية الموضوعات المطروحة للتصويت واشتراط الإجماع بالنسبة إلى القرارات التي تتعلق بالسيادة[1] ومراكز الدولة، مما يعني الإقرار بمبدأ المساواة بين الجميع في الأمور الحيوية. وبالتالي تكون الدول الأعضاء قد قبلت أن تتنازل عن جزء من سيادتها أو صلاحياتها أو اختصاصها لصالح المؤسسات الاتحادية في قضايا معينة، بينما تحتفظ لنفسها بكامل سيادتها في قضايا أخرى، مع الإيمان والتسليم في الوقت نفسه بضرورة التوسع والنقل التدريجي للصلاحيات من نطاق السيادة الفردية للدول إلى نطاق العمل التكاملي أو الاندماجي الذي تمارسه المؤسسات المشتركة للاتحاد، وذلك بطريقة منظمة ومدروسة. وتعكس البنية المؤسسية للاتحاد التباين في المراكز القانونية للدول الأعضاء، وكذلك في عمليات صنع القرار وآليات التصويت[2].

إن التوجه الاتحادي لم يتخذ موقفا معاديا لما هو قطري يتهم القطرية بأنها عقبة في وجه التجمع الإقليمي، على الرغم من أن القوة الدافعة باتجاه التكامل الأوروبي كانت الرغبة في بلوغ مرحلة إقامة دولة اتحادية تذوب في نطاقها الكيانات القطرية؛ فقرار الالتحاق بالتجمع الإقليمي بني أساسا على تقديرات الأقطار لمصالحها الذاتية، والتي تتفاوت فيم بينها، كما تغيرت مع الزمن، وعلى الشعور بتوافق الأهداف التي سيطرت عليها الرغبة في تحقيق السلام والرخاء[3].

---

[1] – مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق الذكر، ص 31.

[2] – نفس المرجع، ص 32.

[3] – نفس المرجع، ص 53.

ما يميز التجربة الأوروبية أيضا هي عملية التوازن بين البعدين الإقليمي والقطري؛ لقد راعى بنيان التجمع التكاملي التوازن بينهما وتطويره عبر الزمن. ومع توسع العضوية، في البداية كانت معظم القرارات تتخذ بالإجماع، مما أكسب الأقطار ممثلة بالمجلس قوة كبيرة، ولكن صعوبة تحقيق الإجماع في كل الشؤون تطلب تعديل أساليب العمل حتى لا تصاب الجماعة بالشلل[1].

وقد لعب المجلس الأوروبي (يتكون من رؤساء الدول والحكومات) دورا هاما في إيجاد حلول لعدة مشاكل استعصت على الوزراء، وكذلك اللجوء إلى الحوار حول القضايا الخلافية حتى بلوغ نقاط اتفاق قبل القيام باتخاذ قرار بخصوصها. ومع تقدم السير في التكامل، فقد أمكن نقل عدد متزايد من موضوعات القرارات من النطاق القطري إلى النطاق الجماعي. مما فتح الطريق أمام إمكانية أن يتجاوز التكامل نطاق العلاقات الاقتصادية إلى مجالي السياسة الداخلية والخارجية[2]. ومع كل ذلك، فإن الاقتراب من الوحدة الاقتصادية لم يجعل الدول تندفع نحو وحدة سياسية، فاكتفت بعمل مشترك تحافظ فيه على سيادتها القطرية. إن الاتحاد الأوروبي كيان في حالة تطور وتحول مستمرين، وإن نظامه السياسي والقانوني ما زال في طور التشكيل، فلم تتحدد ملامحه النهائية بعد[3].

ثالثا-علاقة الاتحاد بالسياسة الإقليمية والعالمية:

قبل تبيان علاقة الاتحاد الأوروبي بالسياسة الإقليمية والعالمية فإن السؤال الذي يطرح هو: هل العضوية في الاتحاد الأوروبي أنهت السياسات الخارجية القومية للدول الأعضاء في سياسة خارجية واحدة ؟

تجدر الإشارة إلى أن أول انطلاقة حقيقية للسياسة الخارجية الأوروبية كانت مع معاهدة ماستريخت (1992م) التي أفضت إلى إنشاء ما أطلق عليه بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. لقد كانت

---

[1] – نفس المرجع، ص ص55-56.

[2] – نفس المرجع، ص 56.

[3] – نفس المرجع، ص 58.

هذه السياسة كاستجابة أولى للسياق الإقليمي والدولي الجديد الذي عرفته مرحلة ما بعد الحرب الباردة. شجعت في خضم هذا السياق بعض الدول الأوروبية (فرنسا، ألمانيا..) بناء بعد خارجي مستقل وفعال لدور الاتحاد الذي لا يجب أن يبقى محصورا في الجانب الاقتصادي، بل يجب أن يمتد دوره إلى الجانب السياسي[1] .

ترجمت هذه الإرادة في محتوى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة(PESC)، وأيضا في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD). لكن بالمقابل، أضعف هذا المشروع تردد بعض البلدان الأوروبية بسبب قلقها حول فقدان جزء من سيادتها الوطنية[2]؛ إذ لم تستطيع تجاوز نظرتها الوطنية الضيقة لمواجهة تحديات السياق الدولي والعالمي الجديد، على غرار بريطانيا التي خرجت من الاتحاد في 31 ديسمبر 2020م، والتي كانت عضوا فيه منذ عام 1973م، وذلك بعد استفتاء شعبي جرى في جوان 2016م، صوت خلاله 52 بالمائة من البريطانيين لمصلحة قرار خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي.

عموما لقد حاولت دول الاتحاد الأوربي صياغة استراتيجية للتفاعل مع البيئتين الإقليمية والدولية، فعلى المستوى الإقليمي شملت هذه الاستراتيجية عدة مناطق: أولا، منطقة أوروبا الوسطى والشرقية: كان الهدف منها تحضير هذه الدول لإدماجها في الاتحاد على المدى المتوسط؛ ثانيا، دول البلقان: تجلت كذلك في محاولة دمجها ولكن على المدى البعيد خاصة بعد الأزمات والنزاعات الداخلية التي عرفتها هذه البلدان؛ ثالثا، روسيا، بالنسبة لهذه الأخيرة سعى الاتحاد إلى ربط علاقات اقتصادية وطاقوية معها مع محاولة دفعها إلى إحداث إصلاحات سياسية واجتماعية بنيوية لإلحاقها بالمنظومة الغربية؛ رابعا، دول جنوب وشرق المتوسط، اعتمدت دول الاتحاد الأوربي عدة سياسات شملت دول هذه المنطقة على غرار الشراكة الأورو متوسطية 1995م، السياسة الأوربية للجوار 2004م، الاتحاد من أجل المتوسط 2008م..هدفت دول الاتحاد من

---

[1] - Alessia Biava, **« l'Union européenne, acteur global ? Potentialités et limites de la PESC et de la PESD »,** Institut européen de l'Universtité de Genève, euryopa, vol 31, 2005, p 1.

[2] - Alessia Biava, Op cit, p2.

خلال هذه السياسات أساسا إلى حماية أمنها من التهديدات الأمنية التي تكون مصدرها هذه المنطقة وكذلك لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية[1].

أما فيما يخص تفاعل الاتحاد الأوروبي مع السياسة العالمية، فالسؤال الذي يطرح هو هل يمكن للاتحاد أن يؤدي دور الفاعل في النظام الدولي أو العالمي؟ أو بعبارة أخرى هل الاتحاد أصبح قادرا على إدارة النزاعات على المستويين البعيد والقصير في العالم ككل؟ كثير من النزاعات الدولية تبين محدودية دور الاتحاد الأوروبي مقارنة بالفاعليين الآخرين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلا تبين الأزمة اليوغوسلافية (1991-2001) باعتبارها أول نزاع مسلح لعصر ما بعد الحرب الباردة الذي تم داخل إقليم دولة أوروبية والذي راح ضحيته ما يزيد عن 140000 شخص وترتب عنه تفكك هذه الدولة إلى مجموعة من الدول الجديدة هي: " البوسنة والهرسك، كرواتيا، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، صربيا، سلوفينيا، مدى إخفاق الاتحاد في إدارة هذه الأزمة مما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومن بعدها المجتمع الدولي[2].

كذلك حدثت نزاعات عديدة في مناطق مختلفة من العالم لم يكن للاتحاد الأوروبي دورا فعالا في إدارتها على غرار الغزو الأمريكي للعراق 2003م، الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة، الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023م، الحرب الروسية الأوكرانية الحالية...

يتعرض الاتحاد الأوروبي في الفترة الراهنة للعديد من التحديات التي ساهمت في تراجع مكانته على مستوى النظم الإقليمية وعلى مستوى النظام الدولي، مقارنة بوقت سابق من منطلق بروز قوى إقليمية ودولية جديدة وتعزيز قوى أخرى لمكانتها داخل أنساق هذه النظم، وما ساهم في تراجع مكانة الاتحاد الأوروبي كذلك هو التحديات الداخلية التي واجهته كالأزمة الاقتصادية الأخيرة (2008)، انفصال أحد أعضائه البارزين بريطانيا، ظهور بعض الحركات الانفصالية في داخل

---

[1] - Ibid, p p 59-61.
[2] - Ibid, p 19.

بعض بلدانه على غرار اسبانيا وإسكتلندا، علو نبرة القومية لدى أحزاب اليمين الفرنسي واليوناني، التذكير بالتمايز الثقافي والمذهبي في شرق أوروبا[1]...

خاتمة:

توصلت في الأخير هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

– النظام الإقليمي وحدة تحليل وسط بين الدول القومية والنظام الدولي؛ فلا يمكن مثلا فهم السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي بمعزل عن معرفة تأثير عوامل البيئة المجاورة والتفاعلات الداخلية والدولية؛

– السياسة العالمية تؤثر في السياسات الإقليمية والعكس صحيح، وهو ما تجلى واضحا من خلال دراسة النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي؛

– تمكن مقاربة تحليل النظام الإقليمي من التخصص في دراسة المناطق ومقارنة العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، ولماذا تتمايز هذه العلاقات بين الأقاليم، ولماذا تختلف داخل الإقليم الواحد بين مرحلة تاريخية وأخرى؟

– إن اعتماد مقاربة النظام الإقليمي في تحليل السياسة العالمية سيعمق التحليل ويجعله دقيقا وشاملا، خاصة وأن هنالك أحداث وظواهر كثيرة لا يمكن رد أسباها إلى المستوى الدولي، بل هي نتاج لعوامل إقليمية أو ما دون إقليمية.

---

[1] – إكرام بخوش، " **تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية**"، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص ص 640-641.

قائمة المراجع:

أولا–باللغة العربية:

– إدريس محمد السعيد، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، مصر: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001.

– المبيضين مخلد عبيد، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

– بخوش إكرام، " **تأثير التحديات الداخلية للاتحاد الأوروبي على تراجع مكانته الدولية**"، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023.

– بن سلطان عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**. الجزائر: طاكسيج كوم، 2011.

– بوستي توفيق، **خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: قراءة في الأسباب والتداعيات**. المجلد 05، العدد 02، الناقد للدراسات السياسية، 2021/10/29.

– بوقارة حسين، **التكامل في العلاقات الدولية، سلسلة الدراسات الدولية**. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2008.

– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، ترجمة وليد عبد الحي، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

– دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، ترجمة وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر.

– نافعة حسن، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

– يوسف حتى ناصيف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

ثانيا–باللغة الأجنبية:

Alessia, **« l'Union européenne, acteur global ? Potentialités et limites de la PESC et de la PESD »,** Institut européen de l'Universtité de Genève, euryopa, vol 31, 2005.

– Buzan Barry and Waever Ole, **the Structure of International Security**, Cambridge University Press, 2003.

– Santander Sebastian, **introduction générale : le régionalisme dans les relations internationales**, Revue Fédéralisme–Régionalisme, volume 11, n°1, 2011.

الاسم الكامل: ملاح نصيرة

الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة ا

الهيئة المستخدمة: جامعة امحمد بوقرة –بومراس قسم العلوم السياسية بومرداس

العنوان الالكتروني n.mellah@univ-dbkm.dz

محور المشاركة : المحور الرابع

عنوان المداخلة: حدود تأثير منظمة شنغهاي للتعاون

الملخص

عرفت القارة الأسيوية العديد من التجارب الإقليمية لإرساء التعاون الإقليمي الأسيوي إلا أن منظمة شنغهاي للتعاون تعد من أهم الترتيبات الإقليمية التي استطاعت ضبط الأدوار الأمنية ومراقبتها بعيدا عن الدور الأمريكي هذا فضلا عن التعاون الاقتصادي وتنشيط التجارة الإقليمية

Summary

The Asian continent has known many regional experiences in establishing Asian regional cooperation, but the Shanghai Cooperation Organization is considered one of the most important regional arrangements that was able to control and monitor security roles apart from the American role, in addition to economic cooperation and stimulating regional trade.

الكلمات المفتاحية: منظمة شنغهاي ;التعاون العسكري; الحوار الأمني ; الإقليمية الاقتصادية

مقدمة:

تعد منظمة شنغهاي كتلة سياسة وأمنية ذات ثقل في المحيط الأسيوي تم تأسيسها من طرف الصين وروسيا سنة 2001 وهناك من يصفه ب حلف ناتو الشرق بالنظر إلى مستوى التعاون العسكري الذي وصلت إليه الدول الأعضاء خاصة بعد انضمام الهند وإيران ويعد التعاون الأمني هو القاعدة الأساسية لتأسيسها خاصة لمكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة بكل أشكالها وتعزيز امن المعلومات ومع ذلك عملت المنظمة على تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري وزيادة التنسيق الأمني بالنظر إلى حجم المناورات العسكرية بالإضافة إلى حسن الجوار وزرع عامل الثقة بين دول الأعضاء للحد من النفوذ الأمريكي وإعادة التأسيس لتوازنات جديدة في المنطقة في تحالف اورواسيوي بعيدا عن إشراف أمريكا والقوى الأوربية والعمل على مواجهة التكتلات الاقتصادية في ظل نظام دولي يتجه نحو التعددية غير أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه أداء المنظمة جعلت من دورها نحو العالمية يتأخر كثيرا ومما نطرح الإشكالية الآتية فيما تكمن حدود التأثير لمنظمة شنغهاي للتعاون ! هل من شان المنظمة التأسيس لتوازنات وشراكات جديدة مناوئة لتوجهات الغرب؟

وللإجابة على الأسئلة التالية تم تبني المحاور الآتية

1-نشأة وتطور منظمة شنغهاي للتعاون

2- أهمية المنظمة

3-الدور الإقليمي للمنظمة

4- التحديات التي تواجه أداء منظمة شنغهاي للتعاون

أولا – منظمة شنغهاي للتعاون: النشاة والتطور

منظمة شنغهاي للتعاون هي تحالف صاعد من قلب آسيا، يضم حوالي نصف سكان العالم وتمتلك أكثر من 40 مليون كلم^2.من مساحة الكرة الأرضية، يضم التكتل الصين روسيا كازاخستان قرغيستان طاجاكستان وبعدا انضمت كل من أوزبكستان الهند باكستان إيران مايعني أنها تضم نصف سكان العالم.

حيث إنّ انهيار الاتحاد السوفييتي والمشاكل الداخلية التي واجهتها روسيا والدول التي انفصلت عن هذا الاتحاد توجهت محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو مد نفوذها وتأثيرها إلى هذه المنطقة، لكن الصين وروسيا بعد تطبيع العلاقات الثنائية مطلع التسعينات أخذت تنسّقان الجهود للحدّ من النفوذ الأمريكي والغربي على مناطق نفوذهما في منطقة آسيا الوسطى خاصة بعد ان وضعت إدارة بيل كلينتون ثقلها الاقتصادي والأمني في المنطقة وشكّلت اتفاقية شنغهاي الموقعة يوم 26 نيسان في عام 1996 النواة الأولى لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO)يوم 15 حزيران من عام 2001.[1]

ونشأت هذه المنظمة من آلية شنغهاي الخماسية والتي قامت ونمت من محاولة الصين وروسيا وكازخستان وقيرغستان وطاجكستان لتقوية وبناء الثقة ونزع سلاح المناطق الحدودية في 1996 و1997، وتعاقبت اجتماعات رؤساء هذه الدول في شنغهاي وموسكو وقاموا بالتوقيع على معاهدة تعميق الثقة العسكرية في المناطق الحدودية وخفض القوات المسلحة في هذه المناطق.

وتتابعت اجتماعات هذه الدول سنويا في إحدى عواصمها بالتوالي في سنة 1997 في ألماتا (كازخستان) والعام 1999 عقد الاجتماع في بشكيك (قيرغستان)، والعام 2000 في روتشيه (طاجكستان)، وعندما عقد الاجتماع السنوي عام 2001 في شنغهاي من جديد انضمت

[1]– ماهر بن إبراهيم القصير، ، المشروع الأورواسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب)، دار الفكر العربي، القاهرة، 2014، ص 165.

دولة أوزبكستان إلى الاتفاقية عندما أعلن الزعماء الست لهذه الدول ولادة منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وذلك في 15 حزيران سنة 2001.[2]

وفي جويلية 2002 التقى رؤساء الدول الأعضاء في سان بيطرسبرج وقّعوا ميثاق المنظمة الذي اشتمل على أغراض المنظمة ومبادئها وهيكلتها وصيغة العمل والتوجه التعاوني والعلاقات الخارجية ليعلن عن البداية الفعلية لهذه المنظمة بالمعنى القانوني الدولي. ودخل الميثاق حيز التنفيذ في سبتمبر 2003 وفي 2005خلال القمة في إستانا التي شاركا فيها ممثلين من الهند وإيران ومنغوليا وباكستان وفي 2007 عقدت اجتماعات منظمة للمسؤوليين الأمنيين والعسكريين و العديد من المشاريع في مجال الطاقة والاستثمارات والاتصالات وفي اجتماع طشقند 2015 تم قبول الهند وباكستان وفي سبتمبر 2021 وافق الأعضاء على قبول عضوية إيران ورات طهران في انضمامه حدثا هاما كون المنظمة نادي للقوى الأسيوية فقط ويقدم مزيدا من الفرص الاقتصادية والإستراتجية في ظل العقوبات الغربية المفروضة عليها ومنذ 2021 وصلت قيمة التبادلات التجارية بين إيران والمنظمة نحو 37 مليار دولاراي نحو ثلث حجم تجارتها لتصبح بذلك إيران العضو التاسع وكان لعضوية إيران في المنظمة انعكاسها فقد استطاعت بكين في ديسمبر 2022 بالتوسط في تهدئة الخلاف السعودي الإيراني بعد أزمة اليمن وأثبتت بكين أنّ لها ثقل دبلوماسي واقتصادي أساسي في منظمة شنغهاي علما ان بعض دول الخليج انضمت إليها كشركاء حوار

ويوضح الشكل الأتي التسع دول أعضاء في المنظمة

[2]– ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص 165.

الدول الأعضاء 09	الدول المراقبة 03	شركاء الحوار 14
الصين	افغنستان	ارمينيا
روسيا	منغوليا	اذربيجان
كازاخستان	بيلا روسيا	كمبوديا
قيرغستان		نيبال ميانمار
طاجاكستان		سريلانكا البحرين
اوزبكستان		تركيا المالديف
الهند		الكويت قطر مصر
باكستان ايران		سعودية امارات

وطبقا للميثاق فإن الأغراض الرئيسية لمنظمة شنغهاي للتعاون وهي تقوية الثقة المتبادلة وعلاقة حسن الجوار بين الدول الأعضاء وتطوير علاقات التعاون الفعّالة في الشؤون السياسية والاقتصادية والتجارية والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعلم والطاقة، والنقل وحماية البيئة ومجالات التعاون الأخرى، وتهدف أيضا من أجل الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار الإقليمي وتطوير إنشاء نظام سياسي واقتصادي دولي جديد يتّسم بالديمقراطية والرشاد والعدالة

لذا فإنشاء منظمة شنغهاي للتعاون ختام سلسلة المجهودات التي بذلتها الصين وروسيا بالأساس للتعامل مع القضايا الأمنية الجديدة خاصة قضية الإرهاب في شرق آسيا، وتسعى الدولتان إلى بناء نظام عالمي متعدد القطبية كردّ على الهيمنة الأمريكية التي تسعى للتموقع بقوة في مناطق النفوذ الحيوية لكل من روسيا والصين.

كما تتألّف منظمة شنغهاي من أربعة ضيوف

– ضيوف: منظمة دول الآسيان (ASEAN) وهي تضم عشرة دول تقع جنوب شرق آسيا، ومنظمة (CIS) كومنولث الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقا[3]، تركمانستان والأمم المتحدة

وتستمد منظمة شنغهاي للتعاون أهميتها من عاملين رئيسيين، الأول: هو طابعها الآسيوي الخالص، إذ تنتمي جميع دولها حتى الآن إلى القارة الآسيوية، والثاني: هو أن تضم في عضويتها عددا من القوى الآسيوية المهمة خاصة الصين والهند بالإضافة إلى روسيا وإيران، وكلها قوى اقتصادية ونووية وأطراف مؤثرة في تفاعلات الإقليمية والدولية وقد أدّى هذان العاملان إلى إثارة الكثير من الجدل حول الأهداف النهائية لتلك المنظمة، خاصة فيما يتعلّق بمستقبل النظام الدولي وما إذا كانت المنظمة تمثل محاولة لإعادة بناء حلف شرقي آسيوي ضد الغرب أم لا، ففي الوقت الذي لا يمكن التداخل بين أهداف تلك المنظمة وتأثراتها المتوقعة في النظام الدولي، إلا أن التمييز بينهما يظل مهما.[4]

وتجدر الإشارة إلى أنّ ميثاق المنظمة ينص على أنّ العضوية مفتوحة وليست حكرا على الدول الآسيوية أو أطراف معيّنة بذاتها، كما أنّ نية الدول الأعضاء هي تعزيز إجراءات الثقة بين الأعضاء وترسيم الحدود وزيادة الشفافية العسكرية بين أعضائها، خاصة أنها تشمل في عضويتها أطرافا مهمة كالهند، باكستان والصين، التي لها سجلا حافلا بالإرث التاريخي من العداوة والنزاعات الحدودية.

لكن الأهم أنّ منظمة شنغهاي للتعاون تسجل نفوذا متناميا لكلتا القوتين، وتؤثر في توجهات المنظمة وأعضائها، وهناك من المؤشرات والدلائل ما يؤكد ذلك بحيث سعى قادة دول المنظمة لإقناع الهند بالانضمام إليها (كعضو كامل) مع تحفظ الصين على ذلك قبل انضمامها فيما بعد.

---

[3]– ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص 167.

[4]– محمد فايز فرحات، هل العالم على أعتاب حقبة آسيوية، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، 2007 ، ص 137.

في الوقت الذي رفض الأعضاء فيه طلبا للولايات المتحدة الأمريكية بالانضمام في عام 2005 واكتفوا بعضوية مراقب إلى كل من إيران والهند وباكستان ومنغوليا، فالبعض يعتبر أنّ المنظمة تسعى لتشكل منافسا لحلف الناتو (على الرغم من نفي مؤسسيها)، أو إلى تشكيل حلف جديد على أنقاض حلف وارسو الذي سقط مع سقوط الاتحاد السوفييتي.[5]

ويتكوّن الهيكل المؤسسي لمنظمة شنغهاي للتعاون من آلية الاجتماعات والهيئات الدائمة وأعلى مستوى تنظيمي هو: مجلس رؤساء الدول، وهو الذي يحدد المجالات ذات الأولوية والتوجهات الأساسية للأنشطة ويحدد أجندة عمل المنظمة.

– مجلس رؤساء الحكومات: يتولى أساسا ميزانية المنظمة بعدد المسائل الأساسية للتعاون في مجالات محددة في إطار المنظمة خاصة في المجال الاقتصادي، ويعقد جلسات منتظمة مرة واحدة سنويا.

– مجلس وزراء الخارجية: مهامه الأساسية هي دراسة وحل القضايا الجارية الرئيسية في نشاط المنظمة، بما في ذلك الإعداد لاجتماعات مجلس رؤساء الدول وتنفيذ قراراته.

– مؤتمر رؤساء الوكالات، ومهمته دراسة وحل قضايا محددة للتعاون في مجالات متخصصة.

– مجلس التنسيق الوطني: وهو جهة تنسيق وهيئة لإدارة الأنشطة الرئيسية لمنظمة شنغهاي للتعاون، ويجتمع على الأقل ثلاث مرات سنويا.

– أما الأمانة: فهي الذراع التنفيذي، ومقرّها بكين، وبدأت عملها سنة 2004، وهي تقدّم العون التنظيمي والفني لأنشطة المنظمة، وتشارك في دراسة وتنفيذ وثائق المنظمة، وتقدّم الاقتراحات العالقة بالميزانية، ويعيّن الأمين العام مجلس رؤساء الدول لمدة ثلاث سنوات.

ثانيا–أهمية منظمة شنغهاي للتعاون:

منذ إنشائها في عام 2001 ركزت المنظمة جهودها بشكل أساسي على قضايا الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب الإقليمي، والحركات الانفصالية القومية والتطرف الديني. كما أن

[5]– ماهر بن إبراهيم القصير، ، مرجع سابق، ص 170.

التنمية الإقليمية باتت أيضا من بين أولوياتها ويرى بعض المراقبين أن دور المنظمة ظل محدودا خاصة في العقد الأول من تأسيسها ،إذ أن تأثيرها كواحدة من أكبر التكتلات الدولية الإقليمية غير ملحوظ في الكثير من الملفات، رغم تمتع أعضائها بإمكانات اقتصادية وبشرية هائلة.. ويلاحظ المراقبون أنّ الطبيعة الانتقالية للاقتصاد في المنظمة وتقاربها الجغرافي واتساع مساحتها وثرواتها الغنية واقتصادها الذي يفترض أنه يكمل بعضه البعض ويشمل إمكانيات كبيرة يمكن أن تخلق تعاونا اقتصاديا تجاريا لم يستخدم بعد استخداما كاملا.[6]

في اجتماع القمة الرابع الذي عقد في "طشقند" في 17 ماي 2004 تحرّكت روح شنغهاي إلى المرحلة التالية لتطورها من منظمة يُعدّ محورها البعد الأمني إلى القضايا المرتبطة بالتعاون الاقتصادي والتجارة وإزالة الفقر.

حيث أكدت الدول الأعضاء أنّ العلاقات الاقتصادية الدولية الإقليمية هي آلية هامة في القضاء على الفقر الذي يعدّ بدوره أحد أهم مسببات عدم الاستقرار في الإقليم، ولهذا الغرض فقد أنشأت المنظمة خمسة مجموعات عمل تتعامل مع قضايا التجارة الإلكترونية وتنمية الاستثمار والتعريفة الجمركية، وتضمنت أجندتها اتفاقية الإجراءات اللازمة لتنمية التجارة وصياغة تشريع داعم للانسياب الحر للسلع والخدمات، ورؤوس الموال والتكنولوجيا.[7]

كما أقرّت منظمة شنغهاي برنامجا للتعاون التجاري الاقتصادي الطويل الأمد حتى عام 2020 خصوصا أنّ العديد من البلدان الأعضاء في المنظمة تتوافر لديهم إمكانيات كبيرة للعمل المشترك في مجالات عدّة، وتلعب المنظمة دورا ملحوظا بين المنظمات الإقليمية التي تأسست بعد تفكك الاتحاد السوفييتي من أجل ضمان تعدد الأقطاب.

والواقع أنه بالإضافة إلى المؤتمرات السنوية والزيارات الثنائية المتبادلة بين دول المنظمة توجد اليوم اجتماعات منتظمة ومتعددة على مستوى الوزراء في مختلف المجالات، كما تعقد مجموعات عمل على نحو مستمر لتنفيذ ما يتّخذ قرار بشأنه (وقد قامت الصين وروسيا

---

[6]– ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص 164.

[7]– نفس المرجع سابق، ص 236.

وحدهما بعقد مجموعات عمل ثنائية زاد عددها عن الأربعين).[8] ففي عام 2003 وأثناء المؤتمر السنوي للمنظمة أعلن رئيس الوزراء الصيني عن تخفيض التعريفة الجمركية على عدد كبير ممن السلع المتبادلة بين دول المنظمة حيث عهد ذلك لإنشاء منطقة تجارة حرّة بينهما .

كما عُقدت يوم 4 جويلية 2023 قمة منظمة "شنغهاي للتعاون" بالهند افتراضياً لمدة يوم واحد، وشارك فيها رؤساء الدول الأعضاء عبر تقنية "الفيديو كونفرانس"، ومنهم الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، والرئيس الصيني "شي جين بينج"، وشهدت انضمام إيران رسمياً إلى المنظمة لتصبح العضو التاسع بها. وقد شهدت القمة توافقاً بين أعضائها على تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني بينهم، وطرح نظام اقتصادي عالمي جديد لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة على روسيا وإيران؛ ما ينذر بتعزيز دور المنظمة دولياً لتصبح منافساً للتكتلات الغربية، كمجموعة السبع.[9]

تصاعدت المكانة الدولية لمجموعة شنغهاي بعد تفوقها اقتصادياً للمرة الأولى عام 2023 على مجموعة السبع الصناعية الكبرى وفقاً للأرقام الاقتصادية التي صدرت في أبريل 2023، وأوضحت أن مساهمة دول "بريكس"، التي تضم ثلاثة دول رئيسية في منظمة شنغهاي، بلغت (31.5%) من حجم الاقتصاد العالمي، مقابل (30.7%) لدول السبع الصناعية خلال العام الماضي، مع توقعات باستمرار تفوقها إذا استمر نمو الاقتصادين الصيني والهندي بمعدلاتهما الحالية؛ ولذا فإن قيادة روسيا والصين لقمة "شنغهاي" ومجموعة "بريكس"، والعمل على توسيع عضويتهما وتمدد نفوذهما وطرح حلول مبتكرة للأزمات الدولية الراهنة، ينذر بحدوث تحولات في النظام الدولي لصالح المجموعتين، وتصاعد التنافس بينهما وبين التكتلات الغربية، مثل (مجموعة السبع) والاتحاد الأوروبي.[10]

---

[8]– حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، 2011 ، ص 56.

[9] – إعلان تيودلهي هل تنجح منظمة شنغهاي للتعاون في تعزيز نفودها العالمي،
https://www.interregional.com/ articl//%D8%A5%D8%B9

[10] - https://www.interregional.com/article

ثالثا- <u>الدور الإقليمي لمنظمة شنغهاي للتعاون</u>

لكن لا يخفى على أحد أن المنظمة تهيمن عليها الصين وروسيا. وتعتبر موسكو آسيا الوسطى مجال نفوذها التقليدي عبر قرون، لكن الدور الاقتصادي لبكين في هذه المنطقة يتوسع بشكل مطرد مما أكسبها نفوذاً سياسياً كبيراً أيضاً على حساب النفوذ الروسي. في الوقت الذي تعهدت فيه منظمة شانغهاي للتعاون باتخاذ إجراءات إضافية للمساعدة فى تنمية الاقتصاديات الإقليمية وتوفير ظروف مواتية للتجارة ودعم مبادرات الاستثمار وتعزيز البنية الأساسية وبناء المجمعات الصناعية كلما سمحت الظروف المناسبة، وكذلك تحسين جودة حياة السكان .

ومن الخطوات العملية الهامة في هذا الاتجاه تنفيذ اتفاقية حكومات الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون بشأن تهيئة الظروف المواتية للنقل البري الدولي، والتي تم توقيعها في دوشانبه، طاجيكستان، في أيلول/ سبتمبر 2014. ولا تقتصر هذه الاتفاقية على إرساء شروط عادلة لإدارة التدفق التجاري ذي المنفعة المتبادلة من أوروبا الشرقية إلى الساحل الشرقي الروسي والصين، بل أصبح أيضا الأساس القائم على معاهدة للتنمية الشاملة متعددة الأطراف للبنية التحتية الإقليمية، وكذلك نظام متكامل للنقل البري.[11]

وتوضح البيانات بوضوح مدى فعالية الجهود التي بذلها الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب (RATS).ففي الفترة ما بين عامي 2011 و2015، وفي ظل التنسيق من جانب الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب(RATS) ، تمكنت السلطات في الدول الأعضاء بالمنظمة من الحيلولة دون وقوع 20 هجوماً إرهابياً كانت لا تزال في مراحل التخطيط، وتفادي 650 جريمة ذات طابع إرهابي ومتطرف، وإزالة 440 معسكراً لتدريب الإرهابيين وتحييد 1700 من المنظمات الأعضاء في الإرهابي الدولي.

---

[11] – دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن،
https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949

وتم إلقاء القبض على أكثر من 2700 عضواً من الجماعات المسلحة المحظورة وشركائهم والأشخاص المشتبه في ارتكابهم أنشطة إجرامية، بينما تم تسليم 213 شخصاً ذوي صلة بمنظمات إرهابية أو متطرفة، مع الحكم على العديد منهم بالسجن لفترات طويلة؛ تم وضع 180 مشتبها بهم على قوائم المطلوبين، وتم الكشف عن 600 قاعدة سرية مزودة بأسلحة، وتمت مصادرة أكثر من 3250 جهازاً للتفجير العشوائي، بالإضافة إلى 10,000 قطعة سلاح، وحوالي 450,000 قطعة ذخيرة، وأكثر من 52 طناً من المتفجرات. [12]

كما ان دول منظمة "شنغهاي" تهتم بطرح نظام اقتصادي بديل للتكتلات الغربية؛ حيث أكد "بوتين" أن (40%) من التعاملات الاقتصادية مع دول المنظمة تُنفَّذ بالروبل، وهو ما يخفف حدة العقوبات الغربية على روسيا، كما تعمل المنظمة على طرح رؤية جديدة لمحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات ومعالجة تغير المناخ والوضع في أفغانستان التي فشلت واشنطن في منع عودة التنظيمات الإرهابية إليها مرة أخرى بعد الانسحاب الأمريكي من افغنستان في أغسطس 2021، وهو ما يمثل تهديداً للأمن القومي لدول الجوار الأفغاني ودول وسط وجنوب آسيا. [13]

كما جدد الاعضاء التزام منظمة "شنغهاي للتعاون" بإقامة نظام عالمي منصف ومتعدد الأقطاب يستند إلى القانون الدولي، وإلى المبادئ المعترف بها عالمياً المتمثلة في التعاون والاحترام المتبادل بين الدول ذات السيادة، مع الحفاظ على الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة، كما أكد "بوتين" أن موسكو ستواصل "مقاومة" العقوبات والضغوط الخارجية المفروضة عليها منذ بدء الحرب الأوكرانية في فبراير 2022، وشكر قادة دول المنظمة على دعمهم له في مواجهة أزمة "تمرد فاجنر" بنهاية جوان، ويهدف من ذلك إلى تعزيز مكانة روسيا دولياً وطرحها باعتبارها قطباً دولياً لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية والصين. كما ان مشاركة "بوتين" في القمة تستهدف بصورة رئيسية تأكيد فشل العقوبات الغربية في عزله ومنذ أن باشرت روسيا في غزوها لأوكرانيا في شهر فبراير2022، فرضت الدول الغربية

---

[12] – دور منظمة شنغهاي للتعاون في مجابهة تهديدات السلم والأمن،
https://www.un.org/ar/chronicle/article/19949

[13] – اعلان نيودلهي هل تنجح منظمة شنغهاي للتعاون في تعزيز نفوذها العالمي
https://www.interregional.com/article/%D8%A5%D8%B9

عقوبات واسعة وغير مسبوقة على روسيا، مما أجبرها على تعزيز علاقاتها مع الصين التي كانت أكثر حذراً في موقفها من الغزو الروسي لأوكرانيا وساعدت الصادرات الصينية من السيارات وأجهزة التلفزيون والهواتف الذكية روسيا في ملء الفراغ الذي تركته الشركات الغربية في السوق الروسية بعدما أوقفت أعمالها هناك في أعقاب غزو أوكرانيا.
ففي الربع الثاني من سنة 2022 كانت 81 في المئة من واردات السيارات الروسية الجديدة من الصين، وكانت هواتف شركة إكسيومي الصينية هي الأكثر مبيعاً في روسيا.[14]

أما عن دور الصين في منظمة شنغهاي للتعاون من وجهة نظر الصين فإن المنظمة هي لتبادل المنافع الاقتصادية يعكس مفهوم الصين الجديد للأمن في الوقت الذي ترى فيه كثير من البلدان أن النمو الاقتصادي الحقيقي بمثابة فرصة كبيرة أمامها، والأكثر أهمية من ذلك هو سعي الصين تأميم مصادر الطاقة لتغذية نموها الاقتصادي قد دفع بها إلى دور أكثر نشاطا في الساحة الدولية بدءا من جوارها الجغرافي الاسيوي .

ويعدّ تطوير المناطق الغربية في الصين سياسة على درجة عالية من الأهمية للحكومة الصين وهو سياسة مرتبطة ومتداخلة علاقاتها الاقتصادية ببعدها الجيو هوياتي مع دول الجوار الآسيوي من آسيا الوسطى، وفي اجتماع القمة المشار إليه ضد الرئيس الصيني "هوجنتاو" 900 مليون دولار كقروض ائتمان لتجارة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي لتطوير التجارة الإقليمية.

وهو الأمر الذي أكّدت عليه الصين في المؤتمر التاسع لرؤساء الأعضاء في المنظمة سنة 2009 في منطقة الأورال أن أعضاء المنظمة وفي مقدمتهم تسعى إلى تعزيز التعاون الدولي وتأمين موارد الطاقة والأمن الغذائي والمشاكل البيئية.

أما في القمة الثانية عشر التي احتدمت أعمالها في بكين من 6- 7 جوان 2012 وقّع رؤساءها على عشرة وثائق،وكان الرئيس الصيني قد صرّح لوسائل الإعلام أنّ منظمة شنغهاي ستستمر في حل المسائل الإقليمية من خلال الاعتماد على الذات حامية نفسها من

---

[14]- منظمة شنغهاي للتعاون هل هي أداة روسيا والصين في مواجهة الهيمنة الغربية سبتمبر 2022على الرابط https://www.bbc.com/arabic/world-62906012

اضطرابات ناتجة عن عدم الاستقرار خارج مجال عملها، كما دعا الرئيس الصيني في افتتاح القمة الأعضاء إلى الاتحاد في مواجهة الإقليمية والأمنية بالأساس.[15]

وبلغ حجم التجارة بين الصين والدول الخمس الأخرى في منظمة شنغهاي 19.7 مليار دولار سنة 2003 و 8.1 مليار دولار في الأربعة شهور الأولى من سنة 2004، وقد ذكر السفير الروسي في الصين أنّ الاجتماعات المنتظمة بين قادة روسيا والصين والاتفاقات الثنائية بينهما.

وقد شكّلت كل من روسيا والصين قوة دفع لنهوض الروابط الاقتصادية، بالمقابل حافظت التجارة الصينية الروسية على اتجاهها التصاعدي لست سنوات على التوالي، وبلغت 15.6 مليار دولار عام 2003 و 6.1 مليار دولار في الأربعة شهور الأولى من سنة 2004، كما ذكر سفير أوزبكستان لدى الصين أنّ حجم التجارة الأوزبكية الصينية كان قد بلغ 347 مليون دولار سنة 2003 بزيادة 10% على مستواه في السنة السابقة.

بالمقابل تحتاج روسيا وكازاخستان وأوزبكستان أكبر الدول المصدرة للخامات في المنطقة إلى أسواق جديدة تستوعب منتجاتها في الوقت الذي تعتبر الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم، وإذا أخذنا في الاعتبار زيادة استهلاك الطاقة في العالم وارتفاع أسعار النفط تصبح الشراكة في مجال الطاقة أحد أبرز العناوين للتعاون في إطار منظمة شنغهاي[16].

خاصة أنّ كازاخستان تعدّ من أكبر الدول المصدرة للنفط ومن الدول الأعضاء في شنغهاي، والتي تلقى صعوبات من حيث التكاليف في تصدير النفط الكازاخي التي تعتمد على خطوط المرور على الأراضي الروسية، وهو الأمر الذي فتح المجال للدور النفطي الأمريكي من خلال مشروع "باكو –جيهان" ومشروع أنابيب الغاز عبر بحر قزوين الذي مازالت كل التقديرات تشير إلى غناه بكميات كبيرة من النفط والغاز، ولعلّ هذا الأمر يعدّ أحد العراقيل التي تقف في ازدهار المنطقة بعيدا عن اليد الأمريكية.

---

[15]– ماهر بن إبراهيم القصير، ، مرجع سابق، ص 170.

[16]– نفس المرجع سابق، ص 176.

وجاءت تحركات دبلوماسية لنفط الصين باقتراح أوّلي بمساعدة 4.4 مليار دولار لكازخستان لبناء خطوط أنابيب إلى الصين إيران في مقابل الحصول على امتيازات نفطية وغازية وشاركة بنسبة 51% في شركة إنتاج النفط الكازاخية، وعلى مدى 20 عاما فإن مبلغ 3.16 مليار دولار يمكن أن تحصله كضرائب ورسوم ليصل إجمالي ما تحصله كازخستان من هذا الشأن 9.5 مليار دولار.

كما أنّ جزءً كبيرا من تجارة آسيا الوسطى يتم عبر إقليم تركستان الصيني، ويصل إلى نحو 2 مليار دولار، ولكن الأسئلة تدور حول القدرة على إنشاء هذه الخطوط الطويلة وما إذا كانت ستضع هذه الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات، وربما يكون البديل هو مشروعات الخطوط القصيرة عبر سيبيريا إلى شمال الصين والأسواق اليابانية.

في هذا الجانب الاقتصادي كذلك هناك تنسيق وتعاون كثيف في الجانب الأمني، حيث عملت منظمة شنغهاي للتعاون كمنبر للإعلان العسكري أكبر من الأعضاء خلال المناورات الحربية عام 2007 في روسيا مع قادة الدول الأعضاء والمنظمة في الحضور بما في ذلك الرئيس الصيني "هوجنتاو" ورئيس الوزراء الروسي "فلاديمير بوتين"، وشهدت بعثة السلام عام 2010 مناورات في الفترة 09- 25 سبتمبر 2010 في منطقة كازخستان للتدريب أكثر من 5000 فرد من الصين وروسيا وكازخستان وقيرغستان وطاجكستان إجراء عملية التخطيط المشترك والتشغيلية للمناورات[17]، والكثير من المناورات بعد هذا التاريخ.

واستخدمت الصين في سياق علاقاتها بدول المنظمة أدوات قوتها الناعمة وتوثيق علاقاتها مع الدول الأعضاء في التنظيمات الإقليمية التي انضمت إليها واليوم تنتشر في آسيا وكما لم يحدث من قبل الموسيقى ووسائل الإعلام الصينية وكذلك الطعام والثقافة الشعبيان. وتبذل الصين جهودا كبيرة في دعم المبادلات الطلابية على المستوى الجامعي بينها وبين دول الإقليم،وشهدت السنوات الخيرة إقبالا كبيرا من طلاّب الدول الآسيوية المجاورة للصين للدراسة في جامعاتها[18].

---

[17]- ماهر بن إبراهيم القصير، ، مرجع سابق، ص 173.

[18]- حنان قنديل، مرجع سابق، ص 56.

منذ تأسيس منظمة شانغهاي للتعاون في عام 2001، ارتفع حجم تجارة الصين مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة ليصل إلى 343.3 مليار دولار أمريكي في عام 2021، أي 28 ضعف ما كان عليه في عام 2001. كما بلغ حجم التجارة الخارجية لمنطقة العرض لهذه المنظمة في تشينغداو 36 مليار يوان في عام 2022 بزيادة سنوية قدرها 38.3٪، وتُسيّر بانتظام 31 خط قطار دولي يربط 54 مدينة في 23 دولة من الدول الأعضاء للمنظمة والدول الأخرى الواقعة على طول الحزام والطريق، وقد وصل حجم الحاويات في عام 2022 إلى 279 ألف حاوية مكافئة بزيادة سنوية قدرها 5.4٪[19]

رابعا- التحديات التي تواجه منظمة شنغهاي:

تعدّ روسيا والصين من الدول ذات الثقل البارز في أداء المنظمة وتوجهاتها وعليه هناك حملة من التحديات تقف عليها عملية نجاح المنظمة وهي كالآتي:

ا- **الحضور الأمريكي المتزايد في آسيا الوسطى:** قد احدث تغييرا في الإقليم، وهو تغيير بديع في التأثير على منظمة شنغهاي وتدفع كلا من الصين إلى تغيير إستراتيجيتها المتعلقة بالاتجاهات العسكرية والأمنية لدول المنطقة، فقد قلّل الحضور العسكري الأمريكي في الإقليم من أهمية المعارضة الداخلية في الدول الأعضاء في المنظمة، وقد احتضنت دول آسيا الوسطى وصول القوات المسلحة الأمريكية في قواعدها العسكرية بينما أقلق من هذا الحضور كلا من الصين وروسيا. كما عملت الو م ا على خلق منظمة(2+5) في دول أسيا الوسطى كبديل لمنظمة شنغهاي للتعاون لتحقيق أهدافها الإستراتجية والتكتيكية والتي تضم إليها اوزبكستان طاجاكستان قيرغستان وكازاخستان وتركمانستان وتضم كذلك كل من باكستان افغنستان وهدف ألوم ا من خلال المنظمة البديلة هو حضورها سياسيا وعسكريا واقتصاديا لإبعاد الدور الروسي والصيني المتعاظم.[20]

---

[19] التعاون الاقتصادي والتجاري لدول منظمة شنغهاي للتعاون يتعزز بشكل مستمر تاريخ جويلية 2023 https://www.al-nidaa.com/more/misc/item/

[20]- دحمان عبد الحق التحالف الشرقي المقبل منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية مجلة سياسات عربية العدد13 2015 ص 100.

ب- عدم التوازن في القوة بين أعضائها: المختلفين في نواحي القوة بحيث تتمتع كل من الصين وروسيا بنفوذ قد يطغى على باقي أعضاء المنظمة[21] وكذلك عدم التجانس فبالرغم من عضوية الهند هذا لا ينهي خلافها السياسي مع الصين وباكستان ولا ينهي تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية كذلك كل القوى الأسيوية تتنافس إقليميا فيما بينها على منطقة أسيا الوسطى لإحلال مكاسب متعلقة بالتجارة والاستثمارات والطاقة أكثر من التأسيس لتنمية حقيقية في هذه الأقاليم الفقيرة

ج-عدم قدرة المنظمة على إدارة الخلافات بين الأعضاء :بالرغم من مساعي المنظمة إلى تعزيز مكانتها الدولية، فإن ثمة إشكالية حقيقية تواجهها، وتتمثل في استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء؛ فهناك صراع تاريخي ممتد بين كل من الهند وباكستان، فضلا عن التصعيد المستمر في قضية كشمير كما أن هناك صراعاً مماثلاً بين الهند والصين ولم يتم ترسيم الحدود البرية بينهما بشكل نهائي، وحتى دول آسيا الوسطى هناك خلافات بينها. ومن ثم سيتوقف مستقبل المنظمة ودورها على إدارة هذه الخلافات وإقناع الدول الأعضاء بضرورة تحييد الخلافات بينها[22] .

د-الوضع في أفغانستان هو أحد أهم العوامل لتعزيز الأمن في منطقة المنظمة، حيث تمثل نقطة تقاطع بين الصين وروسيا وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة الهندية وإيران، يجعل دورها حيويا في تنمية التجارة بين أعضاء المنطقة، لكن عدم استقرارها السياسي والأمني يشكل تهديدا مستمرا لها منذ الانسحاب الأمريكي اوت2021 جعل منها بؤرة توتر من حيث تجارة المخدرات إقليميا ومركز لانتشار المتمردين المتطرفين على دول الجوار

---

[21]- ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص 167.

[22]- اعلان نيودلهي هل تنجح منظمة شنغهاي للتعاون في تعزيز نفوذها العالمي

https://www.interregional.com/article/%D8%A5%D8%B9

هـ- مسعى المنظمة منظمة شنغهاي الدولي تؤكد سعيها لبناء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب ينهي هيمنة الولايات المتحدة على العالم، حيث أكد بوتين، أن "روسيا والصين تدافعان بشكل مشترك عن إقامة نظام عالمي عادل وديمقراطي ومتعدد الأقطاب"في حين أن الدول الضعيفة كدول أسيا الوسطى هدفها الاستقرار السياسي ومواجهة التطرف الإسلامي فضلا عن هدفها في تحقيق التنمية الاقتصادية فمواجهة الهيمنة الأمريكية ببناء نظام دولي متعدد الأقطاب يبقى طموحا روسيا صينيا فقط يغطي المنظمة ككل

و- **الطابع العسكري للمنظمة** لعل طابع المناورات العسكرية يغلب أكثر فأكثر على أداء المنظمة من دورها الاقتصادي وهو مايفسر اغلب التخمينات الغربية التي تعتبرها تحالف عسكري شرقي مواجه للناتو أكثر منه تكتل اقتصادي

انتشار تجارة المخدرات في البيئة الإقليمية لمنظمة شنغهاي للتعاون يظل إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة من أخطر التهديدات التي تهدد السلم والاستقرار الدوليين. وستواصل المنظمة تطوير التعاون وتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لمكافحة هذا التهديد

الخاتمة

منذ تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون استطاع أعضاءها تنسيق الجهود فيما بينهم خاصة بين الصين وروسيا في الأساس بعد تطبيع العلاقات بينها في سنة1992 والاتفاق على ترسيم الحدود البرية بينها والتوقيع على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار سنة 2002 وتم ترسيم الحدود البرية سنة 2004 في عديد من القضايا الأمنية المشتركة بين الطرفين انعكست كل هذه المعطيات لينعكس أثرها على منظمة شنغهاي للتعاون وتطوير أداءها لدرء النفوذ الأمريكي الذي تسلل إلى جوارها الجغرافي في فترة التخبط الداخلي في روسيا عهد بوريس يلتسين يبقى أن المنظمة لا تشكل هاجسا كبيرا لأمريكا بقدر ما يثير مخاوفها الشراكة الإستراتجية بين روسيا والصين التي عملت على إعادة تدوير النتائج السلبية للحرب الروسية الاكرانية إيجابا على الاقتصاد الصيني والروسي ; عموما فإن منظمة شنغهاي للتعاون أرست لتوجه جديد، يكبح السيطرة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، ويؤسس لتحالف شرقي جديد قوامه الصين وروسيا في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب و بدون شك سيسجل نجاح المنظمة الكبير، بنجاح روسيا و الصين في تحقيق الشراكة الإستراتيجية، و إعادة صياغة المشهد الدولي بأقطابه المتعددة

جامعة مولود معمري – تيزي وزو –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ينظم بالتعاون مع :

فرقة البحث PRFU" الأمن و التنمية في المنطقة العربية "

ملتقى وطني حضوري و عن بعد الموسوم ب:

" التوجهات الاقليمية في السياسة العالمية التنظير و الممارسة "

المحـــور : المؤسســات الاقليميــة و أدوارهــا الأمنيــة و الاقتصــادية فــي السياســة العالمية

عنـــوان المداخلـــة : دور المؤسســات الاقليميــة فــي تعزيــز الأمــن الــدولي و التنمية الاقتصادية و انعكاسها على السياسة العالمية .

المتدخلـــة : طاســي نــور الهــدى : طالبــة دكتــوراه –علاقــات دوليــة – كليــة الحقوق و العلوم السياسية– جامعة الأغواط

الإيميل : n.tassi@lagh-univ.dz **الهاتف** :0698751866

الملخص :

تعد فكرة الاقليمية اليوم مهمة ليست على مستوى نطاقها الجغرافي فقط ، بل أمتدت الى ابعد من ذلك كونها جزءا من النظام الدولي ، وهذا راجع للدور الذي تلعبه المؤسسات الاقليمية باختلاف تصوراتها و توجهاتها

وهـذا مـا حاولنـا التطـرق لـه خـلال ورقتنـا البحثيـة هـذه ايـن تكلمنـا عـن فـي المحـور الاول عـن دور المؤسسـات الاقليميـة فـي الأمـن الـدولي ايـن تجسـد مـن خـلال التعـاون فـي المجـال الأمنـي و مكافحـة الارهـاب مـن خـلال انتهاجهـا عـدة طـرق بالإضـافة إلـى دراسـة حـالات تطبيقيـة لتـدخل المؤسسـات الاقليميـة فـي حـل بعـض النزاعـات مثـل الاتحـاد الافريقـي و الاتحـاد الاوروبـي. مـرورا بـالمحور الثـاني الـذي تكلـم عـن دور المؤسسـات الاقليميـة فـي الاقتصـاد العـالمي مـن خـلا تعزيـز التجـارة الدوليـة و تحقيـق التكامـل الاقتصـادي إضـافة إلـى التحـديات و الفـرص التـي تواجههـا ،بعـدها تطرقنـا إلـى تـأثير هـذه المؤسسـات فـي السياسـة العالميـة و الآليـات التـي تتخـذها مـن أجـل صـياغة السياسـة و اتخـاذ القـرارات الدوليـة ، ثـم تكلمنـا عـن تفاعـل المؤسسـات الاقليميـة مع المنظمات الدولية مثل هيئة الأمم المتحدة .

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الاقليمية – الأمن الدولي – الأمن الاقتصادي – الأمم المتحدة

مقدمة :

شهد النظام الدولي العديد من التحولات خاصة على مستوى هيكلته في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وذلك بتراجع دور الدولة و بروز الفواعل الغير دولاتية ، و منها المنظمات أو المؤسسات الاقليمية التي تعد اليوم من أهم الفواعل في السياسة العالمية حيث تعد عاملا هاما في الحفاظ على الأمن الاقتصادي و الاستقرار على المستوى الاقليمي و العالمي .

ومن أجل فهم طبيعة هذه المؤسسات أكثر ، يجب أن نعرج على تعريفها الذي يشير بأنها تكتلات دولية تشتمل على دول ترتبط فيما بينها بروابط بحكم التجاور و المصالح المشتركة و يدفعها الى ذلك التنسيق و التعاون بهدف دفع خطر العدوان و تحقيق الأمن و السلام . و تنمية علاقتها في سائر المجالات من اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و غيرها ، وتلتزم بأهداف و مبادئ الأمم المتحدة .

هذا التعريف اعتبر مبدأ التجاور الجغرافي معيارا للاقليمية في حين ذهب آخرون إلى الأخذ بمعيار مرن لتحديد مفهوم الاقليمية و ذلك باعتبار كل منظمة ، يتحد نطاق العضوية فيها بعدد من الدول ترتبط مع بعضها بأية رابطة كانت ، سواء كانت جغرافية أو سياسية أو قومية أو اقتصادية ، فهي منظمة اقليمية .

ومنه فإن المنظمات الاقليمية ، بصورة عامة ، تنشأ عادة بين مجموعة من الدول يجمعها قاسم مشترك معين قد يكون الجوار الجغرافي أو التشابه

العقائـدي ، أو الـديني ، او التماثـل الايـديولوجي أو اتحـاد المصـالح السياسـية و الاقتصادية .

و لابـد أن للمؤسسـات الاقليميـة دورا هامـا و فعـالا فـي توجـه السياسـة العالميـة خاصـة فـي عصـرنا الحـالي الـذي شـهد تصـاعد العديـد مـن الازمـات و الصـراعات علـى كافـة المسـتويات سـواءا علـى المسـتوى الامنـي أو الاقتصـادي أو مشـكل التغيـر المنـاخي ...الـخ فلهـذا مـن المهـم دراسـة الاقليميـة و فهـم دورها في تعزيز الاستقرار العالمي و السلام .

و لعلى أن أهم اشكالية تعترض ورقتنا البحثية هذه هي :

إلـى أي مـدى يمكـن للمؤسسـات الاقليميـة التـأثير علـى السياسـة العالميـة سواءا كان على المستوى الأمني أو الاقتصادي ؟

تساؤلات الدراسة:

– مـاهي الأدوات و الآليـات التـي تنتهجهـا المؤسسـات الإقليميـة فـي تعزيـز التعاون الأمني و حل النزاعات الدولية ؟

– كيـف تـؤثر المؤسسـات الاقليميـة علـى سياسـات التجـارة الدوليـة و التكامـل الاقتصادي في المناطق التي تشملها ؟

– مـاهي التحـديات التـي تواجـه المؤسسـات الاقليميـة فـي تحقيـق التنميـة الاقتصادية و تعزيز الاستثمارات في المناطق الاقليمية ؟

– كيـف تتفاعـل المؤسسـات الاقليميـة مـع المنظمـات الدوليـة مثـل الامـم المتحدة وما هو تأثير هذا التفاعل على السياسة العالمية ؟

أهداف الدراسة :

– فهم دور المؤسسات الاقليمية في تعزيز الأمن الدولي وتنمية الاقتصاد العالمي .

– تحليل كيفية تأثير جهود المؤسسات الاقليمية على السياسة العالمية و العلاقات الدولية .

– اكتشاف التحديات و الفرص التي تواجه المؤسسات الاقليمية في تحقيق أهدافها.

المحور الأول : دور المؤسسات الاقليمية في الأمن الدولي

ترجع فكرة الاقليمية في أدبيات العلاقات الدولية إلى نشوء تيار في مواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم و الاستقرار كما اعتبر دعاة الاقليمية أن بناء التجمعات الاقليمية هي الوسيلة الأفضل و الأكثر عملية للحفاظ على الأمن و السلم الدوليين و كان من أبرز دعاة هذا الاتجاه في أواخر الحرب العالمية الثانية رئيس الوزراء البريطاني ، ونستون تشرشل[1] و قد كان من بين أولويات و أهداف نشأة المؤسسات الاقليمية هو العمل على حفظ السلم و الأمن الدوليين من خلال :

1- التعاون في المجال الأمني و مكافحة الارهاب و ذلك بانتهاجها عدة طرق تمثلت في :

– انشاء آليات لتبادل المعلومات و الاستخبارات الأمنية بين الدول الاعضاء : حيث تقوم المؤسسات الاقليمية بتحسين القدرة على تجديد و مكافحة التهديدات الارهابية بشكل فعال و خير مثال على ذلك

[1] ليندة عكروم ، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العالقات بين دول الشمال و جنوب المتوسط** . دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، 2011، ص21.

EUROPOL فـــي الاتحـــاد الاوروبـــي تقـــوم بتبـــادل المعلومـــات و التحلـــيلات الامنية بين دول الاتحاد الاوروبي لمكافحة الارهاب .

وقـد قـدم الاتحـاد الاوروبـي منظـوره فـي المتوسـط و المتعلـق بمكافحـة الارهـاب مـن خـلال تكثيـف تبـادل المعلومـات و المسـاعدة التقنيـة و بنـاء القـدرات و الامكانيـات لـدى سـلطات تطبيـق القـانون فـي البلـدان الشـريكة إذ يجـب علـى العديـد مـن البلـدان الأعضـاء فـي الاتحـاد أن تعتمـد علـى نقـل " بـرامج منتظمـة " إلـى البلـدان الشـريكة علـى شـكل حـوار و بنـاء للقـدرات و الامكانيـات.

[1]

- التعاون في التدريب و التأهيل : حيث تقوم المؤسسات الاقليمية بتنظيم تدريبات مشتركة وبرامج تأهيل للقوات الأمنية و الشرطية في الدول الأعضاء ، مما يعزز قدراتها على التعامل مع التهديدات الارهابية و خير مثال على ذلك هو التعاون الامني بين دول مجلس التعاون الخليجي في تنظيم التدريبات المشتركة لمكافحة الارهاب و هذا ما جاء في المادة 9 من اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الارهاب ، حيث نصت في بنودها على اجراء البحوث و الدراسات و عقد الدورات التدريبية المتقدمة واجراء التمارين المشتركة لكافة الاجهزة الأمنية المعنية بمكافحة الارهاب[2] .

[1] محمد بن عزوز ، **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي** . (ماجستير) ، جامعة مستغانم كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ،2015 ، ص155.

[2] **اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الارهاب** ، مرسوم رقم 20، لسنة 2008.

- **تطـوير اسـتراتيجيات مشـتركة لمكافحـة الارهـاب :** تقـوم المؤسسـات الاقليميـة بتطـوير و تنفيـذ اسـتراتيجيات مشـتركة لمكافحـة الارهـاب و التطـرف ممـا يسـاهم فـي توجيـه الجهـود و المـوارد بشـكل فعـال لتحقيـق أهـداف محـددة مثـل منظمـة الأمــن و التعــاون فــي أوروبــا (OSCE) تعمــل علــى تطــوير اســتراتيجيات مشتركة لمكافحة الارهاب و تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء .

- **تنسـيق الجهـود القضـائية و القانونيـة علـى مسـتوى اقليمـي** مثـل مـل تقـوم بـه محكمـة العـدل الافريقيـة ،حيـث تعمـل علـى تنسـيق جهـود القضـاء و تحقيـق العدالة على المستوى القاري في إفريقيا .

تعــالج النزاعــات القانونيــة بــين الــدول الأعضــاء بالإضــافة إلــى مســائل مثــل حقــوق الانســان و الجــرائم الدوليــة مثــل الابــادة الجماعيــة أو الجــرائم ضــد الانسـانية ، تعتبـر هـذه المحكمـة مثـالا علـى كيفيـة تعزيـز التعـاون القـانوني و القضائي على مستوى اقليمي لتحقيق العدالة و تعزيز الاستقرار في افريقيا.

2- دراســة حــالات تطبيقيــة لتــدخل المؤسســات الاقليميــة فــي حــل بعــض النزاعات الدولية :

و بمـا أن النظـام الـدولي قـد شـهد العديـد مـن التحـولات خاصـة علـى مسـتوى هيكلتـه و العديـد مـن الازمـات ذات البعـد الاقليمـي و الـدولي لابـد أن نسـتعرض بعض تدخلات المؤسسات الاقليمية في حل تلك الازمات و النزاعات منها :

- الاتحـاد الافريقـي (AU) و تدخلـه فـي نزاعـات القـارة مثـل نـزاع الصـومال وجنـوب السـودان مـن خـلال ارسـال قـوات حفـظ السـلام ووسـاطة دبلوماسـية[1] ،

[1] د.باسم رزق ، عدلي مرزوق ، **الاتحاد الافريقي ومواجهة بعض الازمات السياسية الافريقية دراسة للأسس والآراء** ، مجلة مدارات سياسية ،عدد ديسمبر 2017 ، ص 46 ، 47.

ففي الصومال مثلا فقد كانت هناك رعاية تامة للمفاوضات تمت من الاتحاد الافريقي ، و برعاية كينية و اثيوبية بين الحكومات المتعاقبة على الصومال ، و الفصائل المسلحة ، ثم قام الاتحاد سنة 2003 بنشر بعثته في الصومال التي تعرف ب (African Union Mission in Somalia) ، التي تحل محل بعثة " الإيجاد " في المنطقة ، لكن بعدها تعقد الوضع في الصومال سنة 2007 ، الأمر الذي دفع بالعديد من الدول لسحب قواتها من بعثة الاتحاد ، و بعد أحداث القرصنة قبالة السواحل الصومالية تمت تحت رعاية الاتحاد الافريقي توقيع اتفاقية سلام بين الحكومة الانتقالية الصومالية و تحالف اعادة تحرير الصومال و هو الاتفاق الذي اسفر عن انتخاب " شيخ شريف أحمد " رئيسا للصومال ، ولكن بسبب نشاط حركة شباب المجاهدين ،و أعمال القرصنة وجه الاتحاد الافريقي نداء الى المجتمع الدولي في 2009 لتحويل بعثة الاتحاد الافريقي إلى بعثة دولية ، لتكون بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة . و مع ذلك جدد الاتحاد مهلة عمل بعثته في الصومال ، وعمل على زيادة قوامها عدة مرات ، و هي البعثة التي تقتصر وظيفتها على حماية المصالح و المؤسسات الحكومية و الرئيسية .[1]

– الاتحاد الاوروبي (EU) أين لعب دورا في تسوية النزاع في منطقة البلقان من خلال التوسط الدبلوماسي و تقديم المساعدة الاقتصادية و الانسانية . إضافة إلى منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (OSCE) حيث تعمل على

[1] نفس المرجع السابق ، ص 47

حـل نزاعـات منطقـة البحـر الأسـود و القوقـاز مـن خـلال تنظـيم الحـوار و التوسط بين الأطراف المتنازعة.[1]

– كـذلك رابطـة دول جنـوب شـرق آسـيا (ASEAN) تسـعى إلـى حـل النزاعـات فـي جنـوب شـرق آسـيا مثـل النزاعـات البحريـة فـي بحـر الصـين الجنـوبي ، مـن خلال التوسط و تشجيع الحوار الدبلوماسي بين الدول الأعضاء .

هـذه الأمثلـة تظهـر كيـف تقـوم المؤسسـات الاقليميـة بالتـدخل فـي حـل النزاعـات الدوليـة بشـكل فعـال مـن خـلال وسـائل متنوعـة مثـل الوسـاطة الدبلوماسـية و ارسال قوات حفظ السلام و تقديم المساعدات الاقتصادية.

المحور الثاني : دور المؤسسات الاقليمية في الاقتصاد العالمي

1– دور المؤسسـات الاقليميـة فـي تعزيـز التجـارة الدوليـة و تحقيـق التكامـل الاقتصادي:

بعـد أن شـهد العـالم عـدة تطـورات و تحـولات عميقـة فـي بنيـة الاقتصـاد الـدولي بعـد انتهـاء الحـرب العالميـة الثانيـة كانـت تـوحي جميعهـا بـالانقلاب علـى النظـام الاقتصـادي الـدولي السـائد الـذي أظهـر تناقضـات عديـدة و أزمـات شـديدة دعـت إلـى ضـرورة الـتخلص مـن سياسـاته و بالتـالي التخلـي عنـه . بـدأت الدول بإقامة تجمعات إقليمية و تكتلات اقتصادية من أجل الاستفادة من[2]

[1] مصطفى دلة آمنة ، 10–06–2012 ، **الفاعلية الأمنية الاقليمية للإتحاد الاوروبي : نحو إطار نظري جديد** ، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية ، العدد 1 ،2021 ، ص 10، 11.

[2] فهيمة هبهوب ، سناء يوسفي ، **التكتلات الاقليمية كآلية لتحقيق الأمن الاقليمي دراسة حالة منظمة شنغهاي للتعاون** ، (ماستر) ، جامعة العربي تبسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2018/2017 ،ص 53

القيم المضافة و المزايا التي قد تنشؤها هذه التكتلات من أجل تحقيق الرفاهية للدول الأعضاء في التكامل الاقليمي .

طبعا هناك دوافع اقتصادية مهمة أدت بالدول إلى إنشاء منظمات و مؤسسات اقليمية تمثلت في : اتساع حجم السوق ، تحسين شروط التبادل التجاري الذي يمنح الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر مما كان لعمل منها منفردة قبل التكامل ، كما تمكن الدول الصناعية من الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن ازالة العوائق المفروضة على الانشطة الاقتصادية .[1]

أما بالنسبة للدور الذي تلعبه المؤسسات الاقليمية في تعزيز التجارة الدولية و تحقيق التكامل الاقتصادي و ذلك من خلال :

– تنظيم القمم و الاجتماعات ووضع الخطط المشتركة لتعزيز التجارة و التكامل الاقتصادي مثل اتحاد الدول العربية الذي يعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء .

– تطوير البنية التحتية للنقل و الاتصالات ، مما يسهل حركة البضائع و تقليل التكاليف اللوجستية مثل ما قام به الاتحاد الاوروبي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية لتحسين شبكات النقل و الطرق في الدول الاعضاء .[2]

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص10 .

[2] عبد القادر بن عدة ، 24-06-2021 ، **التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة –واقع و آفاق– "دراسة تحليلية مقارنة"** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17 ، العدد 26 ، 2021، ص5 ،8.

– تبسيط الاجراءات التجارية و تقليل العوائق التي تعيق حركة البضائع عبر الحدود ، مما يزيد من كفاءة التجارة الحرة التي توقعها مجموعات مثل اتحاد الدول الاوروبية تقلل من الرسوم الجمركية و تبسيط إجراءاتها.

– تعزيز الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء سواء من خلال توفير المساعدات المالية أو انشاء مناطق حرة للأعمال مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) الذي يشجع على الاستثمارات و التجارة بين الدول الاعضاء.[1]

2– تحديات و فرص المؤسسات الاقليمية في تعزيز النمو الاقتصادي :

تكمن التحديات في :

– **تفاوت القدرات و الموارد :** قد تواجه المؤسسات الاقليمية تحديات في توحيد الجهود بسبب التفاوت في القدرات و الموارد بين الدول الاعضاء ، هذا يمكن أن يعيق العمل المشترك نحو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام .

– **التوترات السياسية و الصراعات الاقليمية :** قد تؤثر تلك التوترات على قدرة المؤسسات الاقليمية على تحقيق التعاون الفعال و تعزيز النمو الاقتصادي مثلما هو حال التكامل الاقتصادي العربي الذي واجه عراقيل كانت سببا لتعثره من بينها الخلافات السياسية بين الحكومات العربية التي عطلت امكانية العمل المشترك فأطاحت بكل الاتفاقات التي أنجزتها الجامعة العربية .[2]

---

[1]نفس المرجع السابق ، ص 8 ، 9 .

[2]محمد بن مشيرح ، 15–01–2023، **واقع التنمية المستدامة في ظل التغير المناخي** ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ، العدد1 ، 2023،ص 332.

ضف إلى ذلك غياب الآلية القادرة على تحويل المقررات إلى خطط تنفيذية ، غياب الارادة التوحدية الصادقة ، و اعتماد الدول العربية على الايرادات الجمركية و على الاقتصاد الريعي عموما كمورد اساسي للموازنة ، الأمر الذي يعقد الدخول في اتفاقات مشتركة و غيرها من الاسباب التي واجهت اتحاد هذه الدول.

- **التغير المناخي و البيئي** : تعتبر التغيرات المناخية و التدهور البيئي تحديات كبيرة تؤثر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة . حيث تتطلب استجابة مشتركة و تعاون دولي قوي و هذا ما لا نلاحظه داخل هذه المؤسسات و الاتحادات خاصة الدول الغنية و عدم قبولها لتخصيصها من أجل تقديم مساعدة للدول المتضررة من الاحتباس الحراري و كأن الاتفاق (اتفاق باريس الذي انعقد في 2015/12/12) يحملها المسؤولية لوحدها ، و تكليف دول مثل الصين و الهند و روسيا على اعتبار انها من الدول الأكثر تلوثا في العالم و كوريا الجنوبية ، و الدول النفطية الغنية مثل السعودية بالمساهمة في هذه المساعدات.[1]

أما الفرص فتتمثل في :

التعاون الاقليمي في التكنولوجيا و الابتكار : يمكن للتعاون الاقليمي في مجالات التكنولوجيا و الابتكار أن يسهم في تعزيز القدرة التنافسية وتحفيز النمو الاقتصادي في المنطقة

[1] نفس المرجع السابق ، ص 332.

– تبـادل المعرفـة و الخبـرات : يمكـن للمؤسسـات الاقليميـة تقـديم منصـات لتبـادل المعرفـة و الخبـرات بـين الـدول الاعضـاء ممـا يعـزز الابتكـار و يعمـل على تعزيز النمو المستدام .

– تعزيـز التجـارة الاقليميـة : يمكـن لتعزيـز التجـارة بـين الـدول الاعضـاء فـي المؤسسـات الاقليميـة أن يفـتح فرصـا جديـدة للنمـو الاقتصـادي و يعـزز التكامـل الاقتصادي.

ممـا تقـدم تظهـر التحـديات و الفـرص أن العمـل الاقليمـي يمكـن أن يكـون سـلاحا قويـا فـي تحقيـق النمـو الاقتصـادي المسـتدام و لكـن يتطلـب تجـاوز التحديات الموجودة و استغلال الفرص المتاحة بشكل فعال .

المحور الثالث : تأثير المؤسسات الاقليمية في السياسة العالمية

1– تـأثير المؤسسـات الاقليميـة فـي صـياغة السياسـة و اتخـاذ القـرارات الدولية :

تلعـب المؤسسـات الاقليميـة دورا هامـا و حاسـما فـي صـياغة السياسـة الدوليـة و اتخاذ القرارات العالمية من خلال عدة آليات منها :

– **أولا التنسـيق السياسـي** : و الـذي يشـير إلـى جهـود المؤسسـات الاقليميـة لتحقيـق التوافـق بـين الـدول الاعضـاء فيمـا يتعلـق بالقضـايا السياسـية و المشـاريع الهامـة ، تتمثـل هـذه الجهـود فـي تنظـيم الاجتماعـات و القمـم و المفاوضـات بـين الـدول الاعضـاء لبحـث القضـايا المشـتركة و الوصـول إلـى توافقات [1].

[1]فهيمة هبهوب ، مرجع سابق ، ص 49.

هـذا بـدافع سياسـي بالدرجـة الأولـى ، كمـا يظهـر تـأثير هـذا التنسـيق السياسـي مـن خـلال تشـكيل التوجهـات و المعـايير الدوليـة ، فعنـدما تتفـق المؤسسـات الاقليميـة علـى معـايير و قـوانين مشـتركة فهـي تسـاهم فـي تشـكيل التوجهـات الدوليـة و تحديـد السياسـات العالميـة فـي مجـالات مثـل حقـوق الانسـان و التجارة الدولية .

– تعزيـز الاسـتقرار الاقليميـة و العـالمي و ذلـك بفضـل التنسـيق السياسـي ، بحيـث يمكـن للمؤسسـات الاقليميـة و الدوليـة بشـكل سـلمي ، ممـا يسـهم فـي تعزيز الاستقرار الاقليمي بالتالي العالمي

– تقـديم نمـوذج للتعـاون الـدولي: عنـدما تتعـاون الـدول معـا عبـر المؤسسـات الإقليميـة، فإنهـا تقـدم نموذجـا للتعـاون الـدولي الفعـال، ممـا يلهـم دول أخـرى و يعزز الثقة في النظام الدولي.[1]

– **ثانيـا تطـوير القـوانين و المعـايير** : تسـاهم المؤسسـات الاقليميـة فـي وضـع المعـايير و القـوانين المشـتركة التـي تـؤثر فـي السياسـة الدوليـة كمـا هـو الحـال فـي الاتحـاد الافريقـي الـذي يعمـل علـى وضـع قـوانين لتعزيـز الاسـتقرار و حقـوق الانسان في القارة الافريقية.

– **ثالثـا حـل النزاعـات** : تلعـب المؤسسـات الاقليميـة دورا فـي تسـوية النزاعـات الدولية من خلال التوسط و الوساطة المتمثلة في جهود تبذلها جهة معينة[2]

[1]نفس المرجع السابق ، ص 50.

[2]فدوى كركود ، **دور المنظمات الاقليمية في تحقيق الأمن الاقليمي دراسة حالة الاتحاد الافريقي** . جامعة العربي التبسي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2015/2014 ، ص53.

للتوسط لحل مشكلة ما و هي آلية أساسية في المؤسسات الاقليمية كونها تسعى لتوفير التدريب المنتظم و ذلك من خلال الاعداد الجاري لقائمة بأسماء المبعوثين و الخبراء الفنيين في مجال الوساطة و إنشاء نظم فعالة للاتصالات .

كذلك من خلال التفاوض الذي يتم من خلاله عرض و تبادل و تقريب و موائمة و تكييف وجهات النظر و استخدام كافة أساليب الاقناع للحفاظ على المصالح المشتركة .

التدخل الدولي وفقا لما تتطلبه طبيعة التهديد و الاهداف المراد تحقيقها .

– **رابعا التعاون الاقتصادي** : تعمل المؤسسات الاقليمية على تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء مما يؤثر في السياسة الدولية و اتخاذ القرارات الاقتصادية العالمية من خلال آلية :

– تحقيق التنمية : وهذا ما نلاحظه في منظمة الاتحاد الافريقي لأنها تقوم بإجراءات وقائية تضمن التعرض للتهديدات بما يكفل تحقيق الاستقرار الداخلي و الاقليمي و العالمي لذلك نجد المنظمات الاقليمية و خصوصا الاتحاد الافريقي يسعى لتحقيق التنمية باعتبارها وسيلة فعالة تمكنها من التخلص من الأزمات .

– التعاون الدولي الذي يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد و ذلك من خلال تعاون الدول من أجل تحقيق مصالح مشتركة ، و بالتالي لا يتم التعاون إلا من خلال وجود مصالح عامة متبادلة بين الدول فهي تحاول فحص الظروف التي من خلالها يمكن أن تؤدي هذه المصالح إلى التعاون ، و منه

إن الاعتماد المتبادل بين الدول يقود إلى تعزيز حالات السلم و تقليص احتمال الازمات و الصراعات بينهم.[1]

2- تفاعل المؤسسات الاقليمية مع المنظمات الدولية - الأمم المتحدة -:

تضمن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ثلاث مواد تتعلق بالتنظيمات الاقليمية ، سواء من حيث علاقة هذه المنظمات بالأمم المتحدة أو من حيث علاقتها ببعضها البعض ، فقد نصت المواد 52- 53 و54 على انشاء مثل هذه التنظيمات بأن لا يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة مادامت تتقيد في اهدافها بأهداف الأمم المتحدة .

ولقد أشار كذلك ميثاق الأمم المتحدة إلى المنظمات الاقليمية في المادة 33 منه ، و اعتبرها إحدى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية ، كما تضمن الفصل الثامن من الميثاق القواعد الخاصة بشأن أحكام التعاون بين منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الاقليمية و تتمثل أهم مظاهر هذه العلاقة في الاعتراف بشرعية وجودها و تشجيع قيامها و ذلك بمنحها الأولوية في التسوية السلمية للمنازعات الاقليمية .[2]

و تجدر الاشارة أنه يوجد هناك تنسيق بين الأمم المتحدة و المنظمات الاقليمية لاتخاذ مواقف مشتركة مثل موقف الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية لحل النزاع في الصحراء الغربية ، أو الموقف المشترك بين المنظمة و الجامعة العربية لحل الخلاف الداخلي في الصومال ...الخ ، وسنجمل هذه العناصر بالتفصيل :

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 54.

[2] أمينة بن حوة ، **العلاقة بين منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية في المجال الأمني** ،مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد 8 ، ص 367.

- أولا المنظمات الاقليمية و التسوية السلمية للمنازعات الدولية :

سعى الميثاق لإيجاد صيغ تعاون ما بين المنظمات الاقليمية و الأمم المتحدة ففي مجال التسوية السلمية للمنازعات ، منح الميثاق المنظمات الاقليمية صلاحية حل المنازعات سلميا بين دولها الأعضاء ، و هذا استنادا الى نص الفقرة الثانية من المادة 52 . وهو ما شهدناه في تدخل الاتحاد الافريقي و نزاعات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مر السنوات التي كانت تشكل تهديدا للأمن الاقليمي أين تدخل الاتحاد الافريقي بالتعاون مع الامم المتحدة في تهدئة التوترات و تسوية النزاعات بشكل سلمي .

- ثانيا المنظمات الاقليمية و أعمال القمع :

تنص المادة 53 من ميثاق الامم المتحدة على ما يلي :

1- يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات و الوكالات الاقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما ، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته و إشرافه .

2- تنطبق عبارة " الدولة المعادية " المذكورة في الفقرة الأولى من هذه المادة على أية دولة كانت في الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق.

3- من خلال المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة يمكن لجوء التنظيمات و الوكالات الاقليمية ذاتها إلى مباشرة اجراءات القمع جنبا إلى جنب مع مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل في هذا الشأن .[1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 368 ،371.

- ثالثا مجلس الأمن و الرقابة اللاحقة على ممارسات المنظمات الاقليمية الخاصة بحفظ السلم و الأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه :

تنص المادة 54 من ميثاق الامم المتحدة على ما يلي " يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم و الأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات اقليمية أو ما يزمع اجرؤه منها " . وكمثال على ذلك عمليات حفظ السلام التي تقوم بها المؤسسات الاقليمية بالتنسيق مع مجلس الأمن الاتحاد الافريقي عند تنفيذه لعملية حفظ السلام في دولة ما ،فإنه ينبغي عليه أن يبلغ مجلس الأمن بشكل كامل بما يجري ، بما في ذلك الاهداف و التقدم و التحديات التي تواجهها .

من الملاحظ في هذا الشأن أن تلك المادة تعد بالامتياز الأكثر وضوحا من كافة نصوص الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة .[1]

[1] نفس المرجع السابق ، ص 372 ، 373.

خاتمة :

تلعب المؤسسات الاقليمية دورا بارزا في المشهد العالمي حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز الأمن و الاقتصاد و توجيه السياسة الدولية ، كما تعتبر مساهماتها في تعزيز التعاون الامني و حل النزاعات الدولية ، و مكافحة الارهاب عناصر أساسية في تحقيق الاستقرار الاقليمي و الدولي .

بالإضافة إلى ذلك ، تقدم هذه المؤسسات جهودا فعالة في تعزيز التجارة الدولية و تحقيق التكامل الاقتصادي ، مما يسهم في تكريس النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة . بالتفاعل المتزايد مع المنظمات الدولية الرئيسة ، مثل هيئة الأمم المتحدة باعتبارها جزءا من النظام الدولي ، حيث تلعب دورا مؤثرا في صياغة السياسات الدولية و اتخاذ القرارات العالمية ، و بالتالي تعزيز الاستقرار و الازدهار على المستوى العالمي بشكل ملحوظ .

ويمكن تلخيص أهم النتائج و التوصيات عموما في:

– تحقيق الأمن الاقليمي بين الدول الاعضاء في المؤسسات الاقليمية من خلال تبادل المعلومات و الخبرات و التدريب يؤدي بنا إلى ضرورة تعزيز القدرة على التعامل مع التحديات الأمنية المشتركة مثل الارهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير شرعية .

– تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء من خلال إنشاء مناطق تجارية مشتركة و تبادل التكنولوجيا و الاستثمارات يؤدي إلى تعزيز التجارة الدولية و تسهيل الأعمال التجارية من خلال إزالة الحواجز التجارية وتبسيط الاجراءات الجمركية .

– يكمن دور المؤسسات الاقليمية في تشكيل السياسة العالمية من خلال تعزيز التفاوض و التوصل إلى اتفاقيات دولية في مجالات مختلفة ، و تشجع الحوار و التعاون مع المنظمات الدولية مثل الامم المتحدة و منظمة التجارة العالمية . لتحقيق أهداف مشتركة و حل النزاعات بطرق سلمية .

– تحقيق التكامل من خلال دعم القدرات الفنية و البنية التحتية للمؤسسات الاقليمية لتمكينها من تحقيق اهدافها بفعالية و من أجل تفادي التضاربات على مستوى السياسات الدولية .

قائمة المراجع :

الكتب:

1- د.المهنا فخري رشيد ، د.داوود صلاح ياسين ، المنظمات الدولية . المكتبة القانونية ، بغداد ، د.س.ن .

2- د.الموسوي أحمد ، المنظمات الدولية و الاقليمية .دار البراق، لندن ، ط1 ، 1999.

3- عكروم لينـدة ، تـأثير التهديـدات الأمنيـة الجديـدة علـى العلاقـات بـين دول الشـمال و جنـوب المتوسـط ، دار إبـن بطوطـة للنشـر و التوزيـع ، ط1 ، عمـان ، 2011.

المذكرات :

4- بـن عـزوز محمـد ،السياسـة المتوسـطية للاتحـاد الاوروبـي .(ماجسـتير) ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، مستغانم ، 2015/2014.

5- كركـود فـدوى ، دور المنظمـات الاقليميـة فـي تحقيـق الأمـن الاقليمـي .دراسة حالة الاتحاد الافريقي .(ماستر) ، تبسة ، 2015/2014.

6- هبهـوب فهيمـة ، يوسـفي سـناء ، التكـتلات الاقليميـة كآليـة لتحقيـق الأمـن الاقليمـي دراسـة حالـة منظمـة شـنغهاي للتعـاون . (ماسـتر) كليـة الحقـوق و العلوم السيايسة ، تبسة ، 2018/2017.

المقالات العلمية :

7- د. رزق باسم ، مرزوق عدلي ، الاتحاد الافريقي و مواجهة بعض الأزمات السياسية الافريقية دراسة للأسس و الآراء ،مجلة مدارات سياسية ، مصر ، عدد ديسمبر 2017.

8- بن حوة أمينة ، العلاقة بين منظمة الامم المتحدة و المنظمات الاقليمية في المجال الامني .مجلة البحوث و الدراسات القانونية السياسية ، العدد 8

9- بن عدة عبد القادر ، 2021/06/24 ، التكامل الاقتصادي العربي في ضوء تحديات العولمة –واقع و آفاق- " دراسة تحليلية مقارنة" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد 17/ العدد 26 ، 2021.

10- بن مشيرح محمد ،2023/01/15 ، واقع التنمية المستدامة في ظل التغير المناخي ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ،سكيكدة ، المجلد 8/ العدد1 ،2023.

11- اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الارهاب ، المرسوم رقم 27 ، لسنة 2008.

طالب الدكتوراه، **محمد داودي**

قسم العلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط

عنوان المداخلة: الإقليمية بين التأصيل النظري والإشكالات المعرفية والفلسفية

ملخص الدراسة:

حاولت الدراسة مناقشة الأسئلة المرتبطة بالتنظير لمفهوم الإقليمية كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية ، كما حاولت التعمق في الأسئلة القديمة الجديدة التي ثتار حول مسألة التنظير في العلاقات الدولية في حد ذاتها، والتي وصل بعضها إلى حد التشكيك في تخصص العلاقات الدولية نفسه، وناقشت الدراسة موضوعها عبر ثلاث محاورها أولها الإقليمية كمفهوم في منظورات العلاقات الدولية، والثاني عرج على الإشكالات الإبستمولوجية والفسلفية التي تواجه عملية التنظير، أما ثالثا فقد عرضت الدراسة النقاش الذي أثاره باري بوزان حول هيمنة النموذج الغربي، توصلت الدراسة إلى الاشكالات الفلسفية والمعرفية التي تواجهها عملية التأصيل النظري للأقاليمية تشكل عائقا حقيقيا على المستويين النظري والممارساتي، وانتهت الدراسة بالتساؤل حول الإسهامات العربية في النقاش الفكري.

كلمات مفتاحية: الإقليمية، معرفة، فلسفة، نظرية العلاقات الدولية، اشكاليات

Summary

The study attempted to discuss the questions related to theorizing the concept of regionalism as a concept within the field of international relations. It also delved into the old and new questions that have arisen regarding the issue of theorizing in international relations itself, some of which have led to questioning the specialization of international relations

itself. The study addressed its topic through three axes: the regionalism as a concept in the perspectives of international relations, the second touched on the epistemological and philosophical challenges facing the Thirdly, the study presented the discussion sparked .theorizing process by Barry Buzan regarding the dominance of the Western model. The study identified the philosophical and cognitive challenges facing the theoretical grounding of regionalism as a real obstacle at both the theoretical and practical levels. The study oncluded with a question about the Arab contributions to the intellectual debate.

Keywords: Regional, knowledge, philosophy, international relations theory, issues.

1/ التعريف بالموضوع:

أخذت مسألة الإقليمية اهتماما متزايدا لدى الدارسين للظاهرة السياسية بشكل عام، ودارسي العلاقات الدولية بشكل أخص، وذلك نظرا لتزايد أهميتها في فهم وتفسير سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية، ولعل هذا الإهتمام نبع من تزايد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية ومن بينها تزايد أهمية دراسة الأقاليم بمختلف مكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية ومدى تأثيراتها في تفاعلات السياسة الدولية، ورغم تميز مجال العلاقات الدولية بتنوع كبير من ناحية التنظير تعكسه الحوارات التنظيرية الكبرى التي أفرزت كما هائلا من النظريات أو المنظورات التي حاولت فهم وتفسير وحتى التنبؤ بسلوكات الفواعل الدوليين، إلا أن هذا الثراء النظري الذي خلف تراكما معرفيا مهما، ورصيدا نظريا متنوعا لازالت بعض الأسئلة المتعلقة بمسألة التنظير فيه تتجدد وتثار بشكل

قد يبدو أكثر حدة من ذي قبل، وتتعلق هذه الأسئلة بأبعاد فلسفية ومعرفية أو ابستمولوجية تنعكس بطبيعة الحال على السياق المنهجي لدراسة الإقليمية في مجال العلاقات الدولية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية من حيث أنها لا تحاول مناقشة الأسئلة المرتبطة بالتنظير لمفهوم الإقليمية كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية فقط، ولكنها ستحاول أيضا التعمق في الأسئلة القديمة الجديدة التي ثتار هنا وهناك حول مسألة التنظير في العلاقات الدولية في حد ذاتها، والتي وصل بعضها إلى حد التشكيك في تخصص العلاقات الدولية نفسه، تشكيك ربما قد يؤخذ بشيء من الريبة إلا ذلك لا يمنع من مناقشة عناصره.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلي تحقيق الجوانب التالية:

1/ محاولة التعرف على مدلول "الإقليمية" في مختلف منظورات العلاقات الدولية.

2/ محاولة التعرف على بعض الإشكاليات الابستمولوجيا التي تواجه التنظير للأقاليمية.

3/ محاولة التعرف على الأسئلة الفلسفية التي لا زالت تطرح بحدة في العلاقات الدولية رغم التنوع النظري.

4/محاولة الاقتراب والتعرف على موقع الفكر العربي من عملية التنظير في حد ذاتها.

مشكلة الدراسة:

وانطلاقا من ذلك تحاول هذه الورقة البحثية إثارة بعض الإشكاليات الفلسفية والمعرفية المرتبطة أساسا بعملية التنظير في حد ذاتها ومدى تأثيرها على التعامل مع الرصيد التنظيري للعلاقات

الدولية أو حتى سياق بناء نظريات جديدة، مما قد يثير تحديات فلسفية ومنهجية مختلفة بمواجهة نظرية السياسة الدولية.

وعطفا على كل ما سبق تحاول الدراسة معالجة المشكلة البحثية المتمحورة حول التساؤل التالي:

ما طبيعة الإشكالات الفلسفية والمعرفية التي تواجهها عملية التأصيل النظري للأقاليمية في السياسة الدولية؟.

ومن هذه الإشكالية تبنى **الفرضية** التالية:

تواجه عملية التأصيل النظري للأقاليمية في السياسة الدولية اشكاليات فلسفية ومعرفية تشكل عائقا على مستوى النظرية والممارسة.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة إذ نحاول وصف وتحليل مختلف الإشكاليات الفلسفية والمعرفية التي تواجه الباحث في دراسته للعلاقات الدولية عموما، ودراسة الإقليمية على وجه التخصيص.

محاور الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة الى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإقليمية كمفهوم في منظورات العلاقات الدولية.

المحور الثاني: الإقليمية والإشكالات الإبستمولوجية والفسلفية.

المحور الثالث: باري بوزان وسؤال هيمنة النموذج الغربي.

خاتمة

المحور الأول: الإقليمية كمفهوم في منظورات العلاقات الدولية.

1/ الواقعية- Realism:

التعاون الإقليمي من وجهة نظر واقعية هو عبارة عن استراتيجية تتبعها الدول من أجل تحقيق مصالح وطنية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو جيوستراتيجية، وتركز المدرسة الواقعية على المصالح الوطنية للدولة وما يخدمها ككيان يسعى إلى البقاء في ظل نظام دولي تسوده الفوضى وتحكمه الصراعات وفكرة البقاء للأقوى. إذن: فالتجمعات الإقليمية ما هي إلا استجابة لحاجة الدولة ومصالحها أو لوجود متغيرات إقليمية تفرض الدخول في هذه التجمعات بدل التنافس معها مما قد يضعف كيان الدولة ويقودها إلى الزوال[1].

وترى الواقعية بأن الدول الكبرى هي التي تدفع للتعاون الإقليمي خدمة لمصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وخير مثال على ذلك هو ما حدث في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من ضغوط أمريكية من خلال مشروع مارشال من أجل إنشاء الأحلاف العسكرية والمنظمات الإقليمية[2].

فالهيمنة الأمريكية لعبت دور المحفّز نحو التوجه الإقليمي في أوروبا وبالتالي فإن أي حديث عن المنظمات الإقليمية يصبح لا معنى له من دون فهم دور الدول الكبرى ومصلحتها من إنشاء هذه المنظمات والأنظمة الإقليمية. أما في ظل وجود النظام الدولي الجديد الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، فإن الولايات المتّحدة كقوة فاعلة تسعى إلى عولمة العالم وفق مصالحها.

و هكذا فإن ما يحدث من تعاون إقليمي أو تكامل اقتصادي ما هو إلاّ نتيجة حتمية لما تفرضه القوى الكبرى. رأي آخر معاصر للمدرسة الواقعية يرى بأن التعاون الإقليمي هو استراتيجية للتأقلم

---

[1] فارس قره، "نظريات الدراسات الإقليمية"Theories of regional studies – ، الموسوعة السياسية، 2020-08-27، تاريخ آخر دخول: 19-04-2024 20:00، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظريات الدراسات الإقليمية

[2] المرجع نفسه.

مع العولمة التي تستلزم وجود القدرة على المنافسة وخاصة الاقتصادية منها وهذا مالا يتحقق إلاّ من خلال الدخول في تكتلات واحلاف اقتصادية[1].

2/ الوظيفية – Functionalism:

يرى ديفيد ميتراني – David Mitrany رائد هذه المدرسة الفكرية، أن التعاون والتكامل الإقليمي لا يبدأ من الجانب السياسي ولكن من المجالات الأقل إثارة للجدل كالجانب الاجتماعي والاقتصادي. ويرجع ذلك إلى أن الانقسامات السياسية هي مصدر الصراع بين الدول، ولذلك ينبغي التركيز على الجانب التقني والبرامج الوظيفية الأساسية والمشاريع الاقتصادية ضمن قطاعات محددة وواضحة المعنية بهذا التعاون.

ويرى هاس بأن التعاون الوظيفي وبالرغم من أهميته إلاّ أن وجود قرار سياسي ضروري جداً لتعزيز التعاون وتحقيق فكرة التكامل. إذ أنَّ النظام السياسي يحوي جماعات مصالح وأحزاب سياسية، وجمعيات وتنظيمات مختلفة قد يكون من مصلحتها الدخول في التعاون أو التكامل مع الدول الإقليمية الأخرى؛ وبالتالي فإنَّها تقرر المشاركة في العملية الوظيفية تلقائياً.

3/ الليبيرالية– Liberalism:

يعتقد الليبيراليون أن التعاون الإقليمي ناجم على ازدياد الاعتماد المتبادل الذي يولّد الطلب المتزايد للتعاون سواء كان دولياً، أو إقليمياً. ثم إن التعاون بين الدول هو آلية لإيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تعرقل العمل الجماعي الذي يخدم التنمية والتطور. كذلك، من المعلوم أن المجتمعات الليبيرالية تتنافس وتسعى لتصبح أغنى وأقوى اقتصادياً وذلك دون الدخول في نزاعات وحروب فيما بينها مما قد يعرضها لخسائر ونتائج قد ترجعها إلى نقطة الصفر اقتصادياً. لذلك فإن التعاون

---

[1] فارس قره، المرجع نفسه.

فيما بينها هو استراتيجية سليمة لتجنب الضرر والوقوع في النزاعات. وبالتالي فإن المنظمات الإقليمية تساعد الدول على التعامل مع مشاكلها من جهة، وتعزز الرفاه والتقدم من جهة أخرى[1].

ومن جهة ثانية يرى الليبراليون الجدد بأن التعاون الإقليمي يمكن أن يخلق الوئام والسلام في المستوى الأول، تليها زيادة الرفاهية والنمو الاقتصادي ثانياً. كما أن هذه الأهداف لا تتحقق إلاّ من خلال دعم مفاهيم التجارة الحرة، وتشجيع الاستثمارات، وتبادل الخبرات، وذلك لدفع الدول إلى المزيد من التعاون وتعزيز إمكانية الاندماج فيما بينها مستقبلاً.

4/ مفهوم الإقليمية الجديدة[2]:

لم يتفق الباحثون على مفهوم موحد للإقليمية الجديدة. ويرجع سبب ذلك إلى اختلافهم في تحليل الظواهر المؤثرة في التعاون الإقليمي من جهة، وإلى المرونة واستمرار تطور الإقليمية الجديدة بوصفها نظرية وممارسة في نفس الوقت والتي مازالت تحتاج إلى بعض التعديل من جهة أخرى. ومن خلال كونها متعددة الأبعاد والمجالات، يعرف بجورن هيتن – Hettne Bjorn، أحد كبار رواد الإقليمية الجديدة على أنها "عملية متعددة الأبعاد لتحقيق التكامل الإقليمي، والتي تشمل الجوانب الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية."

ويقول مانويلا سبايندلر – Spindler Manuela أنها أصبحت أمراً منطقياً في الوقت المعاصر لأن العالم الذي نعيش فيه هو عالم إقليمي (أي أنه مقسم إلى مناطق إقتصادية عديدة). فهي إذن تشير إلى نمو الاندماج المجتمعي Social Integration بين الدول ويكون ذلك كنتيجة لزيادة التفاعل الاجتماعي والاقتصادي الذي تفرزه العولمة إقليميا.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] د. رمزي بن دبكة، "الإقليمية الجديدة"New Regionalism – ، الموسوعة السياسية، 2019-06-22، تاريخ آخر دخول: 2024-04-29 02:29، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/الإقليمية الجديدة.

ويصفها فريدريك سودربين – Fredrick Soderbaun بأنها "مجموعة من الأفكار والقيم والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى بعث التعاون من أجل خلق التنمية والحفاظ على الأمن والسلام إقليميا." وعادة ما ترتبط الإقليمية الجديدة ببرنامج وأهداف تسعى الدول المتعاونة إلى تحقيقها من خلال استراتيجية معينة قد تنتهي بإنشاء منظمة إقليمية. وعموماً يمكن القول بأن العالم يشهد الآن موجة جديدة من الإقليمية ترجع جذورها إلى منتصف الثمانينات والتي تميزت بتغيرات نوعية وكمية كبيرة مقارنة بالمراحل التاريخية السابقة.

وتذهب "اريكا أربن Erika Arba إلى القول بأن الإقليمية أيضا مفهوم عام يحدد مجموعة من التجارب، حيث تكون الدولة الإقليمية مجرد جزء منه[1].

2/ الإشكاليات المعرفية أو الإبستمولوجية:

أ/ إشكالية عدم اليقين المعرفي Epistemological Uncertainty : طبيعة السياسة الدولية غالبا ما تشمل اليقين والغموض، مما يجعل من الصعب تحديد العلاقات السببية الواضحة أو توقع النتائج بيقين، مما يطرح تحديات على تطوير الأطر النظرية القوية، فقد أصبح (اللايقين) أحد المبادئ السائدة في المعرفة اليوم، وهو مقلق بنفس الدرجة التي أثارها **فيرنر هايزنبيرغ** حين طرح هذا المبدأ وأكد على أن " الكون ليس أغرب مما نعتقد فحسب بل هو أغرب مما يمكن أن نعتقد، ولذلك إذا كانت العلوم الدقيقة قد أطاحت بفكرة اليقين، وأعادت النظر في البديهيات العقلية كلها، وطالها الشك في يقينية حقائقها العلمية، فإنه من باب أحق أن تفعل الإيديولوجيا الشيء نفسه[2].

---

[1] Erika Arban . **Federalism, Regionalism, Sub-state Nationalism: Some Theoretical Insights. On: https://doi.org/10.1007/978-3-031-31543-5_1. 27 June 2023. See: 16/04/2024**

[2] حازم نهار، **مأزق السياسة بين المعرفة والأيديولوجيا**، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، في:
https://maysaloon.fr/archives/10593 تاريخ الزيارة: 2024/04/21

ب/ إشكالية تعدد المناهج

أولا: النقاشات المتعلقة بالكم والكيف:

وتتعلق هذه المسألة بعدة أبعاد يختلف حولها اتجاهي الكم والكيف في مناقشة موضوعات العلاقات الدولية، وناقش الدكتور حوسين بلخيرات هذه الاختلافات في مقاله المنشور سنة 2018 على موقع المعهد المصري للدراسات، **وأول** هذه الاختلافات مدى أهمية عنصر التكميم، الذي يراه الإتجاه الكمي "ضرورة أساسية" باعتبار أن دراسة الظاهرة التي لا يمكن التعبير عن تفاصيلها احصائيا هي دراسة غير مجدية، بينما يجادل الاتجاه الكيفي بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة في الظاهرة لا يمكن التعبير عنها إحصائيا، اما **ثانيا** فيختلف الاتجاه من ناحية موقفهما من الحقيقة العلمية، فالاتجاه الأول يعتقد بأن كل موضوع بحث يتضمن حقيقة اجتماعية يهدف البحث إلى الوصول إليها، حقيقة ينفي الاتجاه الكيفي وجودها على اعتبار أن العملية البحثية تتم في إطار ما يعتقد أنه حقيقة اجتماعية وليست الحقيقة بذاتها. **وثالثا** تثار مسألة موقع الباحث من موضوع البحث، إذ يعتقد الكميون أنه يجب على الباحث أن يكون منفصلا انفصالا تاما عن موضوع البحث بينما يرى الاتجاه الكيفي أن ذلك يعد أمرا مستحيلا لأن البحث في رأيهم عبارة عن تفاعل مستمر بين الذات العارفة وموضوع المعرفة[1].

ثانيا: النقاشات المتعلقة بمفهوم الموضوعية وأدوات القياس الكمي:

تعتبر الموضوعية مفهوما ثابتا عند الكميين وهو يعني حتمية الوصول الى نفس النتائج باستخدام نفس الأدوات والمعطيات، أما الموضوعية عند الكيفيين فهي ما يتفق اجتماعيا على أنه موضوعي، فهي إذن مفهوم غير ثابت، وينطوي هذا النقاش أيضا على عنصر أهمية أدوات القياس الكمي، فمن وجهة نظر الكميين تكمن تلك الأهمية في أن تلك الأدوات تضفي عامل الدقة على البحوث

---

[1] بلخيرات حوسين، **إشكاليات ابستمولوجية في العلاقات الدولية**، المعهد المصري للدراسات، نشر بتاريخ: 7 سبتمبر 2018.
في : https://eipss-eg.org/ تاريخ الزيارة: 2024/04/15.

العلمية، بينما يعتقد اصحاب الاتجاه الكيفي أنه يمكن أن لا نصل إلى الدقة المطلوبة بحكم أن تلك الأدوات ربما لا تكون محايدة في حد ذاتها[1].

ورغم أن ما يظهر في النقاشين السابقين قد يوحي بتناقض الاتجاهين حول الإتجاه الأقدر على معالجة المواضيع المطروحة في إطار البحث العلمي، لا يعني بالضرورة أنهما اتجاهان "متعارضان"، بل إنه يمكن استخدام خصائص كل منهما في نفس البحث، ورغم عدم وجود اتفاق حول أنسب الطرق المنهجية لدراسة السياسة الدولية والجدل حول نقاط القوة والضعف النسبية للأساليب المختلفة، وإثارة إشكالية تعدد المناهج، فإن عملية المفاضلة بين ميزات كل أسلوب من الأساليب السابقة تبقى رهن الإستخدام الأمثل للباحث نفسه.

ثالثا: إشكالية التعقيد والترابط Complexity and Interconnectedness. تنطوي السياسة الدولية على مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة والقضايا والديناميات التي والمصالح على الصعيدين الوطني والدولي، ترتبط بشكل وثيق. وهذا الترابط يفسر تعقيد الظاهرة مما يجعل من الصعب تطوير نظريات شاملة يمكن أن تلتقط بشكل كافي جميع جوانب السياسة العالمية، وتتجلى مظاهر هذا التعقد في[2]:

1/ التعدد اللانهائي للمعطيات : حيث تتسم التحولات الصاعدة في العالم بالتعدد اللانهائي لأبعادها بشكل يصعب إمكانية إخضاعها للفصل التحكمي لدراستها .

2/ التداخل الزمني : تتسم الظواهر السياسية المعقدة بتجاوز التصنيفات الزمنية التقليدية حيث تتداخل مسارات الماضي والحاضر بصورة غير قابلة لتحديد نطاقات زمنية للظواهر

3/ انتفاء السببية : تتسم الظواهر المعقدة بعدم وجود علاقات خطية واضحة بين الأسباب والنتائج

---

[1] حوسين بلخيرات، المرجع السابق

[2] المرجع نفسه.

4/ انعدام اليقين : حيث تقع اغلب تطورات الظواهر المعقدة ضمن فئة التطورات غير المعروفة

5/ اندماج السياقات: حيث تتسم الظواهر المعقدة بعدم وجود حدود فاصلة بين السياقات المحيطة

المحـور الثاني: الإشكالات الفلسفية في التنظير

يرى بعض أصحاب المدارس الفلسفية المعاصرة أن مهمة فلسفة هذا العصر، هي محاولة فهم ظاهرة العلم فتبحث عن خصائصه ومقوماته والتنظيم الأمثل لمناهجه، ومحاولة حل (مشكلاته)[1]. وعلى هذا الأساس نورد تحت هذا البند بعض الأسئلة الفلسفية التي طرحت أو لازالت تطرح في حقل العلاقات الدولية، ففي خضم تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، وإخفاق معظم النظريات الوضعية في موضوع التنبؤ بالمستقبل وتعرضها لمزيد من النقد والتشكيك بعلميتهما[2]، زادت طرح تلك الأسئلة حتى من داخل المدرسة الواحدة وإضافة إلى النقاش الذي رافق طرح إشكاليات فلسفية فإن ما طرحه "باري بوزان" يستحق النظر والتوقف عنده مليا، وسنعرض لذلك في المحور الموالي، ونحاول فيما يأتي التعرض لبعض الإشكالات الفلسفية العامة التي طرحت سواء بخصوص العلم في حد ذاتع أو ما طرح في حقل العلاقات الدولية على وجه التخصيص.

1/إشكالية تجدد الأسئلة حول تخصص العلاقات الدولية:

إن الأفكار الرئيسية في حقل العلاقات الدولية كما يقول "باري بوزان" متجذرة بعمق في خصوصيات التاريخ الأوروبي، الذي مهد لصعود الغرب كقوة عالمية، وفرض هيكله السياسي الخاص على دول العالم ككل[3]، لكن موجة من أسئلة الشك أصبحت تطرح بشكل عام حول

---

[1] باسم راجح الألوسي، **مشكلات في فلسفة العلم**، على الرابط:
https://mahally.com/products/1527336739/197046548/ تاريخ الزيارة 2024/04/18.

[2] وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 42 ، العدد 1، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014. ص: 100.

[3] باري بوزان، أميتاف أشاريا، **لماذا لا توجد نظريات غير غربية للعلاقات الدولية**، ترجمة: عبد الحق دحمان، (مركز البحوث والدراسات، تركيا، 2022). ص 10.

نظرية العلاقات الدولية ومنهم "بوزان" نفسه، الذي سنعرض لتساؤلاته في المحور الثالث من الدراسة، وجاءت هذه الأسئلة عبر دراسات ونقاشات حادَّة تستفسر عن أسباب غياب التنظير والإسهام المعرفي غير الغربي، متسائلةً عمن يكتب العلاقات الدولية وما يؤهله لذلك، ونقف تاليا عند بعض الأسئلة التي طرحت من بعض المفكرين الغربيين أنفسهم.

ومن بين المفكرين طرحوا أسئلة في هذا الاتجاه نجد "**أوليبه وايفر OLE WAEVER**" الذي طرح سؤالا في غاية الأهمية عن تخصص العلاقات الدولية، والذي مفاده: أمازال في الإمكان اعتباره تخصصا بعد كل هذه الحوارات؟ مشيرا إلى الحوارات التنظيرية الكبرى التي شهدها هذا الحقل المعرفي، ويرتبط تساؤل "وايفر" بعدة عناصر أهمها أي نوع من التخصصات هو تخصص العلاقات الدولية؟ هل تغير هيكله الفكري؟ وهل انتهت الحوارية العظمى؟

يقول "وايفر" إن ما نعرفه عن ممارسة العلاقات الدولية مرهون دائما بالنظرية المستخدمة، فلا يمكن أن نحصل على معرفة نقية عن الواقع ونحذف النظرية، والمعنى أنه لا يمكن أن نعرف العلاقات الدولية كممارسة إلا عند التعرف على (نظريات) تخصص العلاقات الدولية[1]، ويطرح "وايفر" تاليا فكرة عدم الاتفاق حول حدود التخصص، فيقول:"أنه تتم عادة مناقشة إن كان تخصص العلاقات الدولية تخصصا أم طغى عليه التجزؤ أو تعددية التخصصات أو التهجين[2]"، وربما يكون المقصود بذلك **الحدود التخصصية Interdisciplinary Boundaries** إذ أن السياسة الدولية تتقاطع مع مختلف التخصصات، بما في ذلك علوم السياسة، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والتاريخ، والفلسفة. ولذلك يمكن أن يكون التحدي دمج الرؤى من هذه المجالات المتنوعة.

2/ سؤال إعادة التقييم:

---

[1] تيم دان وآخرون، **نظرية العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضر، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016)، النسخة العربية لكتاب "**International Relations Theoreies : Discipline and Diversit**" الصادر سنة 2010 جامعة أكسفور. ص 694.

[2] تيم دان، المرجع نفسه، ص 996.

ويثير **"تيري ناردين TERRY NARDIN "** مسألة التشكيك فيقول أن " إثارة التساؤلات حول المعتقدات" هو ما جعل أفلاطون يقبض على هذا المبدأ لاستنهاض الجهود كي يمنح تلك المعتقدات قاعدة أكثر صلابة، ويصر "ناردين" على أن "الأمر ينطبق على منظر العلاقات الدولية، الذي ستكون لديه نظرة جديدة للموضوع عندما يتشكك في فكرة السيادة" مثلا، لأن الغرض من البحث كما يقول "ناردين" هو إثارة التساؤلات حول موضوع البحث حيث نتمكن من فهمه بصورة أفضل[1].

ويقر ناردين ان نظرية العلاقات الدولية في حاجة إلى إعادة تقييم من حيث أنها لاتزال مبهمة وليست ذات صلة وثيقة بالواقع الممارساتي، ولعى هذا الأساس يؤكد أن التنظير يتطلب طرقا جديدة في التفكير توصلنا إلى نتائج غير اعتيادية، ويذهب "ناردين إلى أكثر من ذلك حين يقول:" **أن الكثير مما يطلق عليه نظرية سياسية ليس أكثر من رأي عادي تحول إلى عقيدة تُطبق على السلوك[2]"**

المحور الثالث: باري بوزان وسؤال هيمنة النموذج الغربي.

في هذا المحور نتناول أحد أكثر الأسئلة التي طرحت في مجال التنظير للعلاقات الدولية، والتي طرحها "باري بوزان"، وربما يكون من اللافت أن هذا السؤال العميق قد طرح قبل فترة طويلة في ستينيات القرن الماضي، إذ يقول بوزان نفسه أن سؤاله المطروح مستوحى منه، وهو السؤال المطروح من م.وايت : **لماذا لا توجد نظرية دولية؟**، وينطلق **بوزان** في سؤاله : **لماذا لا توجد نظرية غير غربية في العلاقات الدولية؟** من بفرضية أنه يوجد كم هائل من النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية، إلا أن أغلبها تقريبا تم صياغتها لأجل الغرب، بالتالي فإنها تستند إلى افتراض مفاده أن تاريخ العالم هو التاريخ الغربي بالأساس. رغم ذلك، فالتفسير بالنسبة ل ."بوزان" هو أن

---

[1] تيري ناردين، **النظرية السياسية الدولية**، في: سكوت بروتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**،ترجمة: محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014. ص 432.

[2] المرجع نفسه، ص 426.

المصادر الغربية الحصرية لنظرية العلاقات الدولية تفشل بشكل واضح في التوافق مع التوزيع العالمي الحالي لموضوعاتها[1].

ويعتبر بوزان أن عدم وجود نظرية غير غربية يستحق تفسيراً أكثر تعقيدا من مجرد الاعتراف بالصراع الفوضوي بين الدول الخارجة عن النطاق الغربي ولا يركز بوزان في بحثه عن أسباب غياب نظرية للعلاقات الدولية على غياب شروط الحياة الجيدة خارج الغرب، ولكن على القوى الفكرية والإدراكية.

وفي إطار هذا البحث العميق يتساءل "بوزان": ماذا نعني بنظرية العلاقات الدولية؟ ويجيب أن بحث هذا السؤال ما هو إلا محاولة للنظر على أوسع نطاق ممكن لمظاهر التفكير غير الغربي فيما يتعلق بميدان العلاقات الدولية.

تكمن مشكلة دراسات المناطق في أنها على الرغم من أنها قد تكون الموقع المناسب للتنظير النظامي والاستثنائي، إلا أن دراسات المناطق نفسها تهيمن عليها عموما التخصصات التي لها اهتمام ضئيل بالتنظير،

ويشير "بوزان" إلى أنه على الرغم من أن العلاقات الدولية كحقل أكاديمي أصبحت نشاطا عالميا، إلا أن التنظيرات الغربية تهيمن عليها على نطاق واسع. ويرجع أسباب إلى ما يلي[2]:

1/ الإفتراض أن نظرية الغربية للعلاقات الدولية كانت السباقة لاكتشاف المسار الصحيح للعلاقات الدولية، ومرد هذا أن الكثير من نظريات الغربية للعلاقات الدولية مستمدة من التاريخ الغربي الحديث، وذلك كونها ارتبطت بهيمنة القوى الغربية على مدى القرون القليلة الماضية.

2/ وجود حواجز تخفي المساهمات في نظرية العلاقات الدولية المنتجة خارج الدائرة الغربية، فما من شك أن هناك نظريات غير غربية في العلاقات الدولية، لكنها مغيبة عن الخطاب الغربي

---

[1] باري بوزان، مرجع سابق ص 4.

[2] المرجع نفسه ص ص 10- 21.

نظراً لما يسميه "بوزان" **الحواجز اللغوية** ووجود تلك الدراسات خارج مجال العلاقات الدولية الذي يحدده الغرب، مما يجعلها غير معممة في المناقشات العالمية، ويتساءل "بوزان" عما إذا كانت مساهمات العلماء غير الغربيين تظل مخفية عن الأنظار بسبب عدم قدرتهم على النشر في المجات المشهورة في المجال، والتي يتم تحريرها كلها تقريبا في الغرب.

3/ الأوضاع المحلية العاملة ضد ابتكار نظرية للعلاقات الدولية، فهناك العديد من العوامل المحلية – التاريخية والثقافية والسياسية والمؤسسية – التي يمكنها أن تفسر عدم ملائمة البيئة الأكاديمية خارج الدائرة الغربية لإنتاج النظرية في العلاقات الدولية.

4/ السبب الآخر حسب رأي "بوزان" في هيمنة النظريات الغربية هو أن الغرب لديه تقاليد كبيرة، لذا يؤكد أن نشاهده الآن يمثل حالة من اللحاق بالركب، ويفسر ذلك بأنه مهما كانت أسباب هيمنتها، فإن نظريات العلاقات الدولية تعد متجذرة بعمق في الغرب، وتعبر بالفعل عن عمق الهيمنة الغربية، لهذا يعتبر "بوزان" أنه من الممكن اعتبار الأفكار الساعية لبناء نظرية للعلاقات الدولية خارج الدائرة الغربية وكأنها جملة متناقضة، وتتجلى الهيمنة الغربية على نظرية العلاقات الدولية بشكل أساسي في أن أصل معظم نظريات تعود جذوره الفلسفية إلى المفكرين الغربيين بدءاً من هوبز وكانط وماركس إلى دريدا وهابرماس وميشال فوكو.

ويعتبر باحثون أن بوزان و **أميتاف أشاريا** من دعاة التعددية في العلاقات الدولية، وهو صاحب اتجاه "العلاقات الدولية **العالمية**" وهي دعوة جرى تداولها في العقود الأخيرة للتفكير في العلاقات الدولية خارج سياق التفكير الغربي الذي سيطر على هذا التفكير متجاهلا بقية العالم[1].

خاتمة

[1] مكية نجار، **لماذا لا توجد نظرية "عربية" في العلاقات الدولية؟: أسباب قصور المساهمة العربية في نظريات العلاقات الدولية**، مجلة سياسات عربية، المعرف الرقمي للمقال: https://doi.org/10.31430/ROPK9457 ص: 65.

تطرقت الدراسة إلى مفهوم "الأقليمية" في مختلف منظورات العلاقات الدولية، والمشكلة ليست في المفهوم في حد ذاته فحسب، بل في مصدره الغربي الذي سيطر على جانب التنظير في العلاقات الدولية لأسباب عديدة، وبالتوازي مع تزايد طرح الإشكالات الفلسفية والمعرفية التي تطرحها عملية التنظير في حد ذاتها، فإن دعوات إعادة التفكير في هندسة أسس المعرفة لم تقتصر على الجانب غير الغربي فقط بل إنها جاءت أيضا من الوسط الغربي في حد ذاته، لتكريس ما يسمى بالتعددية المعرفية يكون فيها لمشاريع التنظير غير الغربية صوت يسمع، وعرضت الدراسة إحدى أهم الدعوات الغربية في ذلك التي تمثلت في رؤية "باري بوزان" و "أميتاف أشاريا" الذين أشارا إلى أن العلاقات الدولية تعيش مرحلة ما بعد الغرب.

وتأكيدا لفرضية الدراسة يمكن القول أن عملية التأصيل النظري للأقاليمية في السياسة الدولية تواجه اشكاليات فلسفية ومعرفية تشكل عائقا على مستوى النظرية والممارسة.

ورغم ذلك فالكثير من الإشكاليات الفلسفية والمعرفية التي يواجهها حقل العلاقات الدولية بشكل عام تحتاج إلى استمرار النقاش، اشكاليات لم يتسع المقام لذكرها ولكنها تشكل مجالا واسعا للبحث، ومن الضروري أيضا في ظل دعوات ضرورة الانفتاح على المساهمات غير الغربية في حقل العلاقات الدولية أن نشير إلى أهمية التساؤل حول المساهمة العربية في هذا النقاش الفكري الفتوح.

مراجع المداخلة:

1- باري بوزان، أميتاف أشاريا، **لماذا لا توجد نظريات غير غربية للعلاقات الدولية**، ترجمة: عبد الحق دحمان، (مركز البحوث والدراسات، تركيا، 2022).

2- باسم راجح الألوسي، **مشكلات في فلسفة العلم**، على الرابط: https://mahally.com/products/1527336739/197046548/ تاريخ الزيارة 2024/04/18.

3- بلخيرات حوسين، **إشكاليات ابستمولوجية في العلاقات الدولية**، المعهد المصري للدراسات، نشر بتاريخ: 7 سبتمبر 2018. في : https://eipss-eg.org/ تاريخ الزيارة: 2024/04/15.

4- تيري ناردين، **النظرية السياسية الدولية**، في: سكوت بروتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2014.

5- تيم دان وآخرون، نظرية العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضر، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016)، النسخة العربية لكتاب " International Relations Theoreies : Discipline and Diversit" الصادر سنة 2010 جامعة أكسفورد

6- حازم نهار، **مأزق السياسة بين المعرفة والأيديولوجيا**، ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، في: https://maysaloon.fr/archives/10593 تاريخ الزيارة: 2024/04/21

7- فارس قره، "نظريات الدراسات الإقليمية"Theories of regional studies – ، الموسوعة السياسية، 2020-08-27، تاريخ آخر دخول: 2024-04-19 20:00، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/نظريات الدراسات الإقليمية.

8- د. رمزي بن دبكة، "الإقليمية الجديدة"New Regionalism – ، الموسوعة السياسية، 2019-06-22، تاريخ آخر دخول: 2024-04-29 02:29، متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/الإقليمية الجديدة.

9- مكية نجار، **لماذا لا توجد نظرية "عربية" في العلاقات الدولية؟: أسباب قصور المساهمة العربية في نظريات العلاقات الدولية**، مجلة سياسات عربية، المعرف الرقمي للمقال: https://doi.org/10.31430/ROPK9457

10-وصفي محمد عقيل، **التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة**، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 42 ، العدد 1، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، 2014.

11- Erika Arban . Federalism, Regionalism, Sub-state Nationalism: Some Theoretical Insights. On: https://doi.org/10.1007/978-3-031-31543-5_1. 27 June 2023. See: 16/04/2024

د. مهدي فتاك

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو

عنوان المداخلة: الأقاليمية كمقاربة تنموية: مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي نموذجا

ملخص

تهدف الأقاليمية بوصفها مقاربة تنموية تهدف إلى تعزيز التعاون بين أقاليم متجاورة جغرافيا، وذات مصالح مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. تعد مبادرة تمنراست للتعاون الأقاليمي نموذجا بارزًا لهذه المقاربة، حيث تجمع بين دول الساحل وشمال أفريقيا لتعزيز التنمية والتكامل الإقليمي.

تهدف المبادرة إلى تحقيق تنمية شاملة في المنطقة من خلال تعزيز التعاون في مجالات مثل البنية التحتية، التجارة، الأمن الغذائي، وإدارة الموارد الطبيعية. كما تركز على تحسين مستوى المعيشة في المناطق الحدودية المهمشة عبر تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة. كما تساهم من الناحية الأمنية في تعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات المشتركة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل.

تعتبر مبادرة تمنراست نموذجا فعالًا للأقاليمية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الإقليمي، مما يتيح للدول الأعضاء العمل بشكل جماعي لمواجهة التحديات التنموية والأمنية المشتركة وتحقيق التكامل في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الأقاليمية، التعاون الأقاليمي، التنمية، مبادرة تمنراست

د. مصطفى ونوغي

قسم العلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو

عنوان المداخلة: دور التكتلات الإقليمية في الحفاظ على توازن القوى في العلاقات الدولية: منظمة شنغهاي نموذجا

الملخص

تعتبر منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) منظمة دولية أوروآسيوية، تأسست في شكل تحالف سياسي واقتصادي وعسكري، في مدينة شنغهاي الصينية، في 15 حزيران/يونيو 2001، من قبل 6 دول في البداية، هي: الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان. وكانت هذه البلدان، باستثناء أوزبكستان، أعضاء في "مجموعة شانغهاي الخماسية" التي تأسست في 26 نيسان/أبريل 1996 في شانغهاي.

وانضمت لاحقاً كل من الهند وباكستان إلى المنظمة كعضوين كاملي العضوية، في 9 حزيران/يونيو 2017، في قمة أستانا. وخلال قمة المنظمة التي عقدت في العاصمة الطاجيكستانية دوشنبه، يوم 17 أيلول/سبتمبر 2021، وافق الأعضاء على تعديل وضع إيران بالمنظمة من عضو مراقب إلى عضو كامل العضوية عام 2023.

وتضم المنظمة أيضاً دولاً غير أعضاء يحملون صفة مراقب، ومنها: بيلاروسيا، أفغانستان، منغوليا، نيبال، كمبوديا، أرمينيا وسريلانكا. وتأتي في ما بعد الدول الأعضاء في "شراكة الحوار"، ومنها تركيا التي أصبحت عضواً منذ عام 2012، وانضم في الآونة الأخيرة مصر وقطر أيضاً، وثمة العديد من الدول المهتمة بإقامة علاقات مع المنظّمة، مثل: السعودية، البحرين، الإمارات، العراق وسوريا، وكلّها تسعى لأن تنضم إلى "شراكة الحوار."

ولقد تأسست هذه المنظمة لتحقيق أهداف جد دقيقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتفاعلات الحاصلة في العلاقات الدولية، أبرزها تحقيق الأمن الإقليمي للدول المنضوية تحت التكتل، والهدف الاسمي هو الإبقاء على الوضع القائم في العلاقات الدولية، وهو هدف تسعى إلى تحقيقه أكبر دولتين في التكتل وهما روسيا والصين.

الكلمات المفتاحية: التكتل، منظمة شنغهاي، الوضع القائم، العلاقات الدولية.

د. أسماء قطاف تمام

قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر –بسكرة

Title : ***The Regional Role in Foreign Policy: A Study of The Role Theory in Analyzing Regional Role***

Introduction:

Through their involvement in regional organizations, countries seek to play a specific role that is consistent with their national interests to achieve their security and stability and to gain other benefits. This role is determined according to their material capabilities and their political, economic and military strength and the degree of their influence in their regional environment. Countries differ from each other in defining interests and goals, as they differ in their foreign political behavior, depending on their nature between great powers, major countries and small countries. The role they play reflects their nature and status.

Problematic :

Given the rampant nature of the regional role in foreign policy, the following problem statement is raised :

_ What is meant by the regional role in foreign policy?

_ What are the most important theories that have emerged regarding explaining the various roles that any country can play in its external behavior towards its regional environment? And what are the most important determinants of this role?

Research Objectives:

This study aims to fulfill several objectives, including:

_ Identify the phenomenon of the regional role by examining its concept .

_ Determine the emergence and development of the role theory .

_ It seeks to study the analyzing of regional roles by Role theory.

Research Methodology:

In this study, we used the descriptive approach to present information, facts, and concepts about regional roles and Role theory. This approach also facilitates the examination and analyzing of regional roles by Role theory..

Research Strategy:

The subject is addressed through the following plan:

First / The Concept of The Regional Role

Second / The Emergence and Development of The Role Theory

Third / The Role Theory in Analyzing Regional Roles

First / The Concept of The Regional Role

The concept of the regional role in the field of international relations is determined according to the external political behavior of countries and according to their interests, goals, material and societal capabilities, geopolitical position, and regional international balances, considering that international powers change their positions in terms of importance in international relations according to the difference in capabilities and balances, so the functions and roles become in turn unstable.

As for the national role of countries within the international environment, this role means that foreign policy makers are aware of the position of their countries in the international system and seek to determine the capabilities, obligations, provisions, and activities appropriate for their countries, and the roles that they should play in the international system or regional systems[ii].

The idea of regionalism in the literature of international relations goes back to the emergence of a trend in the face of globalism that called for building a new international system that preserves peace and stability. Regional advocates also considered that building regional groups is the best and most practical means of preserving international security and peace. This concept also goes back to another source, which is integration studies in all its branches, especially economic integration[iii].

While we find the concept of role defined in the dictionary of political science and political institutions as based on observing all groups we find a distinction in functions between the active parties linked to the division of social labor and for each function we find specific roles associated with it and allow its application and match expectations from other active parties and we traditionally distinguish between innate roles and acquired roles.[iv] It was also defined in the political dictionary of Dr. Waddah Zeitoun as the social behavior of the individual and the role consists of rights and obligations and the individual plays many roles in life. [v]

While the French dictionary Larousse defined it as the function and influence that is exercised and from it obtaining an important role in a specific issue.[vi]

In addition, the concept of regionalism is a subject of ebb and flow, and three trends have emerged in defining this concept. The first of these trends focuses on considerations of neighborhood and geographical proximity as a measure of the difference between regional systems.

The second trend goes beyond the geographical framework to focus on elements of similarity between countries involved in a specific regional scope, such as cultural, economic and social elements. The third trend stands in contrast to the other two trends, as it focuses on political, economic, social and cultural interactions between countries.[vii]

Dr. Ahmed Saifan defined regionalism in his dictionary as a term that refers to international cooperation between countries united by special ties that are not necessarily based on geographical proximity in the narrow sense.[viii]

It expresses the subjectivity of a group of countries in relation to the rest of the countries in relation to other groups. While we find that Dr. Hussein Boukara in his book Integration in International Relations defined it as "a term and concept associated with a specific geographical area that can sometimes be an important factor in the formation of states and the emergence of the national spirit and feeling, and its basis is that geographical variables play an important role in influencing the actions of states[ix].

The regional role is the result of the actions and behaviors of the international unit in practicing its external activity with the aim of achieving its goals in foreign policy. Hence, the role expresses what the decision-maker sees as appropriate for the unit and the functions that it must perform in the international arena through decisions, commitments, actions, and other different actions and behaviors[x].

This is in contrast to regional security, which is defined as a system that is implemented among member states of the United Nations inspired by its charter with the aim of ensuring international security and peace and resolving disputes by peaceful means on the basis of considering that the security and territorial integrity of each state are matters that all states guarantee.[xi] From this, we can say that there is a cohesive relationship that forms an interconnected triad that controls the extent of practicing the role that the state can follow, which is:

A- The nature of the goal that the state seeks to achieve through the role it has set for itself and is working to reach.

B- The spatial scope and its capacity, within the external environment of the state in which it wishes to play its role

C- The means used to achieve this role, is it the diplomatic means based on sufficient force? Or through the threat of using force or its actual use? What are the foundations on which these means are based so that they acquire the necessary strength for the role that the state wishes to play? Since the foreign policy objectives of each state differ according to many essential elements related to the internal and external environment of the state. Therefore, it is difficult to set a specific measure for all states according to which their foreign policy objectives are determined[xii].

The regional role of the state does not necessarily have to be defined by one model of the many role models that it wants to practice in its regional environment, as the most important models (roles) are the regional leader, the regional defender, the protector of the faith, the active independent (neutral role), the center of launching revolutionary work, the leader of regional integration, the supporter of the revolution , the example or model, the assistant to development, the loyal ally, the bridge that deepens international understanding with the countries of the region, the lover of world peace[xivxiii].

Second / The Emergence and Development of The Role Theory

In all groups, a distinction in functions between the actors is observed, linked to the division of social labor, and for each function we find specific roles associated with it, which allow its application and match expectations from other actors, and we traditionally distinguish between innate roles and those acquired roles, but the concept of role has remained ambiguous in connection with psychological and social studies, and has also known a difference in conceptual visions, like the various concepts circulating in the social sciences, as evidenced by the multiplicity of definitions given to this concept. The various definitions provided for the concept of role can be classified into two main groups:

***The first group:** includes definitions based on the interactive relationship between the individual and the role, and among the most important definitions included in this group are the following:

The definition of "Sarbin", which considers the role: "A model resulting from learning actions, or actions performed by a person in an interactive situation"

As for "Moreno": "The role represents an external experience between individuals, imposing several actors on the interactive level, the role is a dual behavior, it is a

stimulant and At the same time, a response, and thus determines two successive actions in the individual, as role perception means setting the stimulus and responding to it.

As for "Parsons": "The role represents a sector of the individual's complete guiding system, as it is organized around expectations related to the interactive level and integrated into a special set of standards and values that govern this interaction with one or several roles that form a set of integrated interactions and behaviors.

These definitions confirm that all interactive aspects between the role and the individual fall within the framework of a social work or a specific function that the individual performs at the same time, through the integration and interaction between the various elements related to the nature of the role on the one hand, the individual's performance on the other hand, and the requirements of the social environment on the third hand.

*** The second group:** includes definitions based on the social and anthropological dimensions, and the treatment of the problem of the relationship between role and status. Among the most important representatives of this trend we find: "Biddle" who sees the role as a list or guide to the distinctive behavior of a person or status, or a system of standards, descriptions, values, and specific perceptions of the behaviors of a person or social status.

Biddle's definition of role is based on an anthropological perspective, based on looking at the system of ideas and the sum of values of society, and the various standards that characterize the social structure, as a basis for determining the role that each individual plays in society, and the functions and tasks required by each social status. For example, women in some primitive tribes perform the roles that men are supposed to perform in other societies, such as hunting and agriculture. The difference in the nature of the roles that women perform in these societies is due to the nature of the value system and the distinctive standards of these peoples. Therefore, Biddle was keen on the necessity of taking various cultural, value, and intellectual factors into consideration when studying the nature of roles and the requirements of each social status, because they are relative matters that differ from one society to another and from one time to another. The modern dictionary of political analysis defines role as: "patterns of behavior and sets of attitudes expected of people who occupy positions in a social structure, and often distinguishes role from status, as the latter describes relative social positions, while role describes the

types of actions performed within each position, and individuals gain knowledge of roles and the ability to perform them through socialization.

Researchers Allen and Van de Liert refer to the concept of role as: "behavior based on normative expectations, linked to a position in a social system".

Allen and Van de Liert link the concept of role to the influence of the anthropological factor related to the culture and customs of society, and the social factor related to the social system as a whole and the distribution of roles in it, and the tasks assigned to each social position occupied by groups, classes or individuals. As for "Ralf Linton": role is defined as a set of social models associated with a certain position, and contains specific positions, values and behaviors on the part of society, for each individual

Linton focused on the social role that requires certain behaviors determined by society, and linked the concepts of role and status[xv].

Linton's concept of role is closely linked to the anthropological and social dimensions that focus on rights and duties, i.e. on the normative expectations associated with the prevailing conditions within a "social system" or "social structure". In a classic statement, Linton noted that social status is a set of rights and duties where the process of linking the role, status, social structure, or social structure as a whole takes place. Each status requires models of behavior that individuals occupying that status adhere to in their behavior, especially towards those who occupy a "complementary position" such as: the worker and the employer. Thus, the role represents the "dynamic aspect L'aspect dynamique" of the status (Statut) which represents the "static aspect L'aspect statique".

Thus, the "researcher" is a social status, while studying, research and writing articles are the dynamic expectations of his role. These roles, which are the dynamic dimension of the status of a certain actor, are carefully monitored, as the individuals who perform them find themselves driven to erase themselves somewhat, and to limit as much as possible the expression of their own values or interests, as these values and interests should not interfere significantly in the course of the roles, which are considered purely practical, thus taking on an impersonal dimension. Social norms manage the practice of roles and their distribution in the entire social group or within the framework of the family or the party or union organization, where the roles of each actor are distributed. The father, as well as the leader of any political group, is supposed to assume the task of management towards the members of his family or his political organization.[xvi]

Thus, the distribution of roles leads to the acceptance of that distinction between managers and the managed. Bruce Biddle describes role theory as a science that studies the behaviors that distinguish people under certain circumstances, and with various processes that are supposed to produce, explain, and influence those behaviors. Role theory in this way explains the role by assuming that people are members of a social status, and that they have expectations about their behavior and the behavior of others, where their role is determined according to an interactive relationship between three main data:

***Social data:**

This is represented by the social structure with all the units that it contains to form the social status.

***Anthropological data:**

This is represented by the sum of rights and duties specific to each status, which indicate a certain culture, and the latter includes all knowledge, beliefs, morals, customs, arts, etc.

***Psychological data:**

The role contains psychological data, because the expression of the role indicates the personality of its owner[xvii].

Role theory is described as "predictive" because it is based on the assumption that if we have information about the expectations of the role for a specific status, we can Predicting the behavior of people occupying that position. This theory is based on basic assumptions that can be summarized as follows:

-People spend a large part of their lives participating as members of groups and organizations.

-People within these groups and organizations occupy a distinct position.

-Each position requires a role, considered as a "set of functions"
that the individual performs within the group.

-Groups often form and define role expectations, as criteria that determine which rewards result from successful performance of roles and which penalties result from failure to perform roles.

- Individuals accept their roles and perform them according to specific standards. Role theory assumes that people work to match their performance with the standards associated with their roles. Bruce Bedell identified five main approaches within role theory, which are: * Functional Role Theory: Functional role theory generally focuses on the distinctive behaviors of people who occupy a social position within a

stable social system. Roles are understood here as the shared normative expectations that describe and explain those behaviors. Actors in the social system are supposed to learn those standards and match their behavior with those standards. This theory began with Linton and was further crystallized thanks to the work of Parsons and Shils and the duo Bates and Harvey.

***Symbolic Interactionist Role Theory:**

This theory is the opposite and opposite approach to functionalism. It emerged from Mead's interpretation of "symbolic interactionism" in which the focus of attention shifts from the standard expectations in a culture to the processes through which people practice their roles and implement the parts that concern them. It is therefore the opposite of functionalism, which focuses on the performance of individual actors, the development of roles, and the various cognitive concepts through which social actors can understand and interpret their behaviors. This is done through social interaction. Here, "Sarbin" confirms that social roles have an existence independent of the individual, but nevertheless individuals have their own way of performing those roles as well, as individuals have a margin of freedom that highlights their abilities and personal touch in understanding and performing their roles. * Structural Role Theory: In this theory, little attention is paid to other standards or expectations of behavior, and it also does not give much attention to the extent of the individual's ability to free himself from the restrictions imposed by the system of values and cultural standards. Rather, attention here is focused on social structures that include people who share the same patterns of behavior (roles). The structural approach is not concerned with analyzing individual roles, but rather with the process of analyzing the roles of different social groups. It assumes that each social group is formed from roles that must be performed to enable it to survive and develop.

***Organizational Role Theory:**

This theory is concerned with studying roles in formal organizations, and has contributed to the development of a new style of thinking in role theory, focusing on social systems. Roles in such organizations are defined by social situations (status), and are directed by normative expectations, but standards differ between individuals, and can be a reflection of both the demands of formal organizations and the pressures of informal groups.

With the multiplicity of sources of standards, Individuals are often the subjects of role conflict, and this conflict must be resolved in order for the individual to be balanced, and for the organization to develop, which raises the problem of adapting to changes in social status or in the expectations of the actor about his status and role.

***Cognitive Role Theory:**

This theory focuses on the relationship between role expectations and behavior, and attention is paid in cognitive role theory to the social conditions that affect the determination of expectations, the technique of measuring expectations, and the effect of expectations on social behavior.

Many theorists of this theory were interested in the way in which a person perceives the expectations of others, and the effect of those perceptions on the person's behavior. What is meant by role expectations are the actions expected of someone who occupies a certain position, and role expectations have two sources:

The beliefs and perceptions of the actor, which he holds about what is required and what is required by the position he occupies.

-And the beliefs and perceptions that others hold about what is required by the position that person occupies.

In light of the multiplicity of visions and proposals related to role theory in its study of everything related to the role and expectations and the overlap of psychological, social and anthropological dimensions, "Allport" presents us in this study a model that represents the characteristics of the role and determines the position of the character and the social context.

Third / The Role Theory in Analyzing Regional Roles

The concept of role has a primarily social-psychological dimension, and it is a matter related to the individual, and therefore drawing this concept towards politics in dealing with the role of the state as a "unit" among a group of "unit" states gives a common meaning based on a behavioral approach, considering that the state expresses its will through external political behavior, and since political sociology sees the role as a function and an organized model of behavior within a group of social activities, it includes the characteristic of obligation as each role and each situation is related to other roles and situations.

The unit's dealing with the international system and its various units requires that each unit determine for itself and for others the nature of its position in this system, and the main function or functions that it can perform within its framework on an ongoing basis, and the nature of the main international relations of the unit, which is expressed by the role that the unit plays in the international system, in this sense, each international unit has a role in the international system, which becomes one of the signs of its foreign policy[xviii].

As for the national role of the state within the framework of the international system, it includes the meaning of: "foreign policy makers' awareness of their countries' positions in the international system", and the endeavor to determine the decisions, various obligations, rulings, and all activities appropriate for their countries, and the roles that they should play in the international system or regional systems. Therefore, defining and determining the national role of the state goes through the following stages[xix]:

-The stage of exploring the situation.

-The stage of determining the national role of the state, in light of the orientations on the basis of which foreign policy is drawn.

-The stage of adapting the national role to the nature of the variables surrounding the environment, or affecting the various material and societal capabilities of the decision-making state, and this means that the role is equivalent to the position.

-If the international or regional system is understood as a social construction, then each nation will represent several social positions or regional and international roles in comparison to other nations, and thus the national role will be determined in light of the awareness of foreign policy makers of their countries' positions regionally and internationally.

Through these stages, we notice that the role theory began to provide solutions for the relationship between environmental interpretations related to the practical environment, and interpretations of the psychological environment related to the variables of the decision maker’s subjective perception, as the process of determining the role depends largely on the interaction between these two factors.[xx]

The concept of role is characterized when it relates to the behavior of national units by the following characteristics:

-The concept of role does not only refer to the foreign policy maker's perception of this role, but also includes how it is practiced in the field of foreign policy. The foreign policy maker may present a concept of his country's role within the

international system as achieving world peace, while doing nothing to translate it into a specific policy.

-The concept of role does not only include the foreign policy maker's perception of his country's role, but also includes his perception of the role played by other units, especially the roles that are supposed to be played by the main enemies.

-It is conceivable that the state plays more than one role at the same time, and this situation is the most common.

-The state can play a specific role at the global level, and another role at the regional level, and this role differs as a result of the internal and external conditions of the state. It may have a specific position in an international system, whether it is a leader in a bloc, a simple member, or neutral, and each role determines a specific responsibility for the state[xxi].

The external role of the international unit includes three main dimensions:

1 -The foreign policy maker's perception of the unit's position in the international system.

2 -The foreign policy maker's perception of the main motives for the foreign policy of international unity, and these motives vary between cooperative motives (including the role of international mediation, or the role of a loyal ally), or conflict motives (including the role of the anti-colonial or anti-communist).

3 -The foreign policy maker's expectations of the extent of the potential change in the international system as a result of performing his function in the system[xxii].

The study of regional roles has received attention in conjunction with the development in regional studies, as the post-Cold War period witnessed interest by American universities in what is called regional studies, where these studies focus on governmental systems, cultural, political and literary history, language, and economic problems in a specific region[xxiii], and the emergence of events on the international scene that showed the growing role of regional powers in terms of influencing the course of events, and their exclusivity in controlling interactions and relations within the borders of the regional systems to which they belong, with the noticeable inability of major powers outside those regional systems to influence the internal nature of regional political processes, without the will of the active regional parties.

In fact, as David J. Meyers says, the decline in the ability of major states to extend their power uniformly around the planet has allowed influential regional states to exercise long-suppressed aspirations for hegemony within local geopolitical arenas.

The distribution of power in the world system that is now taking shape, and the trend toward the emergence of a multipolar world, has increased the competition for increased influence by many existing and potential regional poles, and each pole seeks to establish or set boundaries for its own territory. One aspect of this attempt is the drawing of new dividing lines by regional powers.

Indeed, there is a general trend among major regional powers to consider their region as their sphere of influence, and they legitimize these attempts by talking about several reasons ranging from cultural and historical to those related to expected economic gains.

Thus, many states are now seeking to play a new role, they want to place themselves in a new position on the changing geostrategic stage, and the result of these attempts is an increase in the degree of regional role of these states.

Whether the potential dominant states play The pivotal regional powers play a unifying or divisive role, they will always create a new dynamic in the processes of regional orientation wherever they appear. The policies practiced by states within the borders of the regional systems to which they belong or to which they are adjacent are called "regional policy" and can be defined as: "the political behavior issued by one or more political units, which generally express specific goals and interests within the framework of other units in the regional system, based on the composition of regional interests and determinants and within the framework of regional interaction."[xxiv]

The pattern of regional policies differs, as the nature of regional policies of some countries towards each other may take a conflictual approach instead of a cooperative approach, and this is due to the nature of the issues that are disputed, between issues of an economic, political or ideological nature.

In light of the stability of regional interests and issues, the tools of regional policies are determined, the form of alliances that are established between the countries of the region, the foundations on which they are based, and the extent of stability that is originally based on the nature of the prevailing communication system between the countries of the region on the one hand, and between the countries of the region and the international political environment on the other hand.

Through this, the scope of regional policy can be defined within two levels:

-The first level:

is the behavior issued by all units or countries of the region towards a certain position, whether inside or outside the region, expressed through the organizational

structure of the region, which represents the mechanism for regional decision-making.

- The second level:

is the policy of the part towards the whole, or in other words, the policy of a state towards the region, where the policy of regional states is determined according to the nature of the programs, principles and goals of those states, and the nature of all the variables affecting the situation, and here the policies of regional states vary according to the difference in principles and goals, in addition to the difference in wills and capabilities. Since countries differ from each other in terms of the composition of interests and goals, and their differences in composition and material and societal capabilities, including geopolitical location, they therefore differ in their external political behavior, in a way that expresses the difference in the role they play between an active role or otherwise.

Studies on regional roles focus primarily on the roles played, or potentially played, by active regional powers, which possess the elements of power that enable them to significantly influence their regional environment, which includes interactions between a group of neighboring countries that have economic, social and cultural relations,[xxv] and participate extensively in the interactions of the regional system to which they belong. These countries are classified among the countries of the central sector in the regional system, the main countries whose nature of the relations between them, the nature of the regional policy of each of them, the level of their capabilities, and the form of their internal and external alliances affect the nature of the prevailing climate in the system at various levels, political, economic and strategic, in addition to their influence on the distinctive nature of the interactions of the regional system, whether they are cooperative or conflictual.[xxvi]

According to David Myers' model for studying regional hegemony, three types of actors can be distinguished within the "core sector", depending on the difference in the nature of the roles played by each state in the sector in particular, and in the regional system as a whole in general, which is a reflection of the difference in the nature of the regional policy followed by each state in the core sector in the regional system. Myers classifies the roles of these actors as follows:

*** Regional Hegemon or Aspiring Hegemon:**

It is a state or states that possess, or are on their way to possessing sufficient power to control a regional system. Hegemony is defined as the state taking on the role of hegemon when it is the only major power in its region, and when the region includes

more than one major power, that state cannot be considered hegemony. A "potential hegemon" is a unit that has the ability to control a territory in the future, by overcoming its neighbors from the major regional powers. However, as John Mearsheimer notes, hegemony is rare, given that the cost of expansion often exceeds the gains and benefits before achieving domination when the expected costs are low.

As a result, potential hegemons seek only to achieve domination. K.J. Holsti assumes through his analysis of role theory that the state aspiring to special regional influence has a strong awareness of itself as a regional leader. The position of the hegemon varies, of course, depending on the region to which it belongs and its characteristics.

These characteristics largely govern the role of that hegemon or aspiring to domination. This role also depends on the characteristics of the hegemonic power itself, and on the presence of one or more hegemonic powers in the system. The relationship is relative between the region and its characteristics on the one hand, and the position of the hegemonic or aspiring state on the other. Hegemony On the other hand, a country like Brazil can be dominant in Latin America, but it cannot be so in a system with a higher degree of power like North America or Western Europe.

*** Bargainer:**

Bargainer is the second actor in regional systems exposed to hegemony, and bargainers are countries that have enough power to bargain effectively with the dominant or hegemonic states, and each of them is able to make the costs of exercising hegemonic influence prohibitive, or at least the bargainers have enough ability to challenge the material, military and moral power of the dominant or hegemonic states. However, the bargainers are not on the same level if there is more than one bargainer within the system, as there is a primary bargainer and a "secondary bargainer", and agreement in opposing the hegemon does not necessarily mean coordination between the bargainers, but in the event of such agreement, the situation will be more difficult for the hegemon or hegemonic state, as the costs of hegemony will be likely to increase.

*** The balancer:**

It may be a state or a number of states that are considered effective forces within the regional system. It may not be less materially than the bargaining state, but from the perspective of the role, it performs different tasks within the system.

It is mostly neutral in the conflicts between the dominant or aspiring to dominance on the one hand and the bargaining state or states on the other hand. It is a balancing

force between the two parties, and is often entrusted with mediation tasks in the system. It is also subject to continuous temptation from both parties to contain or form an alliance.

The balance in the regional system depends largely on the strength of these balancing states and the extent of their desire to carry out mediation tasks. In light of the above, the regional role comes in the context of the state's rank and position in the ascending regional classes, as the diversity of ranks of political power allows for the existence of successive regional circles within the regional system, so that the latter expresses, in reality, a kind of leadership ascension to reach the summit where the leading state is centered. However, the regional system is not limited to studying the central sector only, but there is also the peripheral sector, where the issue of its appointment and definition is raised by the same elements that are raised regarding the determination of the system's borders, and the separation Between it and other neighboring systems, while both "Cantore" and "Spiegel" give priority to the homogeneity factor to separate the center of the system from its peripheries, and consider the peripheral states less homogeneous with the core states and that the factor that connects them to the system is the geographical factor alone, "David Myers" gives priority to the power structure, as he sees that the peripheral states are less than the bargainers and balancers, their power is less than what pushes them to challenge the dominant power, and he also adds the factor of cultural and social homogeneity, and he sees that the peripheral states are culturally and linguistically distinct from the core states or the axis of the system.

This view has been subjected to much criticism from those who give priority to the criterion of the intensity of interactions as a basis for distinguishing between the core of the system and its peripheries, as the periphery states are less interactive within the system and less connected to its issues.

"F. Pearson" identifies three levels of interaction within the regional system through which the core states can be separated from the system states, and these levels are:

*Conflict: meaning the extent of the state's response to the main conflict raised within the system

*Participation: meaning the extent of the state's participation in diplomatic and economic relations with members of the system.

*Assistance: meaning the extent of the state's response to the issues raised, and providing the necessary assistance in times of need, meaning the extent to which the state bears responsibility for the system and its issues.

These three levels or criteria explain many of the processes of movement or change in positions that occur within regional systems, through the shift in the position of countries from the core to the periphery and vice versa. These processes are considered one of the most important types of interactions that occur within these systems. Given the possibility of shifting in the positions of countries from the center of the system to its periphery or vice versa, it is natural to go to the point that the movement of exchanging roles is possible, as the powers move in performing their roles from one level to another, according to the difference in the elements of power in time, and their impact on the nature of regional and international balances.

Conclusion

Finally after discussing the above elements, we can say that countries differ from each other in terms of the composition of interests and goals, and their differences in composition and material and societal capabilities, including the geopolitical location, and therefore they differ in their external political behavior, in a way that expresses the difference in the role they play between an active role or otherwise. Studies on regional roles focus primarily on the roles played, or likely to be played, by active regional powers, which possess the elements of power that enable them to significantly influence their regional environment, which includes interactions between a group of neighboring countries that have economic, social and cultural relations, and participate extensively in the interactions of the regional system to which they belong.

References

- Amitav Acharya, “Regional Security Complexes in the Third World: Stability and Collaboration”, **Op. Cit.**[i]

[ii] - Yassin Hashoof, "The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf: A Study of the Reasons for the Continuity of the Experience and Future Scenarios" Master's Thesis (University of Biskra, Department of Political Science and International Relations 2007-2008 , pp. 24.23.

[iii] Nassif Youssef Hitti, Theory of International Relations, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1985, pp. 55.54.

[iv] _ Guy Hermié et al., Dictionary of Political Science and Political Institutions, (trans. Haitham Al-Lamaa), University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 2005, p. 203.

[v] _ Waddah Zeitoun, Political Dictionary, Osama and Dar Al-Mashreq Cultural, Jordan, 2006, p. 176.

[vi] _Dictionnaire de francais La rousse, Maury, Eurolivres, Manchecourt, 2005. p. 376.

[vii] Abdul Qader Raziq Al-Makhdami, The Greater Middle East Project: Facts and Objectives And the repercussions, Arab House of Sciences, Beirut, 2005, p. 32.

[viii] Ahmed Saifan, Dictionary of Political, Constitutional and International Terms, Arabic-English-French, Lebanon Publishers Library, Beirut, 2004, p. 44.

[ix] _ Hussein Boukara, Integration in International Relations, Laboratory of Research and Studies in International Relations, University of Algeria, 2008, pp. 14.13.

[x] _ Riad Al-Rawi, The Iranian Nuclear Program and Its Impact on the Middle East Region, Syria, 2006, p. 36.

[xi]__ Linda Akroum, "The Impact of New Security Threats on Relations between the Countries of the North and South of the Mediterranean", Master's Thesis, University of Biskra, Department of Political Science and International Relations, 2009-2010, p. 18.

[xii] _ Riad Al-Rawi, op.cit , pp 40,39.

[xiv] _ The same reference, p. 40.

[xv] _ Abdelkader Dandan, "The Chinese role in the South Asian system between continuity and change 1991-2006", Master's thesis (University of Batna, Faculty of Law, Department of Political Science), pp. 27, 28.

[xvi] Guy Hermière et al., op.cit , p 203.

[xvii] _ Abdelkader Dandan, op.cit , p 30.

[xviii] _ Mohamed El-Sayed Selim, Foreign Policy Analysis, 2nd ed., Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1998, p. 48.

[xix] _ Abdelkader Dandan, op.cit, p. 35

[xx] _ Ibidem, p. 35

[xxi] _ Abdelkader Dandan, op.cit, p. 35

[xxii] _ Ibidem, p. 35

[22]_Mohamed El-Sayed Selim, previous reference, pp. 49, 50.

[xxiv] _ Hussein Boukara, a lecture given to fourth-year political science students, Foreign Policy Analysis course, Mohamed Kheider University, Faculty of Law and Political Science, Department of Political Science and International Relations, Biskra, Auditorium I, dated 04-13-2010.

[xxv] _ Mohamed El-Sayed Selimop.cit, pp. 48, 49.

[xxvi] James Doherty. Robert Palestgrave, Conflicting Theories in International Relations, (translated by: Walid Abdul Hay), University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1985, p 380.